المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

تخصص دراسات دبلوماسية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية بعنوان:

الدبلوماسية الطاقوية للجزائر:

التحديات والآفاق

الدفعة السابعة

إعداد الطالب : **إشراف الأستاذ:**

يوسف كوزريت د.محمد كريم خيدر

أعضاء لجنة المناقشة:

د. علي لوراري.....رئيسا

د. محمد كريم خيدر.....مشرفا و مقررا

أ. فاتح خننو.....مصححا ومناقشا

السنة الجامعية 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

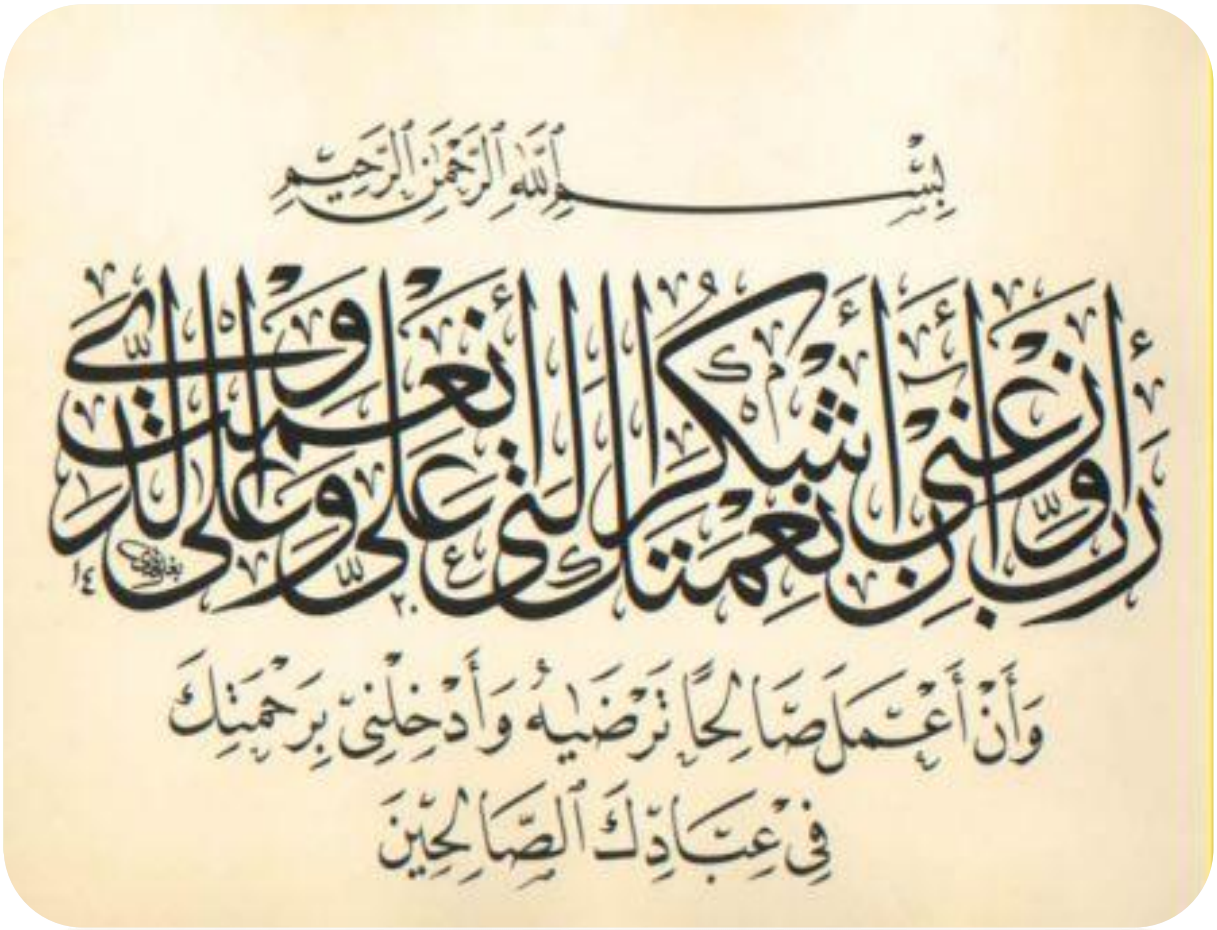
بسم الله الرحمن الرحيم
رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي
وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك
في عبادك الصالحين

شكر وعرفان

الشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور محمد كريم خيدر على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى صبره الجميل وعلى نصائحه القيمة وتوجيهاته وإرشاداته

كما أشكر كل من ساعدني بقائمة المراجع والمعلومات وأخص بالذكر

د/مصطفى صايج، د/ لقمان مغراوي، د/ منصور لخضاري، د/ مهماه بوزيان، الأستاذة برحو سهيلة، الأستاذ فاتح خنتو، الأستاذ أحمد طالب أحمد، الأستاذة فراني حياة، الأستاذ عبد القادر طافر

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل أفراد عائلتي وإلى كافة زملائي
بقسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية تخصص
دراسات دبلوماسية

خطة الدراسة

الدبلوماسية الطاقوية للجزائر: التحديات والآفاق

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار المعرفي للدبلوماسية الطاقوية الجزائرية

المبحث الأول:ماهية الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول:البعد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني:مبادئ ومحددات الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الثاني: مكانة ودور المحروقات في الاقتصاد الجزائري في ظل انخفاض أسعار النفط

المطلب الأول: الإمكانيات الطاقوية للجزائر ومساهمة المحروقات في بناء الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

الفصل الثاني:النشاط الدبلوماسي الطاقوي للجزائر داخل منظمة الأوبك وخارجها

المبحث الأول:النشاط الدبلوماسي الطاقوي للجزائر داخل منظمة الأوبك

المطلب الأول:منظمة الأوبك كفاعل طاقوي دولي

المطلب الثاني:مسار الدبلوماسية الجزائرية داخل منظمة اوبك ودورها في تفعيل المنظمة.

المبحث الثاني:النشاط الدبلوماسي الطاقوي للجزائر خارج منظمة الأوبك

المطلب الأول:مكانة الدبلوماسية الجزائرية ودورها في تفعيل البعد الطاقوي للجزائر على المستوى الدولي

المطلب الثاني: توجهات السياسة الطاقوية للجزائر وتأثيرها على الدبلوماسية الجزائرية

الفصل الثالث:أهم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية

المبحث الأول: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدبلوماسية الطاقوية للجزائر.

المطلب الأول:التحديات الداخلية التي تواجه السياسات الطاقوية العامة.

المطلب الثاني:التحديات الخارجية التي تواجه الدبلوماسية الطاقوية داخل منظمة الأوبك وخارجها.

المبحث الثاني:الآفاق المستقبلية للدبلوماسية الطاقوية للجزائر.

المطلب الأول:تطور العلاقات الطاقوية الأوروبية والطاقات البديلة.

المطلب الثاني:مستقبل الدبلوماسية الطاقوية في ظل التحدي البيئي ومنتدى الغاز.

الخاتمة

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع الدبلوماسية الطاقوية للجزائر التحديات والآفاق ، وتم خلالها إبراز أهم المراحل والمحطات التاريخية للدبلوماسية الجزائرية، عبر الحديث عن مبادئ ومحددات الدبلوماسية الجزائرية، والتركيز على مبادئ أول نوفمبر الثابتة، ثم التعريج إلى دور المحدد الطاقوي في تفعيل الدبلوماسية الجزائرية، وكذا الإمكانيات الطاقوية للجزائر وتطور القطاع الطاقوي وإنتاجه، وصولا إلى تداعيات انخفاض أسعار النفط على الجزائر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

ولأن الدبلوماسية الطاقوية لعبت دورا هاما داخل المنظمات الدولية المتخصصة، فقد تم الحديث عن النشاط الدبلوماسي الطاقوي للجزائر داخل منظمة الأوبك وخارجها، مع إبراز مسار الدبلوماسية الجزائرية داخل المنظمات والدور المحوري الذي تلعبه، وصولا إلى توجهات السياسة الطاقوية للجزائر وتأثيرها على الدبلوماسية الجزائرية، وكيف استغلت الجزائر المحدد الطاقوي لربط علاقاتها مع مختلف الدول، خاصة بعد ارتفاع أسعار هذا الأخير في السوق العالمية، واستغلت ذلك في مجال الانتشار الدبلوماسي .

ولتحقيق الأهداف الخاصة بالدبلوماسية الطاقوية للجزائر، كان لابد من مواجه مختلف التحديات، لذلك تطرقت الدراسة إلى هذا الموضوع، وذلك من خلال الحديث عن التحديات الداخلية التي تواجه سوق الطاقة وكذا الدبلوماسية الطاقوية للجزائر على حد سواء، مع إبراز مختلف هذه التحديات داخل منظمة الأوبك وعلى الصعيد العالمي، ثم محاولة تقديم قراءة لمستقبل الدبلوماسية الطاقوية، عبر الحديث عن مستقبل العلاقات الطاقوية الأوروبية والطاقات البديلة، وكذا مستقبل الدبلوماسية الطاقوية في ظل التحدي البيئي على المستويين الوطني والدولي، وصولا إلى الحديث عن منتدى الغاز ودور الجزائر فيه.

لتختتم هذه الدراسة بمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث وكذا التساؤلات الفرعية التي تم طرحها، من خلال التأكد على صحة الفرضيات، وتقديم بعض التوصيات في نهاية البحث.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الطاقوية، الجزائر، الآفاق، التحديات.

Résumé :

Cette étude porte sur « la diplomatie énergétique de l'Algérie : « les défis et les perspectives», dans laquelle les plus importantes étapes historiques de la diplomatie algérienne ont été exposées.

Nous avons mis en exergue les principes et les déterminants de la diplomatie algérienne, en nous concentrons sur les principes fondamentaux de la déclaration du premier Novembre, puis le rôle spécifique de l'énergie dans l'activation de la diplomatie algérienne, les possibilités énergétiques de l'Algérie et le développement du secteur de l'énergie et de la production, pour ensuite parler des conséquences de la baisse des prix du pétrole sur l'Algérie sur les plans économique, politique et social.

Et parce que la diplomatie énergétique a joué un rôle important au sein des organisations internationales, nous avons parlé de l'activité diplomatique énergétique de l'Algérie au sein de l'OPEP et ailleurs. Nous avons souligné le parcours de la diplomatie algérienne au sein de ces organisations et le rôle central qu'elle y joue, pour ensuite parler des orientations de la politique énergétique de l'Algérie et son impact sur la diplomatie algérienne, et comment le pays a exploité son déterminant énergétique pour entretenir ses relations avec différents pays, surtout après la hausse des prix de celui-ci sur le marché mondial et comment elle en a tiré profit dans le déploiement de sa diplomatie.

Pour démontrer les objectifs spécifiques de la diplomatie énergétique de l'Algérie, il fallait parler des défis auxquels s'est confrontée la diplomatie algérienne. C'est pourquoi cette étude traite ce sujet en parlant des défis internes auxquels sont confrontés à la fois le marché de l'énergie et la diplomatie énergétique de l'Algérie. En mettant en évidence ces défis au sein de l'OPEP et au niveau mondial, nous essayons de donner une lecture de l'avenir de la diplomatie énergétique du pays en projetant en premier lieu l'avenir de ses relations énergétiques avec l'Europe notamment en ce qui concerne les énergies alternatives, et en deuxième lieu, dans le cadre du défi environnemental au niveau tant national qu'international, et en dernier lieu, dans le cadre du Forum du gaz et le rôle que joue l'Algérie dans ce dernier.

Cette étude conclut par une tentative de réponse à la problématique principale de la recherche, ainsi qu'aux questions secondaires qui ont été

soulevées, en confirmant la validité des hypothèses émises au départ et en formulant des recommandations dans la conclusion.

Mots-clés: diplomatie énergétique, Algérie, défis, perspectives.

قائمة المختصرات

الأوبك	منظمة الدول المصدرة للنفط
الأوابك	منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
م ب ي	مليون برميل في اليوم
أ ب ي	ألف برميل في اليوم
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries
OAPEC	Organization of Arab Petroleum Exporting Countries
OFID	THE OPEC FUND FOR INTERNATONAL DEVELOPMENT
JCCP	Japan Cooperation Center, Petroleum
OLADE	Organisation latino-américaine de l'énergie
OCDE	Organisation de coopération et de développement économiques
SONATRACH	Société Nationale pour la Recherche, la Production, le Transport, la Transformation, et laCommercialisation des Hydrocarbures
BP	British Petroleum
AFREC	African Energy Commission

مقدمة

تعد الطاقة المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية للدول، وتحظى باهتمامها، لما لها من أهمية قصوى في التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتحقيق الانتشار على المستوى الدولي تحت إطار ما يعرف الآن بالدبلوماسية الطاقوية.

فالدبلوماسية الحالية لم تعد بالمفهوم التقليدي التي يفسرها **جورج كينان** " **بالعلاقة بين الدول والحكومات** " ، بل أصبحت علاقات بين الدول والكيانات السياسية الأخرى، وحسب **واطسون** فإن الدبلوماسية الحالية **تشير إلى عملية إدارة مجتمع أمن الطاقة وعلاقات الدول الأعضاء مع الدول والفواعل الأخرى**، والدبلوماسية الطاقوية داخل المجتمع الدولي للطاقة يمكن ملاحظتها من خلال مختلف الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال بين الجزائر وشركائها في الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

وتعتبر الدبلوماسية الطاقوية للجزائر جزءا هاما من دبلوماسيتها العامة، فلقد لعبت دورا مهما في مختلف المراحل التاريخية، خاصة بعد تحقيق الاستقلال الكامل والسيادة التامة على مواردها الطبيعية من خلال سياسة تأميم المحروقات، إذ دعت كافة الدول الإفريقية إلى اتباع نهجها وذلك خلال أشغال مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1971.

ولم يقتصر نشاط الدبلوماسية الطاقوية للجزائر فقط عند انخفاض أسعار النفط، بل حتى في عز البحبوحة المالية وارتفاع أسعار هذا الأخير، فلقد استغلت هذا العامل في تحقيق مكاسب على المستوى الدولي والإقليمي خاصة داخل القارة الإفريقية، وذلك بتقديم المساعدات للدول الفقيرة ومسح الديون عن بعضها، وذلك في إطار سياسة الانتشار الدبلوماسي، وعند انخفاض أسعار النفط قامت الجزائر بمجهودات معتبرة في سبيل تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف داخل منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وخارجها، ولعبت دورا مميزا جعل من أسعار النفط تعرف استقرارا نسبيا في السوق العالمية بعدما شهدت تدهورا حادا انتقل من 147 دولارا للبرميل سنة 2008 ليصل عتبة 37 دولارا.

1 - أهمية الدراسة:

تبرز أهمية موضوع الدبلوماسية الطاقوية للجزائرية، التحديات والأفاق، في كون الجزائر الآن تواجه عدة تحديات على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، خاصة بعد ظهور مؤشرات تشير إلى نضوب النفط في غضون السنوات المقبلة، وكذا تحدي فصل تسعيرة الغاز عن تسعيرة النفط، وتحدي تحقيق توافق بين مختلف الدول المصدرة للنفط، ومن بين التحديات التي تواجهها أيضا التحدي البيئي واستغلال الطاقات البديلة للحفاظ على الثروة لأجيال القادمة.

2 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف تتلخص فيما يلي:

- ✓ معرفة الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الطاقوية للجزائر داخل منظمة الأوبك وخارجها.
- ✓ تحديد السياسات الطاقوية للجزائر وانعكاساتها على أدوار الدبلوماسية الجزائرية.
- ✓ تعتبر من أكثر تناولا ومناقشة في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وصناع القرار في الجزائر، وفي المجتمع الدولي.

3 - إشكالية الدراسة:

ما هو مستقبل الدبلوماسية الطاقوية للجزائر في ظل التحديات الدولية الجديدة؟

4 - الأسئلة الفرعية:

ومن أجل الإحاطة بالموضوع أكثر نطرح التساؤلات التالية:

كيف تؤثر الدبلوماسية الطاقوية للجزائر في دعم نشاط الدبلوماسية الجزائرية ؟

كيف ساهمت الدبلوماسية الطاقوية للجزائر في رفع تحدي توازن السوق الطاقوية العالمية ؟

ما هو مستقبل الدبلوماسية الطاقوية للجزائر في ظل المعطيات الجديدة للسوق الدولية وعلى رأسها انخفاض أسعار النفط وتطور الطاقات البديلة؟

5 -فرضيات الدراسة:

- ✓ تعتبر الدبلوماسية الطاقوية المحرك الأساسي للدبلوماسية العامة.
- ✓ ساهمت الجزائر في استغلال علاقاتها الدبلوماسية في سبيل استرجاع التوازن لأسعار الطاقة في السوق العالمية.
- ✓ كلما حدثت أزمة سياسية بين دول الأعضاء في منظمة الأوبك كلما أثر ذلك على فعالية وعمل المنظمة.
- ✓ قامت الجزائر بعدة إجراءات عملية ساهمت في الحفاظ على البيئة وعلى أمنها الطاقوي.

6 الإطار المنهجي للدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد في هذه الدراسة حول " الدبلوماسية الطاقوية للجزائر، التحديات والآفاق "، على ما يلي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يعتمد وضع الفروض كحلول لمشكلة البحثية ويعتمد أيضا على المقابلة في جمع المعلومات وتحليلها، كما يقوم على وصف الظاهرة للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها.

ومن أدواته:

المقابلة الشخصية: وهي عملية الاتصال وجها لوجه، بهدف جمع المعلومات حول موضوع الدراسة،[1] وقد قمت باستعمال الوسائل المباشرة عن طريق الاتصال بأهم الشخصيات الفاعلة في ميدان الدبلوماسية وفي مجال الطاقة، وغير المباشرة، كالمراسلات الالكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى الاعتماد على بيانات وإحصائيات المنظمات الدولية المتخصصة، مثل: منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، ومنظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط (الأوابك)، والتقرير السنوي لشركة سونطراك وبريتيش بتروليوم (BP)، ومنشورات وزارة الطاقة.

1- هاني بن محمد الحفظي، ***المنهج الوصفي التحليلي***، (السعودية: الهيئة الملكية للجبيل وينبع، د.س.ن)، ص.11.

كما استعملت **المنهج الإحصائي التحليلي**، والذي يساعد على تفسير النتائج على ارض الواقع، من خلال التطرق إلى مختلف الجوانب الإحصائية المتعلقة بالموضوع والقيام بتحليلها.

- **الإطار النظري:** من منطلق الأهمية البالغة للنظرية في البحوث العلمية، وكذا النتائج المهمة المتوصل إليها، ارتأينا أن نعتمد في هذه الدراسة على نظرية " **لعنة الموارد لريتشارد أوتي**"، وترتكز هذه النظرية على فكرة مفادها أن الموارد الوفيرة تشكل لعنة على الاقتصاد أكثر من كونها نعمة ، و قد كانت هذه الفكرة محل نقاش في فترة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين إلا أن مصطلح لعنة الموارد الوفيرة استخدم لأول مرة عام 1993 بواسطة **ريتشارد أوتي** و ذلك أثناء وصفه للوضع الاقتصادي للدول الغنية بالموارد المعدنية لكنها لم تحقق تقدما اقتصاديا أو تنمية حقيقية.

كما قمنا بإسقاط مفهوم **المرض الهولندي** على اقتصاديات الدول الريعية ومنها الجزائر، وهو اسم لحالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي خلال الفترة 1900 – 1950، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث مال الشعب إلى الترف والراحة وآثر الإنفاق الاستهلاكي البذخي، فكان أن دفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج، فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي.

وتطرقت هذه الدراسة إلى النظرية التي روج لها الكاتب الأمريكي " **توماس فريدمان**" في القانون الأول والثاني لسياسة البترولية ومفادها: " **كلما انخفض سعر البترول كلما زادت خطوات مسيرة الحرية**".

7 – مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني:** تقتصر دراستنا للموضوع في التركيز على دور الدبلوماسية الطاقوية للجزائر داخل منظمة الدول المصدرة للنفط وخارجها، وانعكاس ذلك على سياستها الخارجية وعملها الدبلوماسي.

●**المجال الزماني:** يتم التركيز على الفترة 2014– 2017 أين شهدت أسعار النفط تهاويا ملحوظا في السوق العالمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى, بروز دور الجزائر بقوة في الساحة الدولية من خلال مختلف المجهودات الدبلوماسية التي قامت بها في سبيل عودة الاستقرار لأسعار النفط، مع العودة إلى الخلفيات التاريخية لهذه الفترة خاصة الفترة الممتدة من سنة 1971 بعد تحقيق الاستقلال الكامل والسيادة التامة على الثروات الطبيعية بتأميم المحروقات.

8 – أسباب اختيار الموضوع:

●**الأسباب الموضوعية:** تكمن الأسباب الموضوعية في كون العامل الطاقوي يلعب دورا مهما في العلاقات الدولية، خاصة في السنوات الأخيرة، بعد التراجع الحاد لأسعار هذا الأخير وبروز تحديات كبرى تتمثل في التحدي البيئي والطاقات البديلة، إضافة إلى الجهود الدبلوماسية التي قامت بها الجزائر في هذا الإطار.

●**الأسباب الذاتية:** باعتبار تخصصي الدراسي في علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، تخصص دراسات دبلوماسية، وباعتبار ميولي للجانب الاقتصادي وتأثيره في الدبلوماسية، وبهدف إثراء المكتبة الجامعية بهذا الموضوع الذي يعتبر حديثا في المجال المعرفي مقارنة بباقي المواضيع في الدبلوماسية، وبهدف تثمين الدور الذي لعبته الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية على مر السنين خصوصا في السنوات الأخيرة، وبحكم الإحساس بروح الانتماء إلى الوطن الجزائر.

9 – أدبيات الدراسة:

على الرغم من أهمية الموضوع ومختلف الدراسات التي حظي بها، إلا أن مجال الدراسة العلمية يستدعي تعميق التحليل الشخصي، والتعامل مع كل المستجدات التي يتناولها الموضوع محل الدراسة، باعتباره موضوعا خصبا، وحديث العالم اليوم ولإثراء الموضوع، تم الاطلاع على بعض هذه الدراسات التي تمت في هذا الصدد لتكون المشكلة البحثية منطلقا منها وهي كالتالي:

أ – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في في العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، بعنوان: بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية من إعداد الطالب: عمراوي عادل، جامعة بسكرة، نوقشت سنة 2016.

من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي: أن الحالة المتزايدة للثروة النفطية سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية جعل من أطراف المجتمع الدولي يفكرون في إيجاد استراتيجيات بديلة تقلل من الاعتماد على هذه الثروة، والجزائر من بين هذه الدول المعنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم اليوم، كون قطاع الطاقة الممول الرئيسي للخزينة ومحرك الاقتصاد لديها، لذا وجب التفكير في إيجاد بدائل تتمثل في إعطاء الاهتمام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع السياحي والفلاحي، وتطوير البحث والابتكار في قطاع الطاقات البديلة.

ب – مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية بعنوان: دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول (1999 – 2015)، للطالب: حكيم حيون، جامعة الجزائر 03، نوقشت سنة 2015.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تمثل موارد الدولة الاقتصادية إحدى أهم أسباب قوة سياستها الداخلية والخارجية، والاقتصاد الجزائري يعتمد كلية على الريع البترولي، ويلعب دورا كبيرا وهاما في العلاقات التي تربط الجزائر بعالمها الخارجي، وللحفاظ على مكانة ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية قامت الجزائر باستحداث آليات وأدوات جديدة تتمثل في الإصلاحات الجديدة في قطاع المحروقات، والاعتماد على دور شركة سوناطراك في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، وكذا الاعتماد على الطاقات البديلة لدعم القدرة التفاوضية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

ج– مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، تحت عنوان: دور وأهمية الطاقات المتجددة في التنمية المستدامة، للطالبة: بوعشير مريم، جامعة منتوري قسنطينة، نوقشت سنة 2011.

من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: هناك ثلاث دوافع رئيسية تدفع الأسواق نحو استعمال الطاقات المتجددة هي : أمن الطاقة العالمي والخوف من التغيرات المناخية والثالث متعلق بانخفاض تكلفتها نتيجة لتطور التكنولوجي المحقق، كما أن الطاقات المتجددة هي الحل الأمثل للمزاوجة مابين تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية، لذا يجب بذل المزيد من الجهود الفعلية من أجل تطويرها واستغلالها استغلالا اقتصاديا أمثل، كما على المجتمع الدولي تغيير سياسات الطاقة السائدة والعمل على التنويع الفعلي لسلة الطاقة العالمية، من أجل المحافظة على البيئة وعلى

حقوق الأجيال القادمة من الطاقة، سواء أكانت تقليدية أو متجددة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في الجزائر في مجال تطوير واستغلال الطاقات المتجددة إلا أنها تبقى بعيدة عن مستوى الإمكانيات المتوفرة لديها.

10 - صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتها أثناء إعدادي لهذه الدراسة ما يلي:

-نقص المراجع التي تعالج وتربط بين الدبلوماسية الطاقوية والدبلوماسية الجزائرية، باستثناء بعض الدراسات الجامعية غير المنشورة، وبالتالي دعمت الدراسة بالاعتماد على مراجع متنوعة، كالملتقيات والمحاضرات والمجلات والمواقع الالكترونية بالإضافة إلى المقابلات.

-تغير المعطيات وعدم ثباتها، باعتبار أسعار النفط تخضع إلى قانون العرض والطلب، وتتأثر بالتوازنات السياسية بين الدول، مما صعب علي دراسة المعطيات بدقة واستشراف المستقبل.

-تضارب الإحصائيات من مصدر لآخر، وفق مصالح الأطراف.

11 - تقسيم الدراسة:

يأتي **الفصل الأول** كإطار معرفي للدبلوماسية الطاقوية للجزائر، من خلال التعرض إلى ماهية الدبلوماسية والبعد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية قبل الغزو الاستعماري وأثناءه، وأهم المراحل والمحطات التاريخية للدبلوماسية الجزائرية، وذلك من خلال الحديث عن مبادئ ومحددات الدبلوماسية الجزائرية، والتركيز على مبادئ أول نوفمبر الثابتة، ثم التعريج إلى دور المحدد الطاقوي في تفعيل الدبلوماسية الجزائرية، وكذا الإمكانيات الطاقوية للجزائر، وتطور القطاع الطاقوي وإنتاجه، وصولا إلى تداعيات انخفاض أسعار النفط على الجزائر اقتصاديا واجتماعيا.

أما **الفصل الثاني** ، فيتمحور حول النشاط الدبلوماسي الطاقوي للجزائر داخل منظمة الأوبك وخارجها، وذلك من خلال الحديث عن هذه المنظمة كفاعل مهم في سوق الطاقة العالمي، أهدافها ودورها في العلاقات الدولية، وأهم التحديات التي تواجهها، ثم إبراز مسار الدبلوماسية الجزائرية داخل المنظمة والدور المحوري الذي تلعبه، ثم التطرق إلى النشاط

الدبلوماسي الطاقوي للجزائر خارج منظمة الأوبك، وصولا إلى توجهات السياسة الطاقوية للجزائر وتأثيرها على الدبلوماسية الجزائرية.

وفي **الفصل الثالث** ، يتم التعرض أساسا إلى التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدبلوماسية الطاقوية للجزائر، من خلال الحديث عن التحديات الداخلية التي تواجه سوق الطاقة وكذا الدبلوماسية الطاقوية للجزائر على حد سواء، مع إبراز مختلف هذه التحديات داخل منظمة الأوبك وعلى الصعيد العالمي، ثم محاولة تقديم قراءة لمستقبل الدبلوماسية الطاقوية، من خلال الحديث عن مستقبل العلاقات الطاقوية الأوروبية والطاقات البديلة، وكذا مستقبل الدبلوماسية الطاقوية في ظل التحدي البيئي على المستويين الوطني والدولي، وصولا إلى الحديث عن منتدى الغاز ودور الجزائر فيه.

وفي **الأخير** ختمنا دراستنا بمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث وكذا التساؤلات الفرعية التي تم طرحها، من خلال التأكد على صحة الفرضيات، وتقديم بعض التوصيات في نهاية البحث.

الفصل الأول

الإطار المعرفي للدبلوماسية الطاقوية الجزائرية

يسعى هذا الفصل إلى محاولة الإحاطة بالإطار المعرفي للدبلوماسية الطاقوية للجزائر من خلال الحديث عن مفهوم الدبلوماسية وتعريفها لغة واصطلاحا، والتطرق إلى البعد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية عبر مختلف المراحل التي مرت بها قبل الاستعمار الفرنسي وأثناءه وبعد الاستقلال، مع التعريج على مبادئ وأولويات الدبلوماسية الجزائرية، وفي المبحث الثاني، سيتم التطرق إلى دور المحدد الطاقوي في تفعيل الدبلوماسية الجزائرية وذلك من خلال استعراض الإمكانيات الطاقوية للجزائر، والحديث عن تطور قطاع الطاقة وتداعيات انخفاض أسعار النفط على الجزائر، وانعكاس ذلك على الدبلوماسية الطاقوية للجزائر.

المبحث الأول :ماهية الدبلوماسية الجزائرية

مدخل حول مفهوم الدبلوماسية:

تعتبر الدبلوماسية قديمة قدم الإنسان ، بحيث اعتمدتها المجتمعات البشرية لتنظيم علاقاتها فيما بينهاعلى أسس تكفل لها التعايش المنظم المستقر.

فالرسالة الدبلوماسية قديمة بقدم تشكل المجموعات البشرية وسيادة العلاقات في ما بينها والتي لم تكن دوما علاقة تعايش وتساكن، مما أدى بهذه المجموعات منذ القدم البحث عن وسائل للحوار والتفاوض، لتفادي التنافر والتقاتل وما يترتب عنهما من ديمومة للنزاع وامتدادا لرقعته.[1]

وتذكر دائرة المعارف البريطانية أن كلمة الدبلوماسية بمعناها الحديث، قد استعملت لأول مرة سنة 1796 في انجلترا، بعد توقيع معاهدة ويستفاليا 1648 بعد حرب 30 عاما في أوربا وان هذه المعاهدة هي التي أحدثت فكرة إحداث التمثيل الدائم بين الدول، وذلك لوصف البعثات التي تتولى الدول إيفادها لتمثيل مصالحها والتفاوض باسمها والتعبير عن إرادتها

1- عامر رخيلة، ***الحركة الوطنية والتأسيس للدبلوماسية الجزائرية "الدبلوماسية الجزائرية" 1962 -1830***، (الجزائر: دار هومة، 2007، ط2)، ص ص.89،88.

والدفاع عن مصالحها، ثم جاء مؤتمر فيينا 1815 لينظم التشكيلات الدبلوماسية على النحو المعمول به حاليا.[1]

والدبلوماسية مشتقة من كلمة يونانية بمعنى (طوى)، للدلالة على الأوراق والوثائق المطوية الصادرة عن الملوك والأمراء، ثم تطور مفهومها لتشمل الوثائق التي تتضمن نصوص الاتفاقيات والمعاهدات، ويمكن تعريفها بمعناها الحديث، بأنها مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسيم والمؤسسات والأعراف الدولية، التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا والسياسات العامة للدول وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.[2]

وقد تأتي الدبلوماسية استئنافا لحروب طويلة مستعصية، فتحقق لأطرافها بالمفاوضة والحوار الهادئ ما استعصى عليهم بالدمار. ولا يكتفي المتفاوضون في أغلب الأحيان بإيجاد الحلول للمواجهات القائمة بل يحاولون بنفس المناسبة تصفية الأجواء من كل ما يمكن أن يشوبها مستقبلا من خلافات محتملة، وتتعهد الأطراف المتعاقدة على احترام مضمون الاتفاق شكلا ومضمونا، وكل إخلال ببنوده أو انتقاص لكرامة الساهرين على تطبيقه يؤول على انه ترشيح لمنطق القوة من جديد.[3]

-تعريف الدبلوماسية

أولا :لغويا

تعتبر كلمة الدبلوماسية كلمة مشتقة من أصل" دبلوم"، وهي تلك الوثيقة التي تسلم لكل مكلف بمهمة، شهادة على صحة تكليفه بها، فيحظى بثقة المبحوث إليه فيوفر له التسهيلات الضرورية لأدائها على الوجه المطلوب.

---

1 – فادي خليل، محمد حسون وآخرون، ***تاريخ الدبلوماسية***،(دمشق: منشورات جامعة دمشق، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، 2008)، ص ص.20،19.

2– عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.2، 1991)، ص.658.

3– صالح بن القبي، ***الدبلوماسية بين الأمس واليوم، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى1962*** ، (الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، 1998)، ص37 .

يعتبر" هارولد نيكلسون "الدبلوماسية مشتقة من الفعل اليوناني" دبلوم "ومعناه يطوي إشارة إلى الوثائق المطوية بشكل معين صدرت عن السلطة العليا في الإمبراطورية الرومانية، ثم أصبحت تعني حفظ الوثائق الرسمية ودراستها.[1]

ثانيا :اصطلاحا

تعتبر الدبلوماسية علما قائما بذاته، لأنها تتطلب قواعد وأصول تحكم ممارستها وكيفية تطبيقها بين أشخاص القانون الدولي، كما تعتبر أيضا فنا لأن ممارستها يستلزم الموهبة وفن الإقناع عند من يكلف بممارسة هذه الوظيفة، فضلا على أنها قانون وتاريخ ومؤسسة ومهنة.[2]

فاصطلاح الدبلوماسية يقوم على أساسين وجود دولة سيدة، وحكومة تمثيلية وهو ما يستخلص من التعاريف التي تتضمنها الموسوعات السياسية والقانونية، وتعرف الدبلوماسية بما يلي:" هي ما يختص بالعلاقات بين الدول وهي فن التفاوض بين الحكومات".[3]

ليست الدبلوماسية وليدة نظام معين، وليست مقتصرة على عهد من عهود التاريـــــخ

وإنما هي حاجة ضرورية لصالح الإنسانية العام، وعنصر جوهري من عناصر العلاقات المنظمة بين الدول، تولد مع الدولة ومع دخولها في الحياة الدولية، وتستمر ما استمرت الحياة.[4]

تنشأ العلاقات الدبلوماسية كما حددتها المادة 2 من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961بعد الاتفاق والرضا المتبادل بين الدولتين.[5]

1- حسن قادري، **الدبلوماسية والتفاوض**، (الجزائر: منشورات خير جليس، 2007، ط1)، ص9 .

2- ***المكان نفسه***، ص 10 .

3- عامر رخيلة، **مرجع سابق الذكر**، ص89 .

4- فادي خليل، **مرجع سابق الذكر**، ص15.

5- أنظر اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية على هذا الرابط:
file:///C:/Documents%20and%20Settings/condor/Mes%20documents/Downloads/Agreement_38085.pdf بتاريخ: 2017/03/05 على الساعة: 22:00.

ويشمل التمثيل الدبلوماسي وفق المادة 3 من هذه الاتفاقية على ما يلي:

أ - تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها.

ب - حماية مصالح الدولة المعتمدة وكذا مصالح رعاياها لدى الدولة المعتمد لديها في الحدود المقررة في القانون الدولي.

ج ــ التفاوض مع الدولة المعتمد لديها.

د – الاستطلاع المشروع، والتعرف بكل الوسائل المشروعة على ظروف وتطور الأحداث في الدولة المعتمد لديها.

هـــ -تهيئة علاقات الصداقة وتنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها.

و - لا يفسّر أي نص من نصوص هذه الاتفاقية بأنه يحرم البعثة الدبلوماسية من مباشرة الأعمال القنصلية[1].

المطلب الأول : البعد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية

تعتبر الدبلوماسية الجزائرية قديمة، وتعود إلى تشكل العلاقات بينها وبين الدول، وبدا ذلك جليا منذ قيام الدولة الأولى في العصر الحديث، والتي تم الإعلان عن قيامها في جلسة رسمية لمجلس أعيان مدينة الجزائر عام 1518، واختير خير الدين أول رئيس لها – بايلر باي - مع زيادة علاقات الجزائر مع كل الدول الأوربية الفاعلة ودولة الخلافة العثمانية.[2]

وخلال هذه الفترة استعملت كلمة الدبلوماسية بدلا من السياسة الخارجية، لأن نشاط الدبلوماسية الجزائرية آنذاك لم يرق إلى مستوى يسمح بإطلاق كلمة السياسة الخارجية على

1– المكان نفسه.

2– علي اجقو، ***المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة***، (الجزائر: شركة باتنيت، 2002، ط2)، ص.21.

هذا النشاط لانعدام توفر شروط ومقومات تصبغ على هذا النشاط صفة سياسية خارجية، على الأقل في علاقات الجزائر مع الدول الأوربية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية الحديثة قامت على أساس التفاهم بين سكان المغرب الأوسط، وخصوصا مجلس أعيان مدينة الجزائر والإخوة أبناء يعقوب(عروج، خير الدين)، من اجل التصدي لمخططات ملوك أوربا وعلى رأسهم شارلكان، وإفشال مخطط هذا الأخير في العدوان على سكان المنطقة، وكان لهذه الدولة نشاط دبلوماسي مميز في اتجاه الدول الأوربية وأمريكا، حتى أضحت هذه الدولة سيدة البحر الأبيض المتوسط، وخاصة الحوض الغربي منه.[2]

وجدير بالذكر أن العديد من الدول اتصلت بالدولة الجزائرية وتقربت إليها لتفوقها وسيادتها على الجزء الغربي من البحر المتوسط، ومن هذه الدول التي كانت للجزائر علاقات دبلوماسية معها : الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، اسبانيا، هولندا والدنمارك.

ففي القرن السابع عشر على سبيل المثال عقدت هولندا وبريطانيا عدة معاهدات مع الجزائر، وفي فيفري 1792طلبت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع الجزائر.

كما سبق وأن جرى نوع من التبادل الدبلوماسي بين فرنسا والجزائر عام 1535 كاستغاثة" فرنسوا الأول "من" خير الدين بربروس"، واستغاثة" هنري الرابع "عام 1595 عندما أرسل إلى الحكومة الجزائرية يتوسل إليها أن تحرر مرسيليا من أيدي الأسبان وغيرها من الاتفاقيات التي أبرمت بينهم، وكلها عبارة عن طلب مساعدة فرنسية من الجزائرية.[3]

1- جمال قنان، ***قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر***،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 1994)، ص ص.43-45.

2- علي اجقو، ***مرجع سابق الذكر***، ص.7.

3- احمد الخطيب، ***الثورة الجزائرية***، (بيروت: دار العلم للملايين، 1958، ط1)، ص ص.19،20.

وقد أثار موقع وثروات الجزائر حفيظة الدول العظمى فاتخذ ملك فرنسا " شارل العاشر "من حادث دبلوماسي مفتعل سببا لغزوه الجزائر.[1]

الدبلوماسية الجزائرية إبان الغزو الفرنسي:

إن النشاط الدبلوماسي الجزائري ليس حديث العهد بل يعود إلى الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي، فخلال الفترة ما بين 1830 و 1919 كان الاتصال مع العالم الخارجي يهدف إلى فضح الجرائم الفرنسية وتعريف العالم بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري جراء الاحتلال، كما قاوم الشعب الجزائري الغزو الفرنسي وتصدى له بكل ما يملكه من طاقات خاصة في المجالين العسكري والدبلوماسي.

ويتجلى ذلك عندما كان الحاج احمد باي متواجدا في مدينة الجزائر عام1830، وفهم خطورة الوضع أثناء معركة سطا ويلي (لاسيما بعد انسحاب تلك المجموعة المقاتلة من قلب المعركة في الوقت الذي كان فيه الجيش الفرنسي يتراجع تاركا عتاده وقتلاه)، اتجه شرق البلاد يستنفر مدنها وقراها وقبائلها وأعراشها ويفاوض أعيانها وقاداتها العسكريين طالبا منهم إبرام حلف يلتزمون من خلاله بالمساهمة الجماعية في مواجهة العدو.[2]

وانتهج احمد باي خطة دبلوماسية ترمي إلى استغلال التنافس الشديد بين الدول الأوربية وخاصة بين فرنسا وبريطانيا، لذا وجه نشاطه في مراسلة السلطات البريطانية قصد كسب دعمهم مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية. [3]

وفي نفس الوقت كان حمدان خوجة الذي كان مستشار الداي حسين قبل الاحتلال وعند الاحتلال كان ضمن الفريق المفاوض على شروط السلم مع الفرنسيين، وكان بإمكانه

1 – مولود قاسم نايت بلقاسم، ***ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر***، (الجزائر: دار الأمة، 2007)، ص.203.

2– صالح بن القبي، ***مرجع سابق الذكر***، ص ص.37،38.

3– وحدة البحوث والتوثيق، ***"تطور الدبلوماسية الجزائرية"1962 – 1830 ، الدبلوماسية الجزائرية1962 – 1830*** ، (الجزائر: منشورات المركز الوطني)، ص. 70

الرحيل مع الداي حسين لكنه رفض، وتم تعيينه من طرف الجنرال" دي بورمون "عضوا في المجلس البلدي.[1]

ويصف المؤرخون شخصية حمدان خوجة بالشخصية الدبلوماسية في تلك الفترة، كونه من عائلة اشتهرت بالعلم والسلطة، وجاء ذلك أيضا من خلال تجواله عبر مختلف الأقطار المحيطة بالبحر المتوسط مما جعلت منه شخصية فذة.

فقد قام على سبيل المثال بمراسلة وزير الدفاع الفرنسي " المارشال شولنتز " وانتزع منه قرار إرسال لجنة تحقيق في جرائم جيش الاحتلال في حق المواطنين، حيث دوّن أهم الانتهاكات في شبه عريضة بلغت حجم مجلد، وكان الجزء الأول منها كتاب " المرآة " ويمجد فيها أمجاد الشعب الجزائري تاريخيا ويطالب بحقه في الحرية والاستقلال وقد يكون أول من صرح بمقولة أن" الجزائر للجزائريين".[2]

وقد عدّد في تلك العريضة المظالم التي ارتكبتها الإدارة الفرنسية ضد الجزائريين ورسالة أخرى إلى الوزير الانجليزي اللورد" قراي " 1833/06/29، عرض فيها الوضعية التي يعيشها الجزائريون، كما أطلعه على المخططات التي تسعى الحكومة الفرنسية إلى تطبيقها في الجزائر، مما أثر على السياسة الفرنسية في الجزائر وذلك بإنشاء إدارة مدنية في الجزائر.

كما قام بمساعي أخرى لدى الدولة العثمانية، حيث أرسل إلى السلطان محمود خان الثاني بتاريخ 1833/08/16 رسالة حثه فيها على ضرورة استرجاع الجزائر وتخليص أهلها من الظلم المسلط عليهم من طرف الفرنسيين، وحمله مسؤولية ضياع الجزائر، وترجاه أن يعين حاكما عاما على الجزائر (مشيرا بذلك إلى الحاج احمد باي)، وقد كان لهذه الرسالة اثر كبير في إرسال مصطفى رشيد باي من طرف السلطان إلى باريس بتاريخ – 06 – 03 1834 للتفاوض مع الحكومة الفرنسية من اجل استرجاع الجزائر، لكنه فشل أمام عزم الحكومة الفرنسية على الاحتفاظ بالجزائر.

1- سليم العايب، "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**"، (الجزائر: جامعة باتنة، رسالة ماجستير قسم علوم سياسية 2010)، ص.4.

2- صالح بن القبي، ***مرجع سابق الذكر***، ص.40

وبعد مواصلة الفرنسيين التضييق عليه، قرر الاستقرار في اسطنبول و سخر كل طاقاته الفكرية لنصرة القضية الجزائرية.[1]

ومن هنا نستنتج أن نشاط حمدان خوجة كان منصبا في توعية الرأي العام بما كان يجري في الجزائر، حتى اتصالاته مع بعض الشخصيات الفرنسية والانجليزية والعثمانية ساهمت بشكل كبير في فضح التجاوزات الفرنسية حتى من خلال كتابه " المرأة "، الذي كشف عن حقيقة الاستعمار بالجزائر وكان بذلك كما أشار عبد الجليل التميمي" أول بيان ضد سياسة فرنسا بالجزائر".[2]

-دبلوماسية الحركة الوطنية الجزائرية بداية من القرن العشرين:

أولا :التيار الإصلاحي الليبيرالي:

لم يكن له في مرحلة ما قبل الأربعينيات وفي ميدان السياسة الدولية، مواقف خارجة عن الإطار الرسمي للسياسة الفرنسية، ماعدا بعض المبادرات ذات الطابع الدولي التي تخص المغرب والعالم الإسلامي، غير انه عام 1942 جمع لقاء بين" فرحات عباس "و"بن جلول " مع" روبرت ميرفي "الممثل الخاص للرئيس الأمريكي روزفلت باعتباره مساندا لحركات التحرر وقد قام فرحات عباس آنذاك بتحرير نص على شكل بيان وأرسله له.

ثانيا :النشاط الخارجي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عندما انتشرت الصحوة الإسلامية وحركات التحرر، التي مهدت لقيام نهضة وطنية عربية إسلامية.

وقد جاءت الجمعية كما ذكر الشيخ الإبراهيمي لتحرير العقول، وصقل الأفكار، وإيقاظ المشاعر، وكذلك لإنقاذ الشعب الجزائري، وتقوية وتثبيت مقوماته الحضارية ، ولم تكتف

1- سليم العايب، ***مرجع سابق الذكر***، ص ص .50-52.

2- وحدة البحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص7 .

الجمعية بذلك فقط بل تجاوزته إلى إقامة علاقات سياسية مع قوى سياسية داخل الوطن وخارجه.[1]

وقد كلفت الجمعية كلا من البشير الإبراهيمي والشيخ الفضيل الورتيلاني للقيام باتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية والإسلامية، وانتقلا إلى العراق وزارا السيد محمد فاضل الجمالي قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس، وطلبا منه إثارة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة بصفته ممثلا لدولة العراق ونائبا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أصبح فاضل الجمالي رئيسا للوزراء لدولة العراق في 16 جانفي 1954 وكانت رئاسة مجلس الجامعة العربية من نصيب العراق آنذاك، فاغتنم البشير الإبراهيمي هذه الفرصة ووجه بيانا له ترجاه فيه أن يعرضه على مجلس الجامعة موضحا له حاة الجزائر والجزائريين في ذلك البيان.[2]

وقد كان للمشاركة الجزائرية ممثلة في جمعية العلماء المسلمين في المؤتمر الإسلامي المنعقد بجنيف1931 ، وفي المؤتمرات من اجل الوحدة العربية بالقدس1931 ، وجنيف 1935، والقاهرة1938 ، دورا بالغا في مناقشة المواضيع المحددة والتي تتناول قضية التحرر من الاستعمار وإدراجها نقطة أساسية وأولية سابقة لبناء الأمة العربية الكبرى.

نجم شمال إفريقيا :تأسس في 1926 بفرنسا:

بدأ نشاط حركة نجم شمال إفريقيا نشاطها مع مؤتمر بروكسل عام 1927 وكان نشيطا من اجل إيصال فكرة حق الجزائر وحق كل الشعوب الأخرى في تقرير مصيرها بنفسها وفقا لتصريحات ويلسن، وكانت هذه أول مشاركة للنجم في تظاهرة دولية في هذا المؤتمر المناهض للاستعمار، وشاركت فيه شخصيات مثل هنري باربوس، فيليسيان شالي والشيوعي

1- كريمة عرعار، " **دور رجال جمعية علماء المسلمين الجزائريين فيحشد دعم المشرق العربي للثورة التحريرية** "،(الجزائر: جامعة باتنة، رسالة ماجستير قسم التاريخ)، ص ص.15،16.

2- سليم العايب، ***مرجع سابق الذكر***، ص ص .59،60.

الانجليزي لان سبوري، ورئيس الأممية للنقل بيمن ومن جانب الشعوب المستعمرة نهرو لمين سنغفور، محمد حطي.

وحاول نجم شمال إفريقيا إقامة علاقات مع منظمات تتابع في الخارج أهدافا مشابهة لأهدافه، وقد شدت اللجنة السورية الفلسطينية بقيادة شكيب ارسلان*، انتباهه بصفة خاصة.[1]

لقد كان هذا المؤتمر اكبر حدث سياسي على المستوى العالمي، لأنه لأول مرة اجتمع فيه الضعفاء ضد الأقوياء منددين بأعمالهم الجائرة، وكان يمثل ثمانية ملايين من العمال المشتركين في النقابات المختلفة، ويتكلم باسم مليار من البشر، أي الأغلبية الساحة من سكان المعمورة(يمثل القارات الخمس).[2]

وقد كان لمشاركة النجم في هذا المؤتمر الأثر الكبير في التعريف بالقضية الوطنية الجزائرية وطرحها على المسرح الدولي.

كما استطاع النجم في غضون سنوات قليلة القيام بنشاطات هامة وبذلك عرفت القضية الوطنية تحركات هامة خاصة على الصعيد الخارجي.[3]

ويعتبر مصالي الحاج أول من نادى بالاستقلال التام للجزائر، كما كان يدرك أن طرح القضية الجزائرية على المسرح الدولي في إطاره الحقيقي هو نصف حله.[4]

---

* **شكيب ارسلان:** زعيم عربي إسلامي ولد 25 ديسمبر 1869بلبنان، وتوفي 9 ديسمبر1946 ، وقف حياته على خدمة التراث العربي الإسلامي والدفاع عن القضايا العربية الكبرى في عصبة الأمم في جنيف.

1- محفوظ قداش، ***تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939***، تق :أمحمد بن البار، (الجزائر: دار الأمة، 2011، ج.1)، ص ص. 268،269.

2- عمار نجار، ***مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه***،(الجزائر: دار الحكمة، 2009)، ص.55 .

3- مومن العمري، ***الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني***،(الجزائر: دار الطليعة، 2003)، ص.37

4- احمد سعيود، "***مساعي الحركة الوطنية الجزائرية في إعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى***"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر1954، ع09 ، 2004 ، ص ص. 158،159.

حزب الشعبة الجزائري :امتداد للنجم

اعد حزب الشعب ملفا ضخما عن الجزائر من كل الجوانب، التاريخية، القانونية، السياسية، الجغرافية، الإدارية والاقتصادية للتعريف بالقضية الجزائرية تعريفا شاملا ودقيقا لان جل العرب كانوا لا يعرفون إلا القليل عن الجزائر وخاصة جامعة الدول العربية لم يكن لديها وثائق عن هوية الجزائر.[1]

-حركة انتصار الحريات الديمقراطية :امتداد لحزب الشعب

يمكن أن نسجل أهم المشاركات التي حضرتها الحركة في المناسبات الآتية:

1 – المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام، والمهرجان العالمي للشبيبة بمدينة "براغ "بتشيكوسلوفاكيا في عام1947، وقد تم تقديم عريضة بشان القضية الجزائرية.

2 – المشاركة في المؤتمر المناهض للامبريالية لبلدان أسيا وإفريقيا في جويلية 1948، حيث قدمت الحركة عريضة تم المصادقة عليها لصالح" مجلس جزائري ذي سيادة"

3 – مذكرة مصالي الحاج إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة في شهر ديسمبر 1948، وهي عبارة عن تقرير شامل جاء تحت عنوان : " تقرير مائة وثماني عشرة سنة من الاستعمار".

4 – المشاركة في المؤتمر الثاني المناهض للامبريالية لبلدان إفريقيا وآسيا في فيفري 1949.

5 – إرسال لائحة إلى لقاء" مؤتمر ضد الامبريالية "الذي انعقد بلندن 13 – 12 جوان 1949 للدفاع عن قضيته العادلة، وقد صدرت لائحة عن المؤتمر بشان وصف مأساة الجزائريين ورغبتهم في استرجاع سيادتهم الوطنية.[2]

الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية:

إيمانا من قادة الثورة على أن العمل السياسي والدبلوماسي هو امتداد للعمل المسلح والعمل الداخلي، وضع قادة الثورة الجزائرية إستراتيجية للعمل الدبلوماسي تختلف عما كانت

1- احمد بشيري، ***الثورة الجزائرية والجامعة العربية***،(الجزائر: دار ثالة، 2009، ط2)، ص.23 .

2- مومن العمري، ***مرجع سابق الذكر***، ص ص ..101،102.

عليه قبل الثورة وهذا لاختلاف الأوضاع، والنشاط الدبلوماسي في الخارج اتخذ أهدافا جديدة تتماشى مع ظروف تلك الفترة.[1]

ولقد كرس بيان أول نوفمبر هذه الفكرة فيما يلي:

1 - تدويل القضية الجزائرية
2 - تحقيق الوحدة الإفريقية في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
3 - تأكيد عطف الجزائر الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيته التحريرية.

وتم إرساء هذه الفكرة أيضا في مقررات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 جاء فيه[2]:

- عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي وكذا على المستوى الخارجي.
- توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية.

ومن أهدافها على المستوى الخارجي أيضا:

- تكثيف النشاط في الخارج لكسب الدعم المعنوي والمادي.
- تصعيد تأييد الرأي العام.
- التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا عزلها أو إبعادها عن المجريات الحقيقية في الجزائر، وبالتالي تغيير نظرتها.

في جويلية 1957 أرسل أمحمد يزيد تقريرا إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية يلخص فيه النشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني في ثلاث نقاط:

- العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي.
- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضيتين التونسية والمغربية على المستوى الدولي.

1- عبد القادر طافر، **الدبلوماسية الجزائرية**، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جامعة الجزائر، سلسلة محاضرات غير منشورة لطلبة تخصص دراسات دبلوماسية 2016).

2- أ . د/ محمد لحسن زغيدي، ***مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني***، (الجزائر: دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، 2009)، ص.ص.155-163.

- إبلاغ هيأة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية[1].

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية عن طريق ممثليها الذين تمكنوا من إقامة مكاتب لهم في العديد من الدول انطلاقا من الدول العربية والإسلامية والدول الإفريقية وفي أوروبا الشرقية، وبفضل النشاط الدءوب تمكنوا من اختراق الدول الغربية رغم الحصار والتعتيم التي كانت تفرضه فرنسا.

أهم المراحل والمحطات التاريخية للدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية وبعد الاستقلال:[2]

1 - مشاركة الجزائر في مؤتمر باندونغ(1955)

شاركت الجزائر في مؤتمر باندونغ أفريل 1955 ، ما مكّنها من التوجّه نحو الكتلة الأفرو-أسيوية، التي تعتبر نواة حركة عدم الانحياز، فكانت المطالبة رسميًا بتسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، و توجيه إدانة للاستعمار الفرنسي، و الإعلان عن تأييد كامل لاستقلال دول شمال إفريقيا، و من ثمة تدويل القضية الجزائرية.

2 - إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة منذ1955

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان الخاص بتصفية الاستعمار تحت قرار رقم 1514 في 14 ديسمبر 1960، والذي أعلنت فيه رسميا ضرورة وضع حد سريع وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره وأشكاله ومظاهره، و أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ،[3] لذلك توجه القادة الجزائريون نحو منابر الأمم المتحدة نظرا لما أثبته مجلس الأمن على قدرته على التدخل لتسوية القضايا المعقدة ، عندما وضع حدا للاحتلال الهولندي في اندونيسيا 1949، أما فيما يخص الجزائر، فان فرنسا تملك حق الفيتو، وعليه فان الجزائريين مضطرين للتركيز على الجمعية العامة، وإقناعها بعدالة القضية الجزائرية.[4]

1– عبد القادر طافر، ***الدبلوماسية الجزائرية***، مرجع سابق الذكر.

2– **المكان نفسه.**

3- رياض صالح أبو العطا، ***المنظمات الدولية***، (الأردن: مكتبة الجامعة، 2010)، ص.55.

4- محمد العربي الزبيري، ***تاريخ الجزائر المعاصر***، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999، ج.2) ص.116.

ولقد سجّلت القضية الجزائرية حضورها لأوّل مرة في أشغال الدورة العاشرة المنعقدة في سبتمبر 1955، دورة تميّزت جلساتها الست باحتدام النقاش بشأن إصدار قرار حول أهلية أو عدم أهلية الأمم المتحدة لبحث القضية الجزائرية، و هو ما عزّز مكاسب الجبهة الداخلية و إضعاف الموقف الفرنسي بتدويل القضية الجزائرية.

3 - المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و فرنسا - إيفيان

أجرت الحكومة المؤقتة سلسلة مفاوضات مع السّلطات الفرنسية، أولى تلك المفاوضات احتضنتها مدينة مولان Melun الفرنسية جوان1960، لتأتي مفاوضات إيفيان بمرحلتيها الأولى ما بين 20 جوان و 13 جويلية 1961، و قد شكّل ملف الصحراء و مستقبل المعمّرين في الجزائر حجر عثرة لإحراز تقدّم في مسار المفاوضات، لتستأنف في لوغران Lugrin الفرنسية في جويلية 1961 ، لكنّها توقّفت للأسباب ذاتها، لتستأنف مرة أخرى في جولة ثانية ما بين 18 -07 مارس 1962. [1]

4 - انضمام الجزائر إلى الأمم المتحدة 08 1962.

ساهم انضمام الجزائر لهيئة الأمم المتحدة في 8 أكتوبر 1962 في إعطاء ميزة خاصة للدبلوماسية بالعالم.[2]

5 - ساهمت في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في 25 ماي1963 ، و كذا إنشاء الاتحاد الإفريقي في 09 ماي 2002 بجنوب إفريقيا، إضافة إلى عضويتها الدائمة في حركة عدم الانحياز، كما أنّها عضو مؤسّس لمنظمة التعاون الإسلامي بقمة الرباط في 25 سبتمبر 1969، و مبادرتها في تفعيل مشروع المغرب العربي، الذي تجسّد في قمة زرالدة بتاريخ 10جوان1988، هي محطّات تبرز دور الجزائر الفعّال في المنظمات الإقليمية و الدولية .

6 - الجزائر عضو في جامعة الدول العربية 16 أوت 1962:

احتضنت الجزائر في الـــ 26نوفمبر 1973 القمة العربية السادسة، و أهم ما جاء في هذه القمة هو العمل على إمداد دول المواجهة سوريا و مصر بكل وسائل الدعم في حربهما

1- أ . د/ محمد لحسن زغيدي، ***مرجع سابق ذكره***، ص ص . 265–270.

2– عبد القادر طافر، **أهم المحاور الكبرى للدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال**، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جامعة الجزائر، سلسلة محاضرات غير منشورة لطلبة تخصص دراسات دبلوماسية 2017).

ضدّ إسرائيل، و عدم التراجع عن تحرير كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967، كما أنّ هذه القمة دعّمت المقاومة الفلسطينية، إلى جانب تعهّد عربي بإعادة إعمار ما دمّرته الحرب فالدبلوماسية الجزائرية عملت على توطيد التعاون العربي – العربي[1].

7 - الجزائر عضو مؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية 25 ماي 1963:

تعتبر الجزائر عضوا مؤسسا للاتحاد الإفريقي، ولقد سعت عند ترؤسها منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999 إلى تحديث وظائف هذه المنظمة، و هذا ما أدّى بها و بالتعاون مع دول إفريقية أخرى إلى إنشاء الاتحاد الإفريقي سنة 2002 بجنوب إفريقيا، إدراكًا منهم بأنّ هناك ضرورة للانتقال إلى مستوى آخر من التعاون بين الدول الإفريقية، و بالتحديد في المجال الاقتصادي لتكون بذلك الجزائر إحدى أعمدة هذا الاتحاد.

8 - الجزائر ودورها في الدفاع عن حقوق الشعوب المستعمرة:

اعترفت الجزائر بجبهة البوليزاريو مُمثلًا وحيدًا للشعب الصحراوي، و بالجمهورية الصحراوية في السادس مارس 1976، كما امتدت مساندة الدبلوماسية الجزائرية لتشمل حركات التحرر الوطني في المستعمرات البرتغالية، و لم تتردد الجزائر في رفض نظام الأبرتايد (التمييز العنصري) في جنوب إفريقيا، و حين ترأست الجزائر الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 عملت على كسب اعتراف أممي بمنظمة التحرير الفلسطينية، أمّا في الخامس عشر نوفمبر 1988 فتمّ الإعلان في الجزائر عن قيام دولة فلسطين المستقلة عاصمتها القدس، إذا كلها شواهد تاريخية تبرهن على أنّ مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ثابتة.

9 - قمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك):

أكّدت الجزائر عند احتضانها لقمة" الأوبيك "من 04 إلى 06 مارس 1975 على سيادة الدول على ثرواتها و دعت إلى عقلنة سياسات المحروقات، و مواجهة جشع الشركات العالمية الكبرى الساعية وراء الذهب الأسود بثمن زهيد، كما مهّدت القمة لإنشاء صندوق

1– المكان نفسه.

التنمية الدولية كدعم للدول الأقل نموًا، فالدبلوماسية الجزائرية بيّنت تلك العلاقة الوطيدة بين السّياسة و الاقتصاد كما أنها تحكمها المبادئ لا الأجندات الضيقة.[1]

10 - الجزائر عضو مؤسس لمنظمة التعاون الإسلامي في 25 سبتمبر1969

احتضنت مدينة لاهور القمة الثانية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من الـــ22 إلى الـــ 24 فيفري1974 أين أكد الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين على ضرورة التضامن مع الشرق الأوسط، سيما فلسطين مشيرا إلى حتمية تطبيق القرارات المتخذة خلال هذه القمة مع التذكير بأن الجزائر قد عملت على تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء في المنظمة.

11 - تأميم المحروقات: (1971)

وذلك من خلال السيطرة على ثروتها النفطية، حيث أصبحت الجزائر سيدة في خلق الظروف الموضوعية اللازمة للاستقرار وأمن إمدادات الطاقة المطلوبة من قبل الدول المستهلكة، وحققت بذل الاستقلال الكامل، والسيادة التامة على ثرواتها الطبيعية.

12 - الجزائر عضو في حركة بلدان عدم الانحياز

احتضنت الجزائر القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز من 05 إلى 09 سبتمبر1973 وما ميّز هذه القمة، هو محاولة إحداث نقلة نوعية تمس نهج الحركة، فلم يعد الصوت السياسي غير المنحاز كافيًا للتموقع بين قطبية ثنائية، بل التوجه الاقتصادي أصبح هو البعد الآخر لمفهوم عدم الانحياز.

13 - المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد

دخلت عبارة " النظام الاقتصادي الدولي الجديد " القاموس السّياسي عبر بوابة حركة عدم الانحياز منذ مؤتمرها بالجزائر عام 1973، كما عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة السادسة الاستثنائية في أفريل 1974 بعد دعوة الجزائر لذلك، بهدف مناقشة المشاكل الاقتصادية للدول النامية، لتصدر الجمعية العامة في 01 ماي 1974 قرارين، الأوّل تضمن

1– عبد القادر طافر، ***الدبلوماسية الجزائرية***، مرجع سابق الذكر.

إعلانًا لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، و الثاني وضع برنامج لهذا النظام، هذا ما يثبت دعم الجزائر الدائم لقضايا الدول النامية.

14 - دعم الشعب الفلسطيني

إعلان قيام الدولة الفلسطينية بالجزائر 15 نوفمبر 1988 أين عقد المجلس الوطني الفلسطيني مؤتمره التاسع عشر في 15 نوفمبر 1988 بالجزائر، و خرج المجتمعون بإعلان قيام دولة فلسطين عاصمتها القدس، فشكّل هذا الإعلان بداية لحراك سياسي و تكريسًا لمصالحة بين الفصائل الفلسطينية و التفافها حول مشروع الدولة، لتكون بذلك الدبلوماسية الجزائرية قد ساهمت في إنجاح إعلان قيام دولة فلسطين.

15 - الوساطات والمساعي الحميدة الجزائرية حول مسالة الرهائن الأمريكيين في إيران:

لعبت الجزائر دور الوسيط في عديد المسائل على غرار تحرير الرهائن الأمريكيين سنة 1982، و إيجاد حل للنزاع بين العراق و إيران سنة 1975، و اتفاق السلام بين إثيوبيا و اريتريا في سنة 2000.[1]

16 - إنشاء اتحاد المغرب العربي قمة زرالدة 1988

17 - تبادل الزيارات الثنائية (الرئاسية وزيارات الدولة، والزيارات ذات الطابع التاريخي) رؤساء دول البلدان الشقيقة و الصديقة و الوجوه التاريخية.

ففي عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، تم زيارة 37 بلدا إفريقيا في إطار العلاقات الثنائية الأطراف، وتم استقبال 47 رئيس دولة افريقيّ بالجزائر.[2]

18 - عقد المؤتمر رفيع المستوى حول الأمن و التنمية و الشراكة: وذلك بين دول الميدان و الشركاء من خارج المنطقة يومي ال 7و ال 8 سبتمبر 2011 بالجزائر العاصمة وشارك في هذا المؤتمر كل من الجزائر و موريتانيا و مالي و النيجر فضلا عن وفدين رفيعي المستوى يمثلان الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي، و قد أكدت الجزائر على

1- مليكة خلاف، **" الدبلوماسية الجزائرية كرست الاستقلال، إرث تاريخي عززه الإيمان بمبادئ أول نوفمبر"**، على الرابط: http://www.el-massa.com/dz/component/k2/2754.html بتاريخ: 2017/03/03 على الساعة: 15.20.

2– عبد القادر طافر، **الدبلوماسية الجزائرية تجاه الدول الإفريقية**، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جامعة الجزائر، سلسلة محاضرات غير منشورة لطلبة تخصص دراسات دبلوماسية 2017).

العلاقة الوثيقة بين التنمية و الأمن في المنطقة مبرزة الحاجة إلى إيجاد مقاربة إقليمية لمكافحة التطرف.

19 - المشاركة في اجتماعات مجموعات ال 8و ال 15و ال 20

شاركت الجزائر في اجتماعات مجموعة الثمانية و مجموعة الخمسة عشر، ويعتبر حضور الجزائر لأغلب قمم مجموعة الثمانية منذ1999 ، دليلا على ذلك الانتعاش في النشاط الدبلوماسي، فكلما شاركت الجزائر في هذا النوع من القمم، كلما طرحت قضايا إفريقيا على طاولة النقاش مع الدول المتقدمة، و هذا ما كان منذ أوّل قمة حضرت الجزائر فيها، من قمة أوكيناوا باليابان جويلية2000 ، وصولًا إلى قمة دوفيل بفرنسا في ماي 2011، حتّى قمم مجموعة الخمسة عشر لم تفوّت الجزائر فرصة المشاركة فيها، فقد ترأست هذه المجموعة سنة2004، و ترأست قمة هافانا -كوبا سنة2006، و حضرت كذلك قمة طهران بإيران سنة 2010، و في كل قمة كانت تؤكّد على ضرورة تعزيز تعاون جنوب - جنوب لتبرهن الجزائر بأنّ حضورها لهذه القمم هو نحت مبدأ المشاركة الفعالة[1] .

20 - رئاسة الجزائر لمجموعة الـ 77 + الصين 2012

استلمت الجزائر رئاسة مجموعة 77 + الصين بتاريخ 28 سبتمبر2012 من قبل الأرجنتين، فعملت على تقوية التعاون و الثقة بين الأعضاء، و جعلت من الشراكة و الحوار آليتين لمواجهة مختلف التحديات، كما أنّ الجزائر دفعت نحو حوار جنوب - جنوب، لتفعيل التنمية الحقيقية في الدول النامية، و ضرورة الانسجام في العمل دوليًا، وبترؤُّس الجزائر لهذه المجموعة، تكون بذلك قد أكّدت سعيها المتواصل إلى إيجاد انسجام و تعاون حقيقيين بين الدول النامية.[2]

21 - التحديات العالمية :البيئة، التنمية المستدامة و التسلح: تعتبر الجزائر من بين الدول التي تنادي دائمًا بمعالجة قضايا البيئة و التنمية المستدامة و التسلح بطرق عقلانية فكانت من بين الدول السبّاقة نحو توقيع الاتفاقية الإطارية المتعلقة بالتغيّر المناخي في مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992، و كذا مشاركتها في مؤتمر الأطراف

1- عبد القادر طافر، **أهم المحاور الكبرى للدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال**، مرجع سابق ذكره.

2– ***المكان نفسه.***

بالدوحة ديسمبر2012، لمناقشة قضايا المناخ، إضافة إلى تأكيد الجزائر على ضرورة تفعيل التنمية المستدامة ، وقد عملت الجزائر أيضا على الحد من انتشار الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، لإدراكها بأنّ استقرار هذه المنطقة و أقاليم أخرى مرهون بعقلنة استخدام الأسلحة، لتكون بذلك الجزائر من الدول التي تسعى دائمًا إلى تقديم حلول واقعية للمشاكل التي تواجه الإنسانية.

المطلب الثاني :مبادئ ومحددات الدبلوماسية الجزائرية

مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

تقوم الدبلوماسية الجزائرية على مجموعة من المبادئ، نصت عليها مختلف الدساتير التي عرفتها الدولة الجزائرية، وقد تبنت الجزائر تلك المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز ومبادئ أول نوفمبر، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار، كما اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من الصفات وظلت راسخة وثابتة عليها سواء إبان الثورة التحريرية أو بعد الاستقلال، وتعتبر هذه السمات والمبادئ مفسرة للعديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي والمجتمع الدولي، ويرجع تبني الجزائر لهذه المبادئ إلى التقاليد الثورية والتجارب الخاصة بالسياسة الداخلية خلال القرن الماضين، كما ترجع كذلك إلى تجربتها مع المجتمع الدولي.

ويعتبر الدستور الجزائري المحدد الرئيسي للدبلوماسية الجزائرية وسياستها الخارجية في العمل الدبلوماسي الجزائري، وهذه المبادئ ثابتة ولا تتغير بتغير الرؤساء والأنظمة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدبلوماسية الجزائرية والسياسة الخارجية للجزائر ترتكز على الأمن بمفهومه الواسع، كأولوية وطنية عليا، وكذا إعطاء الصورة الحسنة للجزائر في الخارج وعلاقاتها بالمجتمع الدولي فيما يعرف بالدبلوماسية العمومية.

وتقوم السياسة الخارجية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الحالي دستور 2016 في الفصل الثالث وذلك حسب المواد التالية:

المادّة 14: لا يجوز البتّة التّنازل أو التّخلّي عن أيّ جزء من التّراب الوطنيّ.

المادة 27 (جديدة): تعمل الدولة على حماية حقوق المواطنين في الخارج ومصالحهم، في ظل احترام القانون الدولي والاتفاقيات المبرمة مع البلدان المضيفة والتشريع الوطني وتشريع بلدان الإقامة.

تسهر الدولة على الحفاظ على هوية المواطنين المقيمين في الخارج وتعزيز روابطهم مع الأمة، وتعبئة مساهمتهم في تنمية بلدهم الأصلي

المادّة 29: تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسّيادة المشروعة للشّعوب الأخرى وحرّيّتها .وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدّوليّة بالوسائل السّلميّة.

المادّة 30: الجزائر متضامنة مع جميع الشّعوب الّتي تكافح من أجل التّحرّر السّياسيّ والاقتصاديّ، والحقّ في تقرير المصير، وضدّ آلّ تمييز عنصر يّ.

المادّة 13: تعمل الجزائر من أجل دعم التّعاون الدّوليّ، وتنمية العلاقات الودّيّة بين الدّول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة . وتتبنّى مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة وأهدافه.[1]

وعليه فإن أهداف السياسة الخارجية للجزائر تدور حول المبادئ التالية:

1 - مبدأ حسن الجوار: والذي نعني إقامة تعاون جهوي عبر الحدود مبني على المصلحة المتبادلة،بالإضافة إلى إنهاء النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إليها من الأساس.

2 - مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: الجزائر وباعتبارها عضوا لدى هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي فقد كانت حريصة دوما على تطبيق هذا المبدأ في سياستها الخارجية، وعدم التدخل في علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف.

3 - مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة من طرف المستعمر وعدم المساس بها.

4 - تشجيع الحوار والحل السياسي، وعدم اللجوء إلى القوة في حل النزاعات الدولية والإقليمية.

5 - دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، خصوصا حق الشعب الصحراوي.

1– الدستور الجزائري 2016، على الرابط التالي:
http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/texts-fondamentaux/nouvelle-constitution-2016-arabe.pdf بتاريخ: 2017/03/05 على الساعة: 23:00.

6 - دعم حركات التحرر خصوصا القضية الفلسطينية التي تعتبر بالنسبة للجزائر قضية مبدأ، فلقد دعمتها بكل الطرق منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

- **محددات وأولويات الدبلوماسية الجزائرية:**

أ – الأمن : وعلى رأسها ملف مكافحة الإرهاب، حيث أمضت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب وتجريم تقديم الفدية(14 اتفاقية دولية حول مكافحة الإرهاب).

ومع تنامي هذه الظاهرة الدولية خصوصا بعد هجمات 11 من سبتمبر2001، وكذا بروز ما يسمى بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي سنة2007، تم إنشاء هيكل جديد متمثل في قيادة مصغرة للعمليات العسكرية تشترك فيها كل من الجزائر مالي موريتانيا والنيجر وتحمل اسم" لجنة الأركان العملياتية المشتركة ".

وقد نجمت عنها ما يعرف ب " خطة تمنراست"، التي تم الاتفاق عليها أثناء اجتماع قادة جيوش الدول الأربعة السالفة الذكر، وذلك في 14 أوت2009، والتي تضمنت قرارا مشتركا في إنشاء مركز قيادة مشترك للتنسيق الأمني والعسكري، ومقره مدينة تمنراست الجزائرية، وابتداء من سنة 2010 تطور إلى تعاون عملياتي مدعم بوحدة اتصال وتواصلي على المستوى الاستعلامي وأصبح يسمى بدول الميدان ويضم كلا من:

(الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا) مع اعتراف دولي بإنشاء منطقة إقليمية للأمن وذلك سنة 2011. [1]

1- Alexis Arieff, Algeria : Current Issues, Congressional Research Service, January 18, 2013 Prepared for Members and Committees of Congress.p.10.

ب – إعطاء الصورة الجيدة للجزائر خارج حدودها:(STATE BRANDING)

حيث تسعى الجزائر إلى تقديم صورة الأمن والسلم في إطار ما يسمى بالدبلوماسية العمومية كما ذكرنا سابقا، وهنا نلاحظ حضور العامل الأمني بصفة واضحة، ويعتبر مبدأ وأولوية في نفس الوقت، ولقد سعت الجزائر في الكثير من المحافل الدولية إلى عرض تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب، وكذا إمضائها على العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة هذه الظاهرة.

وتعتبر الاتفاقية الإفريقية حول منع و مكافحة الإرهاب التي تم تبنيها خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999 في الجزائر من أهم المحطات التي سوقتها الجزائر في تصورها لظاهرة الإرهاب، وتشمل على خمس محاور رئيسية، وتضم 13 مادة ، يتصدرها التعرض لمظاهر الإرهاب الذي تم تعريفه بما يلي" كل عمل أو التهديد بعمل مخالف لقوانين العقوبات المعتمدة في الدول الأعضاء، و كل عمل ينطوي على التخويف و التسبب في الرعب و الإخلال بالسير العادي للخدمات العمومية و إحداث حركة تمرد في إحدى الدول الأعضاء، إلى جانب أي تواطؤ أو تمويل أو تآمر بنية ارتكاب إحدى الأعمال المشار إليها أعلاه ، ويستثنى من ذلك حالات الكفاح التي تخوضها الشعوب من أجل تقرير مصيرها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاستعمار[1].

كما كان للجزائر الفضل أيضا في التوقيع على البروتوكول الإضافي للاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب المصادق عليه سنة 2004 من قبل رؤساء الدول الإفريقية، و هذا في إطار مكافحة الإرهاب في إفريقيا، ومن بين أهم مكتسبات الإتحاد الإفريقي، إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب بمبادرة من الجزائر، و الذي يقع مقره في الجزائر العاصمة، و تتمثل مهام المركز في تقييم التهديد الإرهابي في إفريقيا، و ترقية التعاون الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب إضافة إلى الإشراف على التكوين و الدراسات و إنشاء قاعدة معطيات لجمع وتبادل و تحليل المعلومات و القيام بمهمة اليقظة و الإنذار في

1– عبد القادر رزيق المخادمي، ***منظمة الوحدة الإفريقية: التحدي والأمل***، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2000)، ص ص. 57، 58.

مجال الإرهاب، كما أن الجزائر لطالما رفضت دفع الفدية لعدم إعطاء للمجموعات الإرهابية الإمكانيات و القدرات لمواصلة أعمالهم.

و على صعيد أخر قامت الجزائر إلى جانب الشركاء بمجلس الأمن الأممي بتعزيز الآليات القانونية فيما يخص تمويل الإرهاب و تجريم دفع الفدية، و في مجال تعاون الشرطة الإفريقية تم إنشاء الآلية الإفريقية للشرطة (الأفريبول [*])، بحيث تمت المصادقة على تشكيلتها من قبل رؤساء الشرطة الإفريقية خلال اجتماعهم بالجزائر، و تهدف قوة الشرطة الإفريقية التي يقع مقرها بالجزائر العاصمة إلى تعزيز التعاون بين قوات الشرطة الإفريقية للرد على تهديدات أمنية على غرار الإرهاب و تهريب المخدرات و المتاجرة بالبشر والجريمة الإلكترونية، كما تم إنشاء مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي مؤخرا للجنة رؤساء خمسة دول(الجزائر و جنوب إفريقيا و نيجيريا و غينيا الإستوئية و إثيوبيا)، و تتمثل مهمة هذه اللجنة التي تترأسها الجزائر في قيادة العمل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب.

ج – التنمية على المستوى الوطني والجهوي:

تتشكل المحددات الاقتصادية لأي دولة من مجموعة من العناصر والمتمثلة في الموارد البشرية والطبيعية، وتعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الأساسية المتحكمة في قوة الدول وغناها، وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في مصادر الطاقة كالغاز والبترول والفحم والفوسفات وكذا الموارد الغذائية كالقمح والذرة، ويشكل توفر هذه الموارد المختلفة للدول الأساس المادي للنمو الاقتصادي، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية قوية، كما يؤثر على دخولها في السباق نحو التسلح وكذا الردع واختيار نظم معينة للتسليح، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية.[1]

ومن الملاحظ أن الجزائر تعتمد كثيرا على الاقتصاد الريعي، مما جعل من أسعار النفط والغاز عاملا مهما في التحكم في اقتصادها الوطني وكذا علاقاتها مع المجتمع الدولي.

---

[*] **الأفريبول:** هي آلية من آليات الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة.

1- محمد السيد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية***، (بيروت : دار الجيل، 2001)، ص.155.

المبحث الثاني: مكانة ودور المحروقات في الاقتصاد الجزائري في ظل انخفاض أسعار النفط

المطلب الأول: الإمكانيات الطاقوية للجزائر ومساهمة المحروقات في بناء الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة، والعاشر عالميا، وهي المرتبة التي صعدت إليها بعد انفصال جنوب السودان عن شمالها في 09 جويلية 2011.

وفيما يلي أهم المقومات الطبيعية للجزائر:

الموارد الطبيعية والاحتياطات[1]:

تمتلك الجزائر احتياطات طاقوية ومنجمية مهمة، تتواجد عموما في جنوبها، ووفقا لشركة سوناطراك الجزائرية فإن 67% من احتياطات البترول والغاز في حاسي مسعود وحاسي الرمل وعين أميناس، القاسي طويل، حاسي بركين، توات، عين صالح.

ونشاط التعدين في الجزائر متنوع جدا فهناك أكثر من 30 معدن المستخدمة في مختلف الحاجيات البشرية من بينها :الحديد الملح الزنك الرصاص، الباريت، الرخام، الذهب والمعادن الثمينة كالألماس والأحجار الكريمة والمعادن النادرة.

يتواجد الحديد في كل منجمي الونزة وبوخضرة، بني صاف، أما اكبر منجم من حيث الاحتياطات فيوجد في غار جبيلات الذي اكتشف سنة 1957 شرق تندوف ومنجم مشري عبد العزيز (35 مليار طن من الحديد)، في الهقار يوجد 137,000 طن من الذهب الخام في منجمي تراك وأمسماسة واللذان ينتجان 18 غرام/ طن وأما معدن لباريت فيحتوي على احتياط يساوي 40,000 طن والذي يستخرج من منجمي عين ميمون بخنشلة وبوقايد بتسمسيلت، أما الرصاص والزنك يستخرجان من مناجم الشمال أهمها منجم سيدي كمير في سكيكدة وعين وبار قرب عنابة ومنجم العابد القريب من الحدود المغربية، ووادي زندر بتلمسان وكذالك منجم الونشريس جنوب الشلف وجبل قسطر بالعلمة ومنجم جزرة يوسف

1- الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية/الديوان الوطني للإحصائيات.

بسطيف، البونتونيبت يستخرج من منجمين قريبان من مغنية ومستغانم، والجزائر لديها كمية كبيرة من الملح لكثرة البحيرات والشطوط المالحة وقدر بمليار طن، أما الفوسفات فهو يتركز بمنجمي جبل العثق والكيف، وهو يقدر في الأول بمليار طن واحتياطه ما بين 5 و 30 م أما اليورانيوم يتركز في مناجم الهقار .كما تشمل البلاد احتياطات كبيرة من الجبس والحجر الجيري والرمال والطين والإسمنت في شمال البلاد.[1]

تطور قطاع الطاقة في الجزائر:

يحظى قطاع الطاقة في الجزائر باهتمام خاص من قبل الدولة، وهذا باعتباره قطاعا حيويا يساهم بنسبة كبيرة في الاقتصاد الوطني، سواء من ناحية الصادرات(المحروقات)، أو في التنمية المحلية لكل القطاعات الأخرى (الصناعة، الفلاحة...)، وهذا ما جعل من كل السياسات الاقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة ترتكز على هذا القطاع الحيوي، رغم محاولاتها الجاهدة في بناء اقتصاد قائم على موارد خارج موارد هذا القطاع.

ولقد ارتبطت سياسات الطاقة في الجزائر منذ الاستقلال بقطاع المحروقات نظرا لتوفر موارده مقارنة ببقية المصادر الأخرى، وعموما كانت الأهداف العامة لسياسة الطاقة في المرحلة الأولى الممتدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مرتكزة على النقاط التالية.[2]

أ - التعجيل في استرداد مقومات السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية واستثمارها استثمارا وطنيا مباشرا.

ب - إنشاء وتطوير وتقوية صناعة بترولية وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي وجميع قطاعاته.

ج - تأمين الروابط بين صناعة المحروقات وسائر الصناعات والنشاطات المكملة أو المتفرعة عنها، عن طريق دمج القطاع النفطي ضمن الاقتصاد الوطني، وتوفير الشروط اللازمة لجعل صناعة المحروقات دعامة من أهم دعائم خطط التنمية.

1– **المكان نفسه.**

2- هاشم جمال، **أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة 1997)، ص.149 .

د - قيام شركة سوناطراك بدور المنفذ للأعمال في كافة المراحل التي تسبق وتلي مرحلة الإنتاج.

ه - زيادة المدخرات الوطنية في ميدان الثروات البترولية عن طريق زيادة وتوسيع نطاق عمليات التنقيب، وعمليات تطوير الحقول المكتشفة وتطوير الصادرات ضمن الظروف الأكثر ملائمة للجزائر من حيث ميزان المبادلات وميزان المدفوعات وزيادة واردات الخزينة.

و - تأمين احتياجات الطاقة للسوق المحلية ضمن أفضل الشروط الممكنة من حيث التكلفة والضمان.

ز - تكوين الإطارات الوطنية، عن طريق التعليم النظري إلى جانب التدريب العملي في الميدان.

ح - التعاون إلى أبعد الحدود مع الدول الصديقة والشقيقة لدعم القوة التفاوضية للجزائر وتنسيق الجهود اللازمة لتحقيق المصالح والأهداف المشتركة[1].

إنتاج الطاقة في الجزائر:

عرف إنتاج الطاقة في الجزائر تطورا ملحوظا مع مرور الوقت، ويمكننا أن نقسم الإنتاج إلى قسمين، إنتاج الطاقة الأولية، وإنتاج الطاقة المشتقة.

إنتاج الطاقة الأولية : ويتمثل في إنتاج الوقود الصلب والبترول الخام، والغاز الطبيعي وغاز البترول المميع والكهرباء الهيدروليكية.

إنتاج الطاقة المشتقة: يتمثل في الكهرباء، الغاز الطبيعي المسال، الوقود السائل والوقود الغازي بالإضافة إلى بعض الغازات الأخرى.

1– ***المكان نفسه.***

التطور التاريخي لقطاع المحروقات واكتشاف النفط في الجزائر :

منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي ازدادت اهتمامات الإدارة الفرنسية المحتلة للجزائر آنذاك في استغلال الثروة البترولية لهذا البلد ، ففي أكتوبر 1953 أعطت الإدارة الفرنسية رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للتنقيب و الاستغلال بالصحراء (CREPS).

و في سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية و هو حقل "إيجلاح " الواقع بعين أميناس على الحدود الجزائرية الليبية، و في نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي الرمل، إلى جانب أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل" حاسي مسعود " و ذلك في جوان 1956، و هي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر.

و قد تم أول شحن على متن ناقلة البترول" ريڤل "في 30 نوفمبر 1959 بميناء بجاية باتجاه مرسيليا(فرنسا)، و ذلك بعد ما تم إنجاز أول خط أنابيب في الجزائر يربط حاسي مسعود بميناء بجاية، على امتداد 670 كلم.[1]

و لقد كانت الصحراء الجزائرية في تلك الفترة محل أطماع و رهانات كبيرة لدى المستعمر الفرنسي، حيث كان يسعى بكل الوسائل لفصلها عن باقي التراب الجزائري في سياق مفاوضات إيفيان الممهدة لاستقلال الجزائر،[2] و ذلك بالنظر لثروتها النفطية من جهة و السعي في تخصيص فضائها للتجارب النووية من جهة ثانية.[3]

ولقد تطور إنتاج و تصدير البترول منذ انطلاقة أول شحنة، حيث قفز من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن غداة الاستقلال في 1962، ومن 48.2 مليون طن سنة 1970، ثم 54.33 مليون طن سنة 1978، ليصل إلى 220 مليون طن سنة 2010.

1– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الطاقة و المناجم،**" حصيلة قطاع الطاقة و المناجم :(2010 -1962) خمسون سنة من التاريخ و الانجازات الكبرى"**، الجزائر،2010، ص. 32 .

2- كتب شارل ديغول في مذك ا رته " ذكريات الأمل« Mémoires d’espoir » "

" Pour garder la mise à disposition des gisements de pétrole que nous avons mis en oeuvre et celles de nos bases d’expérimentation de nos bombes et de nos fusées, nous sommes en mesure quoiqu’il arrive, de rester au Sahara quitte à instituer l’autonomie de ce vide immense». Charles de Gaulle, Mémoires d’espoir, Le renouveau 1958-1962, Plon, 1970. p.86 -89

3 - Jérome Theuillon, Histoire 3e - la France depuis 1945 - HGEC GRIGNY.1331. p.118

أما الغاز الطبيعي الذي دخل مرحلة الإنتاج الصناعي في سنة 1960 بكميات متواضعة في السنوات الأولى مقارنة بمستوى الاحتياطات الغازية الهائلة، فقد انتقل إنتاجه من 1.32 مليار متر مكعب في 1964 إلى 1.75 مليار متر مكعب في 1965، ثم من 2.11 مليار متر مكعب في1966، ليتجاوز 2.6 مليار متر مكعب في1967، و قدر إنتاجه حديثا سنة 2010 ب 145.8 مليار متر مكعب[1].

سمح تأميم المحروقات الذي تقرر منذ 46 سنة للجزائر بتعزيز تحكمها في مواردها الطبيعية وببسط السيادة الوطنية على ثروتها النفطية مع فتح الآفاق لورشات كبرى للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

و وضع هذا القرار التاريخي- الذي أعلنه الرئيس الراحل هواري بومدين في 24 فبراير 1971 بمقر الإتحاد العام للعمال الجزائريين خلال احتفاله بالذكرى الـــ 15 لتأسيسه– وضع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المسار الصحيح.

و بالإضافة إلى بعده السياسي أدى بسط السيادة الوطنية على قطاع المحروقات إلى بروز الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات(سوناطراك) بقوة في المشهد الإقليمي

و حتى الدولي رغم حداثة نشأتها.

و رغم أنها واجهت تحديات تقنية لتعويض الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت تحتكر استغلال الثروات الوطنية، تمكنت سوناطراك من رفع الرهان في غضون سنوات قليلة قبل أن تصل نهاية سنوات 1970 إلى مستوى معتبر من الإدماج في عدة فروع تتعلق بالصناعة النفطية و الغازية الدولية، انطلاقا من الاستكشاف إلى الإنتاج و التسويق.

ولقد نجم عن مبدأ السيادة الوطنية على الموارد الأساسي ما يلي:

- استحوذ مجمع سوناطراك على حصة أكبر (لا تقل عن 51 %) في عقود الاستكشاف و الاستغلال و نقل المحروقات.

1 - SONATRACH, **Rapport annuel 2010**, p.18.

•تمكنت الجزائر بفضل تحيين هذا الإطار التنظيمي من تعزيز رقابتها على مواردها من المحروقات و الحفاظ بذلك على هيمنة سوناطراك على المجال المنجمي الوطني.

و قد أدخل آخر نص بهذا الخصوص والصادر سنة 2013 امتيازات جبائية جديدة بغية جلب الاستثمار الخارجي خاصة في مجال الاستكشاف و ذلك دون إدراج تغييرات جذرية على المبادئ الأساسية للقانون السابق.

وهكذا أبقى النص على أهم مبدأ في القانون المتمثل في القاعدة 49/51 % التي تعطي لسوناطراك الحصة الغالبة في كل مشروع استثماري بالشراكة مع مجمعات أجنبية، كما تعطيها الحق الحصري لنقل المحروقات عبر الأنابيب.

وقد جاء النص الأخير المعدل لدستور فيفري 2016 ليعزز جميع هذه المبادئ إذ أكد أن الملكية العمومية تعود للجماعة المحلية (الموارد الباطنية و الموارد الطاقوية الطبيعية) * مع إدراجه مادة تنص على أن الدولة " تضمن استعمالا رشيدا للموارد الطبيعية و الحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة"**

مما سبق نستنتج أن للجزائر إمكانيات اقتصادية وبنية تحتية هامة تؤهلها للعب دور أساسي على المستوى الإقليمي والدولي، ويعتبر قطاع النفط والغاز هو العمود الفقري للاقتصاد، وهو ما يمثل نحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي، وثلثي إجمالي الصادرات . وتشمل الموارد الطبيعية الأخرى في البلاد خام الحديد والفوسفات واليورانيوم والرصاص وفيما يلي آخر الأرقام المقدمة من طرف منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك):[1]

الاحتياطيات المؤكدة للنفط الخام 12200مليون برميل

* **المادّة81:** الملكيّة العامّة هي ملك المجموعة الوطنيّة.

وتشمل باطن الأرض، والمناجم، والمقالع، والموارد الطّبيعيّة للطّاقة، والثّروات المعدنيّة الطّبيعيّة والحيّة، في مختلف مناطق الأملاك الوطنيّة البحريّة، والمياه، والغابات.

** **المادّة 19 (جديدة):** تضمن الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة.

1- المصدر :النشرة الإحصائية السنوية 2016 ، على الرابط:

http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/146.htm بتاريخ: 2017/03/05 على الساعة: 16:00.

إنتاج النفط الخام157.1 الوحدة 1000 (ب / د1)

قيمة الصادرات النفطية 21751 مليون دولار

إنتاج تسويق الغاز الطبيعي83، 040.7 مليون متر مكعب

طاقة التكرير 650.8 برميل يوميا.

إنتاج منتجات البترولية المكررة 628.6 برميل يوميا.

صادرات النفط الخام 642.2 برميل يوميا.

صادرات المنتجات النفطية 605.4 برميل يوميا.

الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي4، 504.0 مليار متر مكعب.

صادرات الغاز الطبيعي43، 418.7 مليون متر مكعب[1]

فقطاع الطاقة كما ذكرنا سابقا يعتبر مصدرا للموارد المالية الناتجة عن عائدات النفط والغاز، وتصل نسبة صادرات النفط من القيمـــة الإجماليـــة للصادرات بأكثر من 90%.[2]

ويعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كليا على قطاع المحروقات، ويبني عليه كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وذلك بالرغم من تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات التي شرع في تطبيقها بداية من 1996، إلا أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تتعدى في أحسن الأحوال 5%.[3]

1– **المكان نفسه.**

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير الإحصائي السنوي2009** ، ص. 13

3- د .براق محمد و أ .عبيلة محمد، " ***دفع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي***"، مجلة شمال إفريقيا، (جوان 2006)، العدد الرابع، ص. 125 .

المطلب الثاني: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء و إرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة و أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، حيث تمثل المحروقات حوالي:

- 35 %من الناتج المحلي الإجمالي.
- 97 %من عائدات التصدير.
- وأكثر من % 60 من إيرادات ميزانية الدولة.[1]

بدأت أسعار النفط منذ جوان 2014 في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 50 دولارا، حيث طرح هذا التراجع المحسوس لأسعار النفط عدّة تخوّفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات و ترتبط مداخيلها بعائدات البترول الذي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

وسنتطرق في هذا المطلب إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الانخفاض

و التراجع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري، وذلك في الفترة 2014 – 2016 عندما بدأت أسعار النفط تنخفض بشكل محسوس.

أولا: الآثار الاقتصادية

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط ، تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار هذا الأخير، وانعكس ذلك جليا على الاقتصاد الجزائري، و يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

1– وزارة الطاقة والمناجم، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، 27–29 أكتوبر 2014، ص.3.

1- الميزان التجاري :

سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا بقيمة 9.8 مليار دولار خلال الخمسة أشهر الأولى لـــ 2016 مقابل 7.23 خلال الفترة نفسها من 2015 أي بارتفاع في العجز قدر بـــ 35.5 % حسب معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك.

و سجلت الصادرات انخفاضا ملحوظا قدر ب 9.82 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى للسنة الجارية، مقابل 15.39 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2015

(-36.2 %)، أي بتراجع يقدر بـــ 5.57 مليار دولار ، من جهة أخرى عرفت الواردات انخفاضا، لكن بوتيرة اقل و سجلت 62.19 مليار دولار مقابل 62.22 دولار

(ناقص 26.13 %) أي بانخفاض بثلاثة(03) ملايير دولار.

و تبقى حصة المحروقات الأكبر فيما يخص المبيعات الجزائرية بنسبة 96.92% من الحجم الإجمالي للصادرات و ذلك بقيمة 9.13 مليار دولار خلال الخمس الأشهر الأولى لسنة 2016 مقابل 14.5 مليار دولار لنفس الفترة من 2015 (-37%)

أما الصادرات خارج المحروقات فقد شكلت 07% من القيمة الإجمالية للصادرات مسجلة بذلك تراجعا قدر بـــ 691 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 أي

(-23.14 %).[1]

وبالمقابل انخفضت واردات المنتجات الغذائية إلى 8.22 مليار دولار في 2016 (مقابل 9.31 مليار دولار في 2015)، في الوقت الذي تراجعت فيه أيضا فاتورة السلع الاستهلاكية غير الغذائية إلى 8.27 مليار دولار (مقابل 8.67 مليار دولار في 2015)، أما واردات السلع من وسائل الإنتاج فقد تقلصت هي الأخرى إلى 14.33 مليار دولار في

1- الإذاعة الجزائرية"**الميزان التجاري الجزائري يسجل عجزا بـ10 مليار دولار في الخمسة أشهر الأولى من 2016**"، على الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160620/81155.html بتاريخ 2017/03/10 على الساعة 15:51.

2016 (مقابل 15.97 مليار دولار في 2015) فيما بلغت قيمة واردات التجهيزات 15.89 مليار دولار (مقابل 17.74 مليار دولار)[1].

2- ميزان المدفوعات

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات

و المتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية، خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية لا تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات على المدى البعيد، لأن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار النفط في مستويات منخفضة، فقد شهد الوضع الاقتصادي للجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2016 هشاشة في سياق دولي ميزه أساسا ضعف الانتعاش الاقتصادي، مع تراجع أسعار النفط بشدة على الرغم من محافظة الوضعية المالية الخارجية للبلاد على صلابتها.[2]

و بخصوص وضعية ميزان المدفوعات خلال الأشهر التسعة الأولى من 2016، أشار محافظ بنك الجزائر محمد لوكال إلى أن التراجع القوي لمتوسط سعر النفط الذي انتقل من 100.2 دولار أمريكي للبرميل في 2014 إلى 53.1 دولار في 2015 أي بتراجع قدر ب (-47.1 %)، نجم عنه تقلص في إيرادات صادرات المحروقات ب 19.4 مليار دولار باعتبار متوسط سعر برميل النفط المسجل خلال ذات الفترة و الذي بلغ 42.69 دولارا علما أن حجم الصادرات قد ارتفع بنسبة 8.1 % مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من 2015.

1 - ب حكيم، " **عجز التجاري تجاوز عام 2016 قيمة 17.84 مليار دولار**"، على الرابط:
http://www.eco-algeria.com/content/%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2016-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-1784-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1 بتاريخ: 2017/03/16 على الساعة 16:09.

2– محمد لوكال، محافظ بنك الجزائر، **تصريح للإذاعة الجزائرية القناة الأولى**، نشرة الأخبار يوم الأحد 29 جانفي 2017، على الساعة 19:30.

و بلغ مستوى الإيرادات الكلية خلال التسعة أشهر الأولى من 2016 20.38 مليار دولار في حين بلغ مستوى الواردات 37.20 مليار دولار بتراجع قدر ب (-2.99 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من 2015).

و بذلك سجل الميزان التجاري عجزا بلغ 16.82 مليار دولار في حين سجل الحساب الجاري هو الآخر عجزا بلغ 22.24 مليار دولار مقابل عجز بقيمة 21.42 مليار دولار بالنسبة لميزان المدفوعات.[1]

3 – الناتج الداخلي الخام:

سجل الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الثلاثي الثاني للعام 2016 نموا قدر بـــ 3.4%على أساس سنوي، بفضل أداء قطاع البناء والأشغال العمومية وكذا الفلاحة والخدمات التجارية، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ، الذي أشار إلى النمو خارج قطاع المحروقات بلغ 4.7% في الربع الثاني من سنة 2016 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2015.

وسجل قطاع البناء والأشغال العمومية والري، قفزة نوعية بـــ8.3% فيما حقق قطاع الفلاحة والغابات والصيد 5.3% و5% في الخدمات التجارية، فيما سجل القطاع الصناعي أقل معدل نمو بـــ 3.4% متبوعا بـــالخدمات غير التجارية بـــ 3.3.% المتكونة من النقل والاتصالات والتجارة والفندقة والمطاعم والخدمات الموجهة للمؤسسات ، بينما تتكون الخدمات غير التجارية من الخدمات المالية والشؤون العقارية والأنشطة الإدارية العامة.

وسجل قطاع المحروقات نموا طفيفا بلغ 0.2 % خلال الفترة المرجعية، وعلى أساس سنوي، سجل النتائج المحلي الخام الجزائري في 2015 نموا بـــ3.9% مقابل 3.8% عام 2014.[1]

1– وكالة الأنباء الجزائرية، " **الوضع الاقتصادي للجزائر تميز بالهشاشة خلال الأشهر 9 ل 2016**"، على الرابط:
http://ar.aps.dz/economie/39371-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D9%8A%D8%B2-%D8%A8-%D9%87%D8%B4%D8%A7%D8%B4%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84-9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%84-2016 بتاريخ: 29 /2017/03 على الساعة 19:32.

4- صندوق ضبط الموارد

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر، و لمعالجة هذه الاختلالات قامت العديد من الدول المنتجة و المصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها و قواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر ب" صندوق ضبط الموارد[*]."

تراجعت التحويلات المالية الموجهة إلى صندوق ضبط الإيرادات بأزيد من 80 % في الفترة الممتدة بين جانفي وأكتوبر 2015، كما نزل إجمالي التحويلات الناتجة عن فائض تسوية الميزانية وسعر السوق الدولية للنفط من 1307.3 مليار دج خلال نفس الفترة 2014 إلى 255.95 مليار دج في الفترة المذكورة، وبلغ مستوى الصندوق نهاية 2014 ما يعادل 4488.2 مليار دج.

ولم يزود الصندوق بفوائض جديدة بين جانفي وأوت 2015، فيما تواصل الاقتطاع لسد العجز في الميزانية، في حين لم تتجاوز الجباية البترولية خلال الفترة المرجعية 1978.9 مليار دج مقابل 2885 مليار دج خلال نفس الفترة من 2014، فيما ناهزت الجباية النفطية التي تحتسب على السعر المرجعي لإعداد الميزانية (37 دولار)في قانون المالية التكميلي 2015 ما يعادل 1722.9 مليار دج، مقابل 1897.65 مليار دج جباية عادية بين جانفي وأكتوبر 2015 و1720.6 مليار دج خلال نفس الفترة من 2014.

وبلغ العجز الحقيقي للخزينة 2.338.8 مليار دج وهو العجز الذي يمول من الصندوق.

1- Office National des Statistiques , Une croissance économique de 4,0% enregistrée au 4ème trimestre 2016 , sur : http://www.ons.dz/Une-croissance-economique-de-4.html , lundi 24/04/2017 à 19:30.

[*] **تعريف صندوق ضبط الموارد:**هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 - من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 م قانون رقم 02 - 2000 المؤرخ في 27 جوان2000 ،

يشار أن المعدل السنوي لأسعار النفط الجزائري بلغ 52.79 دولار في 2015 مقابل 99.68 دولار في 2014 أي بانخفاض قيمته 47% على أساس سنوي[1].

وبسبب اللجوء المكثف لصندوق ضبط الموارد ما بين 2014 و 2016، وتوقع العديد من الخبراء نضوبه كاملا، بتآكل موارده نهاية سنة 2018، وقد عمدت الحكومة إلى اقتطاع أكثر من 3400 مليار دينار أو ما يعادل 32 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2016، مما يكشف اتساع حجم العجز في الميزانية.

وعلى خلفية التطور المتسارع لانخفاض مدخرات صندوق ضبط الإيرادات، فإن الحكومة أقرت في مشروع قانون المالية 2017، إلغاء التسقيف دون 740 مليار دينار أو ما يعادل 6.7 مليار دولار، وهو ما يعكس الانخفاض المتوقع لناتج الصندوق خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وتشير التقديرات المعتمدة في مشروع قانون المالية 2017 إلى بلوغ قيمة صندوق ضبط الموارد سنة 2014 حوالي 5563.5 مليار دينار أو ما يعادل 51.18 مليار دولار وعرف تراجعا مع نهاية سنة 2015 إلى 4408.1 مليار دينار أو ما يعادل 40.55 مليار دولار أي أنه فقد خلال سنة واحدة جراء الاقتطاع منه 10.63 مليار دولار، و استمر الصندوق بالتراجع، حيث ساهم انخفاض أسعار النفط في ذلك، و بالتالي الإيرادات في عدم التمكّن من إضافة موارد جديدة في الصندوق .

وسيبلغ ناتج الصندوق مع نهاية السنة الحالية 2072.2 مليار دينار أو ما يعادل 18.93 مليار دولار، أي باقتطاع قياسي بلغ 21.61 مليار دولار ، كما ستتواصل

1- نسرين لعراش، " **تراجع تزويد صندوق ضبط الموارد بـــ80% في 2015** "، جريدة الجزائر اليوم على الموقع:
http://aljazairalyoum.com/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%AA%D8%B2%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%B6%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF-%D8%A8%D9%8080-%D9%81%D9%8A-2015/ بتاريخ: 02 /02/ 2017 على الساعة: 20:51.

الاقتطاعات في سنة 2017 مع بلوغ الناتج 1042.6 مليار دينار أو ما يعادل 9.52 مليار دولار وسيبلغ هذا الاقتطاع 9.41 مليار دولار[1].

ودون هذا المستوى سيعجز صندوق ضبط الموارد على تغطية العجز، حيث سيصل ناتجه إلى 100.9 مليار دينار نهاية 2018 بما يعادل أقل من مليار دولار أو 920.93 مليون دولار ، ثم سينضب تماما في غضون 2018 بعد عمليات الاقتطاع، هذا الوضع سيجعل في حالة استمرار تدهور أسعار النفط ميزانية الدولة في خطر مع نهاية سنة 2017. وتكشف أرقام الحكومة عن بلوغ ناتج الصندوق 4408.1 مليار دينار في 2014، وبعد الاقتطاع تراجع الناتج إلى 2072.2 مليار دينار، ليتراجع إلى 1042.6 مليار دينار في 2016، و 100.9 مليار دينار مرتقب في 2017، و بعدها لن يحوي الصندوق أية موارد مالية مع سنة 2018. [2]

ثانيا: الآثار السياسية والاجتماعية

لم تتوقف تداعيات انخفاض أسعار النفط على الجانب الاقتصادي للبلاد فحسب، بل تعداه إلى الجانب السياسي والاجتماعي، نظرا للدور الذي يلعبه هذا الأخير في الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على حياة المواطنين في شتى الجوانب الاجتماعية.

1- ب حكيم، " **قانون مالية 2017: صندوق ضبط الإيرادات سينضب تماما نهاية سنة 2018**"، موقع إيكو ألجيريا، على الرابط: http://www.eco-algeria.com/content/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-2017-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%B6%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%B6%D8%A8-%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%86%D8%A9-2018
بتاريخ: 07 /2017/03 على الساعة: 17:27.

2– **المكان نفسه.**

1 - تراجع فرص التشغيل و برامج التنمية :

توجد علاقة وطيدة بين انخفاض أسعار النفط وارتفاع معدل البطالة، فكلما تحسنت الأسعار وارتفعت أدى ذلك إلى ارتفاع العائدات والواردات، مما يعني تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة وبالتالي تشجيع الاستثمار ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط و تراجع العائدات النفطية منذ جوان 2014 م هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنتي 2015 - 2016،[1] وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا و لا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي و اجتماعي مثل ورشات الترامواي وشبكة النقل بالسكك الحديدية والطريق السيار شرق غرب.

كما أدى هذا الاستمرار في انخفاض أسعار النفط إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015 – 2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية... وذلك تحت ضغط عجز الموازنة، حيث يتطلب تنفيذ المخطط السابق الذكر معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات .[2]

2 - انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين :

تراجعت القدرة الشرائية للمواطن الجزائري من 3 إلى 5 ٪ خلال عام 2015 م مقارنة بسنة 2014 م، وذلك بسبب ارتفاع المواد الغذائية المستهلكة التي شهدت ارتفاعا بدورها

1- سعد لعجال، " **في تعليمة وقعها الوزير الأول وأرسلها إلى الوظيف العمومي، لا رفع للتجميد عن مسابقات التوظيف ولا استخلاف للمناصب الشاغرة**"، جريدة الشروق اليومي، على الموقع:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/490555.html بتاريخ: 2017/02/02 على الساعة: 20:59.

2- **المكان نفسه.**

بنسبة قدرت ب 10٪ خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة2015، هذا بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير.[1]

ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية للمواطن، خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا، أما في الجزائر فإن العكس هو الذي يحدث، ففي كل مرة يتم فيها الزيادة في الأجور ترتفع أسعار السلع و الخدمات.[2]

3 - تهديد السلم الاجتماعي :

أثر استمرار انهيار أسعار النفط بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر

ولعبت هذه الأزمة في تغذية بعض التوترات الاجتماعية، باعتبار أن الجزائر تعتمد كثيرا على إيرادات النفط في توفير مناصب الشغل للبطالين، مما أدى إلى قيام الاحتجاجات في بعض مناطق الوطن، وقد تصبح أكثر حدة حسب بعض الخبراء بسبب تقلص فرص التشغيل وتراجع برامج التنمية على المستوى الوطني.

4 - تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة:

من التداعيات التي أفرزها التراجع المستمر لأسعار النفط، تقليص المساعدات الخارجية للدول الفقيرة، والتوقف عن سياسة مسح الديون العالقة لديها، التي كانت تستعملها الدولة الجزائرية في سياسة دبلوماسيتها الاقتصادية للتأثير على عملية صنع القرار داخل القارة السمراء وخارجها، وذلك أثناء البحبوحة المالية جراء ارتفاع أسعار النفط، ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الإطار إصدار تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل ، وجميعها

1- مريم شطيبي محمود، " **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري**"، ندوة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، الجزائر: كلية الشريعة والاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة 14 / 05 /2015،ص ص.2-11.

2- ***المكان نفسه.***

يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو، فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل 80 مليون دولار، وتم تخفيضه إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية[1].

ويستثنى من القرار المساعدات المتعلقة ببرامج التدريب العسكري والأمني ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة، وهي المساعدات التي تمنحها الجزائر سنويا لنحو 14 دولة إفريقية، وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا.

يضاف إلى كل هذا وجود أزمة في صندوق التقاعد، كما لجأت الحكومة الجزائرية إلى فرض المزيد من الضرائب على المواطنين لتغطية العجز المسجل في شتى القطاعات.

1- ***المكان نفسه.***

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه خلال هذا الفصل نستنتج، أن الدبلوماسية الجزائرية تعتبر قديمة قدم إنشاء الدولة، ولقد عرفت حضورا مكثفا في مختلف المحافل الدولية، حتى إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، وأثناء الثورة، خاصة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، والتي جاءت امتدادا للعمل الثوري الداخلي، وكانت تهدف إلى إقامة علاقات رسمية مع الدول عن طريق ختم خاص بالحكومة، وتحولت من الثورية إلى الشخصية الدولية، ولقد بقيت الجزائر ثابتة في عملها الدبلوماسي على مبادئ أول نوفمبر، والمتمثلة في:

مبدأ حسن الجوار، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مبدأ تشجيع الحوار السياسي وعدم اللجوء إلى القوة في حل النزاعات الدولية، مبدأ دعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

كما اعتمدت الجزائر على عدة محددات وأولويات تتمثل أساسا في المحدد الأمني وأولوية تلميع صورة الجزائر بالخارج خاصة بعد العشرية السوداء، وكذا تحقيق التنمية على المستوى الوطني والجهوي، وفي هذا الإطار يحظى قطاع الطاقة بالجزائر باهتمام خاص من طرف الدولة، لمساهمته بنسبة كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث يشكل 35% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 60% من إيرادات ميزانية الدولة، ولقد تأثر هذا القطاع كثيرا بعد انخفاض أسعار النفط، وانعكس ذلك على مختلف القطاعات خاصة الاقتصادية منها، فلقد سجل الميزان التجاري عجزا قدر بقيمة 9.8 مليار دولار، وتراجع ميزان المدفوعات بنسبة – 47.1%، كما تراجعت التحويلات المالية الموجهة إلى صندوق ضبط الموارد بأزيد من 80%، وترتب أيضا عن هذا الانخفاض، التراجع في فرص التشغيل وبرامج التنمية، وانخفاض في القدرة الشرائية للمواطن، وتقليص المساعدات الخارجية المقدمة للدول الفقيرة والمحتاجة.

الفصل الثاني

النشاط الدبلوماسي الطاقوي للجزائر داخل منظمة الأوبك وخارجها

يسعى هذا الفصل إلى محاولة تحليل نشاط الدبلوماسية الطاقوية للجزائر داخل المنظمات الدولية المتخصصة في قطاع الطاقة، وعلى رأسها منظمة الأوبك، والحديث عن مسار ودور الدبلوماسية الطاقوية للجزائر في رفع التحديات المتعلقة بسوق النفط داخل هذه المنظمة وخارجها، ثم الانتقال إلى الحديث عن مكانة الدبلوماسية الجزائرية ودورها في تفعيل البعد الطاقوي للجزائر خارج منظمة الأوبك، وإبراز نشاطها داخل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، وداخل القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية، مع التركيز على توجهات السياسة الطاقوية للجزائر وتأثيرها على الدبلوماسية الجزائرية.

المبحث الأول:النشاط الدبلوماسي الطاقوي للجزائر داخل منظمة الأوبك

المطلب الأول:منظمة الأوبك كفاعل طاقوي دولي

نشأة منظمة الأوبك

تجدر الإشارة في البداية إلى أن صناعة النفط في صورتها الحديثة لم تبدأ إلا في منتصف القرن التاسع عشر 1859، ولقد تميزت المرحلة الأولى من صناعة النفط بالسيطرة الكاملة للشركات الاحتكارية لسوق النفط فيما يعرف بالأخوات السبع.*

أنشئت منظمة أوبك في 14 سبتمبر 1960م في العاصمة العراقية بغداد باتفاق خمس دول منتجة للنفط، و هذه الدول هي فنزويلا وإيران والعراق والكويت و المملكة العربية السعودية ، وانضمت قطر للمنظمة عام 1961، و إندونيسيا وليبيا في عام1963، والإمارات والجزائر في عام 1967، ونيجيريا في عام 1971، والإكوادور والغابون في عام 1973 وانسحبت الدولتين الأخيرتين على التوالي عامي1992 و1996م، و تضم المنظمة حالياً ثلاثة عشر دولة[1]، و تنتج منظمة أوبك حوالي 41% من الإنتاج العالمي للنفط، وتمتلك أكثر من ثلاثة أرباع النفط الخام من إجمالي الاحتياطيّات العالمية بنسبة 71.6%، باحتياطي يقدر ب 1216 مليار بليار إلى غاية نهاية 2014 .[2]

---

* – الأخوات السبع تتألف من ثلاث شركات تشكلت بعد تفكيك حكومة الولايات المتحدةلشركةستاندرد أويل بسبب "قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار" ، إلى جانب أربع منظمات أخرى تمثل شركات النفط الكبرى، لها هيمنة على إنتاج النفط هيمنة من إنتاج النفط ، وتحسين التوزيع ، وكانوا قادرين على الاستفادة من الزيادة السريعة في الطلب على النفط وتحويله لأرباح هائلة، وهي منظمة تنظيما جيدا وقادرة على التفاوض باعتبارها كارتل، والأخوات السبع تمكنوا من الحصول على هيمنة على معظم إنتاج دول العالم الثالث من النفط .

1- http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm date: 15/02/2017 à 17:50.

2- http://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/opep date: 15/02/2017 à 18:30.

أسباب نشأة منظمة أوبك

اكتسبت المنطقة العربية أهمية كبيرة خصوصاً بعد اكتشاف النفط، مما دفع الدول التي تنتج النفط مثل العراق والمملكة العربية السعودية والكويت وإيران أن توحد جهودها للحفاظ علي مصالحها التي تؤثر من خلالها علي الدول المستهلكة للنفط، وقد أنهت الدول المؤسسة للمنظمة تحكم شركات النفط العالمية في أسعار النفط علي المستوي العالمي، فكان يجب تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" ضرورة لا مفر منها من أجل وضع حد للاحتكار الممارس من طرف الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على حوالي 90% من النفط المنتج في العالم، وذلك بفضل الامتيازات التي أعطتها لها الدول المنتجة، والتي أهلته ا للتنقيب عن النفط في المناطق الرئيسية واستخراجه وتسويقه، ومدة صلاحية الامتيازات بلغت بين ستين وسبعين عاماً، وكان دور الدول المنتجة للنفط مقتصرا فقط على تحصيل الضرائب علي الشركات.[1]

أهداف منظمة الأوبك :

تكمن مهمة منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وفقا لنظامها الأساسي في تنسيق وتوحيد السياسات النفطية في البلدان الأعضاء فيها، وضمان استقرار أسواق النفط من أجل تأمين إمدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة من البترول للمستهلكين، ودخل ثابت للمنتجين وعائد عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون في صناعة النفط،[2] فهي بذلك إذا تحاول حماية مصالح الدول المنتجة للنفط، التي تعتمد علي دخل ثابت للتنمية والتطوير، كما تضمن الدول المصدرة للنفط حمايتها من الدول المستهلكة التي تؤثر عليها من الناحية الاقتصادية، وتهدف المنظمة إلى تحقيق مردود لرؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات النفطية، كما تحدد العوامل التي تؤدي إلى تدهور الأسعار في السوق العالمية وتحاول معالجتها حتى لا تؤثر على السوق العالمي.

ومن خلال ما سبق يمكننا حصر أهدا المنظمة في النقاط التالية:

* وضع حد لنشاط الشركات الأجنبية و مراقبتها و تأسيس شركات نفطية وطنية
* تنسيق السياسات النفطية بين الأعضاء بما يخدم مصالحها مجتمعة و منفردة

1- ماجد بن عبد الله المنيف، "**منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك): نشاتها وتطورها والتحديات التي تواجهها**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص73.

2- http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/23.htm date: 15/02/2017 à 20:50.

*العمل على رفع أسعار البترول في حدود تضمن لها ديمومة معدلات التنمية و كذا المحافظة على أسعار السلع المستوردة.

* العمل على ضمان دخل ثابت من البترول لدول المنظمة بالعمل بقاعدة سقف الإنتاج و نظام الحصص.

* العمل من أجل الحصول على تكنولوجيا التكرير من الدول المتقدمة

* مواجهة الاحتكارات في السوق الدولية البترولية

* قصور العلاقات الثنائية و ضرورة الاهتمام بتشكيل تكتل يمثل الدول المصدرة للنفط

* استخدام البترول كوسيلة وقوة اقتصادية للتعبير عن المواقف السياسية

أجهزة منظمة الأوبك:

تتكون المنظمة من ثلاثة أجهزة، هي:[1]

- **المجلس الوزاري :** وهو السلطة العليا للمنظمة، ويتكون من وفود تمثل الدول الأعضاء، وبموجب دستور المنظمة يعقد المجلس الوزاري اجتماعين عاديين كل سنة، وقد ينعقد المجلس في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو في المنظمة بواسطة الأمين العام للمنظمة الذي يقوم بالتشاور مع رئيس المؤتمر.
- **مجلس المحافظين :** ويتكون من مندوبين يرشحون من قبل حكوماتهم، ومن حق المجلس الوزاري للمنظمة أن يشكل أجهزة متخصصة كلما تطلبت الظروف ذلك.
- **السكرتارية:** تتكون من الأمين العام، ورؤساء الإدارات، وبقية الموظفين المعارين من الدول الأعضاء، وتضم سكرتارية المنظمة خمسة أقسام رئيسة، وتباشر أعمالها ونشاطها ضمن حدود المواد الخاصة بها في دستور المنظمة وعلى ضوء تعليمات مجلس المحافظين.[2]
- بالإضافة إلى الأجهزة الفرعية للمنظمة وهي: دائرة الأبحاث، دائرة شؤون الموظفين والأعمال الإدارية، الدائرة الإعلامية، مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية، مجلس اللجنة الاقتصادية.

أعضاء منظمة الأوبك :[3]

يوجد للمنظمة الآن ثلاث عشرة دولة عضوا حسب القائمة أدناه بتواريخ انتسابهم

1- محمد طلعت الغنيمي، ***البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط***، (القاهرة: دار الكتب، 1974)، ص.62.

2 - http://www.opec.org/opec_web/en/50th_anniversary/354.htm date: 16/02/2017 à 17:45.

3 - http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm date: 16/02/2017 à 18:15.

الدول الإفريقية: ليبيا(ديسمبر 1962)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الغابون (1975) أنغولا (01 جانفي 2007).

دول الشرق الأوسط: إيران (سبتمبر 1960)، العراق (سبتمبر 1960)، الكويت (سبتمبر 1960)، قطر (ديسمبر 1961)، السعودية (ديسمبر 1960)، الإمارات العربية (نوفمبر 1967).

دول أمريكا الجنوبية: إكوادور (1973)، فنزويلا (سبتمبر 1960)

جدول يبين حصص الإنتاج لكل دولة عضو داخل الأوبك:[1]

الدولة	حصة الإنتاج (الوحدة 1.000 bd)
الجزائر	1،157.1
أنغولا	1,767.1
الإكوادور	543.1
إيران	3,151.6
العراق	3,504.1
الكويت	2,858.7
ليبيا	403.9
نيجيريا	1,748.2
قطر	656.0
المملكة العربية السعودية	10,192.6
الإمارات العربية المتحدة	2,988.9
فنزويلا	2,653.9
الغابون*	

***جدول من إنجاز الطالب اعتمادا على التقرير السنوي لمنظمة الأوبك 2016.**

دور منظمة أوبك في العلاقات الدولية:

لعبت منظمة أوبك دورا كبيرا في العلاقات الدولية، عبر مختلف القرارات التي اتخذتها على مدى تاريخها الذي يمتد لأكثر من ستة وخمسين عاماً، من خلال تحديد كميات الإنتاج

1 - http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2016.pdf date: 17/02/2017 à 16:50.

* الغابون دولة عادت مجددا إلى الأوبك يوم 01 جويلية 2016 بعد انسحابها سنة 1994، ولم يتم ذكر حصتها داخل التقرير السنوي للمنظمة.

للدول الأعضاء فإن انخفضت أسعار النفط، تقوم المنظمة بتخفيض الإنتاج لدفع الأسعار للارتفاع، وإن كانت الأسعار مرتفعة تقوم المنظمة بزيادة الإنتاج لخفض أسعار النفط في السوق العالمية، فهي بذلك تلعب دورا أساسيا في التحكم في أسعار السوق.

من أبرز قرارات المنظمة:

* دعما للقضية الفلسطينية وفي 16 أكتوبر1973 ، قررت الدول العربية داخل منظمة الأوبك خفض الإنتاج من النفط، وفرض حظر على شحنات النفط الخام المصدرة نحو الغرب، الولايات المتحدة وهولندا تحديدا، حيث قامت هولندا بتزويد إسرائيل بالأسلحة وسمحت للأميركيين باستخدام المطارات الهولندية لإمداد ودعم إسرائيل، ونتيجة لهذا فإن سعر السوق للنفط ارتفع بشكل كبير على الفور، ومع وقوع النظام المالي العالمي بالفعل تحت الضغط، وذلك بعد انهيار اتفاق بريتون وودز ، مما أدى إلى سلسلة طويلة من الركود وارتفاع معدلات التضخم التي استمرت قائمة حتى أوائل الثمانينيات، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط حتى 1986 ، وهذا ما دفع بالدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967 .[1]

* قررت منظمة أوبك ونتيجة انخفاض أسعار النفط في أواخر عام 2000 خفض الإنتاج بغية رفع الأسعار، وهو ما تحقق حيث ارتفع سعر برميل النفط من 35 دولاراً إلى 50 دولاراً.

* قررت دول منظمة أوبك ونتيجة ارتفاع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف عام 2014 عدم دعم الأسعار وإبقاء الإنتاج على حاله، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط.

* قررت منظمة أوبك ونتيجة انخفاض أسعار النفط في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر عام 2016 الحد من إنتاج النفط، كما قررت المنظمة خفض إنتاج النفط مرة جديدة في اجتماعها في العاصمة النمساوية فيينا في الثلاثين من شهر نوفمبر عام 2016.

1– للمزيد أنظر: أسامة خالد، **قطع النفط عن أمريكا: القصة الكاملة**، مجلة المقال، على الرابط: https://www.almqaal.com/?p=2928 بتاريخ: 19 /02/ 2017 على الساعة: 15.30.

التحديات التي تواجهها منظمة الأوبك:

تواجه منظمة الأوبك عدة تحديات و ضغوط تتراوح بين الداخلية والخارجية:[1]

* كأول تحدي واجه المنظمة عجزها عن ضم جل الدول المنتجة للنفط تحت إ طارها كون هذه الأخيرة ترى أن المنظمة و نظام الحصص الذي تعتمده سينعكس سلبا على مواردها، خاصة و أن الطلب العالمي على أنواع معينة من النفط يشهد إقبالا و طلبا عاليا على اختلاف أنواع النفط الأخرى مثل النفط الليبي ، أو الخوف من خسارة المكانة التي تحتلها بعض الدول في هذا الجانب مثل روسيا التي لم تنضم إلى المنظمة لما تمثله من ثقل في الإنتاج العالمي للنفط لاحتلالها المرتبة الثانية بعد السعودية .

* مشكلتها في تحديد الأسعار مع الدول غير الأعضاء و كذا الحصص مع أعضائها حيث إن إنفراد الدول غير المنظمة بسياستها الخاصة أحيانا ينعكس سلبا على سياسة المنظمة و كمثال توضيحي على هذا، قد تضع المنظمة خطة لتقليل حجم الإنتاج لضمان استقرار الأسعار أو لتحقيق أهداف أخرى، لكن بالنسبة للدول غير الأعضاء فهي تعتبر ظرفا مواتيا لزيادة الإنتاج لتعظيم العوائد و بهذا يقل مفعول السياسة المتبعة .

* أوبك ولدت مفهوما جديدا للدول الغربية و هو سياسة مخزون النفط، حيث تعمل هذه الدول على تخزين النفط و التوسع في استيراده في ظل ظروف مواتية ، و تستخدمه في حالة عوارض كارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط نتيجة الطلب المتزايد عليه ، حيث يتم استخدام المخزون لموازنة الطلب و تحقيق استقرار في الأسعار حتى لا تتضرر اقتصادياتها .

* منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك دفعت الدول القوية للاهتمام بالبحث عن بدائل للطاقة و هو يمثل تحدي لها على المدى الطويل .[1]

* الدول القوية سعت و مازالت تسعى لتشويه هذه المنظمة كوصفها بالمنظمة الاحتكارية التي تهدف للسيطرة و التحكم في أسعار هذه المادة الإستراتيجية و تهدد استقرار الاقتصاد العالمي .

*رغم ارتفاع المداخيل البترولية في الآونة الأخيرة إلا أن انخفاض قيمة الدولار كونه العملة الأساسية في المعاملات النفطية و مرجع في تسعيرها يعتبر استنزافا لتلك المداخيل.

1- ماجد بن عبد الله المنيف، ***مرجع سابق الذكر***، ص80.

1 - OPEC Long-term Strategy (Vienna : Organization of Ppetroleum Exporting Countries (OPEC), 2006.

ولقد أصبحت مهمة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أكثر صعوبة بعد فوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية.

فرئاسة ترامب قد تجعل الآفاق قاتمة للاقتصاد العالمي، وتضعف الطلب على النفط وهو ما يعقد الأمور لمنظمة أوبك، كما تواجه المنظمة مشكلة أخرى تتمثل في احتمال زيادة إنتاج النفط في الولايات المتحدة، بعد أن تعهد ترامب بفتح جميع الأراضي والمياه التابعة للحكومة الفيدرالية أمام أنشطة التنقيب عن النفط والغاز.

كما قد تتغير التوازنات داخل منظمة الأوبك مع تعهد ترامب بالتشدد إزاء إيران في الوقت الذي بدأت فيه شركات النفط تعود ببطء إليها.[1]

*** التحدي البيئي:**

تواجه منظمة الأوبك أكبر تحدي في العصر الحديث، وهو التحدي البيئي، والمتمثل في تسبب احتراق النفط في تلوث البيئة الذي يزداد يوما بعد يوم، نتيجة تسربات ثاني أكسيد الكربون إلى الجو، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض عن معدلها، وقد يؤدي ذلك على المدى الطويل إلى انصهار جزء من الجليد الذي يغطي قطبي الكرة الأرضية، وارتفاع مستوى مياه البحار والمحيطات، فالمجتمع الدولي يدرك اليوم جيدا ما يحيط به من تلوث خطير نتيجة الاستمرار في إحراق الفحم أو المازوت في المنشآت الصناعية وكذلك عند إحراق بعض قطرات النفط في محركات السيارات وفي محركات الطائرات النفاثة،[2] وفي إطار دبلوماسية البيئة؛ اتجهت جهود الدول إلى إبرام اتفاقيات للحفاظ على البيئة، وهو ما يعود بالسلب على دول الأوبك، التي يتحتم عليها البحث عن بدائل طاقوية جديدة أنظف من النفط، لا تتسبب في انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون في البيئة، إضافة إلى ترشيد استهلاك النفط والتقليل من استعماله عن طريق فرض الضرائب على المشتقات النفطية، وذلك من خلال استحداث ضريبة بيئية على هذه المنتجات ،خاصة تلك المرتقبة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، والتي قد تصل إلى 10 دولار للبرميل الواحد، وهي تعد أوضح مثال عن الضرائب البيئية في العالم.[3]

1- موقع الجزيرة، **" أوبك تواجه تحديات جديدة مع رئاسة ترامب"**، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/11/10/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8 بتاريخ: 2017/02/22 على الساعة: 15:30.

2- عبد الكريم شكاكطة، " **النفط في العلاقات الدولية، دراسة حالة منظمة الأوبك واثرها في الاقتصاد والسياسة الطاقوية العالمية** "، (الجزائر: جامعة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية، 2007–2008)، ص.118.

3- محمد كريم خيدر، " **جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للنفط** "، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية، 2004)، ص.182.

وفي هذا الإطار قامت أغلب الدول بالإمضاء على اتفاقيات للحفاظ على البيئة، منها اتفاقية الأرض، اتفاقية كيوتو للمناخ وغيرها [1]، وسنعود إليها بالتفصيل ضمن الفصل الثالث من هذه الدراسة.

***تحدي الخلافات البينية داخل المنظمة:**

تعاني منظمة الأوبك عدة مشاكل داخلية تتعلق بعدم تطابق السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء داخل المنظمة، وهو ما يقوض وحدتها، فمثلا توجد الآن كتلتان داخل المنظمة الأولى تضم كلا من الجزائر فنزويلا والإكوادور، التي تدعو إلى الالتزام بالحصص المقررة ورفع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والكتلة الثانية تضم كلا من الكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة، التي تصر على ضرورة إغراق الأسواق بالنفط بهدف تخفيض سعره وإزاحة النفط الصخري الأمريكي من الأسواق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وجود الخلافات على مستوى دول الشرق الأوسط داخل المنظمة، خصوصا التناقض الدامي بين السعودية وايران، وانعكاساته داخل اليمن، والتناقض الدامي بين السعودية ودول الخليج مع ايران على مستوى الحرب الدائرة في سوريا، والتناقض على مستوى بسط النفوذ والهيمنة على المستوى العربي والفضاء الإسلامي ومحاولة السعودية تزعم الحلف الإسلامي العربي.[2]

نستنتج مما سبق أن قوة منظمة أوبك لم تعد تخفى على أحد، كونها تملك أهم سلاح يدير العالم اليوم وهو النفط، وحتى لا يكون هناك بلدان منافسة للمنظمة يلجأ أعضائها لضم أكبر عدد لها عن طريق خفض الأسعار في حالة وجود منافسة قوية، حتى تكون فعلا في موقع ريادي في تزويد السوق العالمية بحاجياته من النفط و استغلال قوتها على أتم وجه في شتى المجالات و بلورة المواقف على جميع الأصعدة .

كما تعد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من أهم المنظمات التي نشأت في القرن العشرين، والأولى من نوعها التي اهتمت بالبلدان النامية، وازدهر نشاط هذه المنظمة مع أزمة النفط في السبعينيات، حيث لعبت دورا كبيرا في الحد من ارتفاع أسعار النفط عالميا من خلال السعي لزيادة الإنتاج الإجمالي لدولها، الأمر الذي جعل الكثير من الدول تعتقد أن هذه المنظمة هي متحكمة بسوق النفط عالمياً، بالتالي لا تزال المنظمة تتمتع بدور كبير

---

1 - إبراهيم عبد الحميد إسماعيل، " **الآثار المترتبة على الدول المصدرة للبترول من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ والبروتوكول الملحق بها** "، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 370، (جويلية 2001)، ص.11.

2– مقابلة مع د/ مهماه بوزيان، خبير في الطاقة، 09 أفريل 2017، بمقر الإذاعة الجزائرية، على الساعة 15h00

وتحسب لها الدول المتقدمة كل حساب، حيث تنال اجتماعاتها تغطية إعلامية كبيرة، كما أن نتائج قراراتها حول زيادة أو تخفيض النفط تؤثر مباشرة في سعر النفط في السوق العالمي.

المطلب الثاني:مسار الدبلوماسية الجزائرية داخل منظمة الأوبك

أولا: انضمام الجزائر إلى المنظمة

انضمت الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للنفط عام 1969، ومنذ انضمامها لعبت دورا فعالا داخل المنظمة، وذلك على الرغم من الوزن الصغير نسبيا من حيث احتياطيات وإنتاج النفط، إلا أن الجزائر لعبت دورا مهما وحاسما في الكثير من الأحيان وذلك في مختلف القرارات والسياسات في منظمة أوبك.[1]

مساهمة الجزائر في صندوق الأوبك للتنمية الدولية(OFID)

ساهمت الجزائر بشكل كبير في هذا الصندوق، خصوصا بعد انتخاب عبد الرحمان لمين خان الجزائري على رأس هذه المنظمة عام 1974 – 1975،[2] وتركيز الجزائر دائما على مبدأ سيادة الدول المنتجة على مواردهم الطبيعية، ولقد سمحت هذه القمة بتناول محنة الدول الفقيرة، والدعوة لعهد جديد من التعاون في العلاقات الدولية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار العالميين، فأنشأت منظمة أوبك صندوق الأوبك للتنمية الدولية في عام 1976 وذلك عقب مؤتمر للأوبك في الجزائر في عام 1975، والدول الأعضاء في الصندوق هي الدول الأعضاء داخل المنظمة (ماعدا الإكوادور وأنغولا) وتشمل الجزائر، والغابون وإندونيسيا، وإيران، والعراق، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا، ويتخذ الصندوق مدينة فيينا عاصمة النمسا مقراً له، شأنه شأن الأوبك، ويضم حوالي 160 موظف وليس لديه أي مكاتب ميدانية.

أهداف إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية(OFID)

يعتبر الهدف الرئيسي لإنشاء هذا الصندوق هو تحقيق التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب، بهدف تقديم مساعدات للدول الأكثر فقرا في العالم، ويهتم الصندوق بصورة رئيسية بتعزيز التعاون المالي بين الدول الأعضاء والدول النامية، بينما تعمل سكرتاريا الأوبك على التنسيق فيما يتعلق بسياسات البترول للدول الأعضاء.

1 - Ministère de l'Énergie, L'Algérie au sein de l'OPEP, sur le lien suivant: http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=692 date: 18/05/2017 à 18:15

2 – Loc.Cit.

يتألف المجلس الوزاري لصندوق الأوبك للتنمية الدولية من وزراء المالية للدول الأعضاء، بينما يتألف مؤتمر الأوبك، وهو السلطة العليا لصندوق الأوبك، من وزراء الطاقة.

أما مجالات العمل التي يمنحها صندوق الأوبك الأولوية فتشمل الطاقة، الزراعة والنقل، التمويل (التجارة وأسواق المال، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بالإضافة إلى التنمية المجتمعية متعددة القطاعات، المياه والصرف الصحي، الصحة والتعليم[1] .

مع نهاية عام 2013، أنفق حوالي 76% من إجمالي دعم الصندوق التراكمي على القطاع العام، وذلك على شكل مبادرات تمويل أسهمت في حل المشاكل المترابطة لقطاعات الطعام–والماء–والطاقة، كما وجه الصندوق حوالي 2 مليار دولار من قروض القطاع العام إلى دعم إمدادات المياه والصرف الصحي والزراعة والتنمية الريفية، ومع نهاية ديسمبر 2016 قدم الصندوق حوالي 632.5 مليون دولار أمريكي لتلبية احتياجات الدول الفقيرة والطبقات الهشة[2].

أصدر المجلس الوزاري لصندوق الأوبك للتنمية الدولية "الإعلان الوزاري حول فقر الطاقة" الذي أفاد أن الصندوق سيقدم مليار دولار لدعم "مبادرة الطاقة من أجل الفقراء" .

كما يقدم صندوق الأوبك للتنمية الدولية المساعدة لقطاع التعليم، بما فيها التمويل الذي يهدف إلى إنشاء وتحديث وتوسعة المدارس والكليات والجامعات، وتوفير التدريب الفني والمهني، وتعزيز أنظمة التعليم الوطنية ، ويستكمل هذا الدعم من خلال برامج المنح التي يقدمها الصندوق للمخططات القاعدية الصغيرة ولنقل المعرفة من خلال رعاية المؤتمرات وورش العمل وغيرها من الأنشطة المتعددة ، كما يدير الصندوق برنامج منح دراسية لخريجي الدول النامية.

منذ تأسيسه ولغاية نوفمبر 2014، خصص صندوق الأوبك للتنمية الدولية ما يقارب 14€ مليار، تم إنفاق 9.3€ مليار منها، مفيداً بذلك 132 دولة حول العالم[3].

هذا وتسعى الجزائر للوفاء بالتزاماتها داخل منظمة الأوبك، والمساهمة في تعزيز مهمة هذا الأخير الذي هو "تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وضمان استقرار أسواق النفط لتأمين، بطريقة فعالة والإمداد الاقتصادي والمنتظم للمستهلكين، ودخل ثابت

1 - http://www.ofid.org/ABOUT-US/Vision-and-Mission date: 18/05/2017 à 18:45
2 - www.ofid.org/projectsoperations/grants.aspx date: 18/05/2017 à 18:57
3 - http://cadp.me/ar/the-opec-fund-for-international-development-ofid/ date : 18/05/2017 a 19 :01.

للمنتجين والأجر العادل لرأس المال لأولئك الذين يستثمرون في مجال الصناعة النفطية على النحو المحدد في لوائح المنظمة .

ثانيا: مسار الجزائر داخل منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك:

اتفقت دول الأوبك في 16 أكتوبر 1973 على رفع سعر البترول بنسبة 70%، و قد دعم هذه السياسة المركز المالي و الاقتصادي للدول المنتجة، و كان لتخفيض قيمة الدولار دور في تعزيز موقف الدول المصدرة بضرورة رفع سعر البرميل حتى يمكنها تعويض النسبة المخفضة من قيمة الدولار.[1]

ارتفع سعر البرميل في الأيام الأولى لعام1974، إلى أكثر من 19 دولار للبرميل، أما الأسعار المتفق عليها في العقود متوسطة و طويلة المدى، فكانت 14 دولارا للبرميل.

اعتبرت الحكومة الجزائرية آنذاك هذه الزيادة ظرفية، فلم تلجأ إلى طلب مراجعة عقودها لزيادة السعر إلى 19 دولار للبرميل خاصة بعد رفع الدول المصدرة للنفط الحظر، فاستقبل الرئيس الجزائري آنذاك، هواري بومدين، مديرية سونا طراك و أكد لهم ضرورة عدم استغلال حمى السوق، و عدم الإساءة إلى الزبائن و أعطى موافقته لإبقاء الأسعار المتفق عليها ضمن العقود شريطة تعديلها، وفق التطور العادي للسوق حتى تقبل من الدول المستوردة، و بعد شهور من ذلك، ارتفع العرض و قل الطلب، و تكبدت الدول التي تسرعت في تغيير عقودها ب 19دولار للبرميل خسائر كبيرة، و ذلك بفقدانها للعديد من زبائنها.[2]

تجدر الإشارة إلى إن البترول الجزائري يشبه إلى حد بعيد بترول بحر الشمال، فلجأت كل من بريطانيا و النرويج إلى بيع بترولهم في سوق روتردام بأقل من سعر البترول الجزائري وذلك كضغوط على الحكومة الجزائرية لتغيير مواقفها، لكن على الرغم من ذلك أبدت العديد من الدول استعدادها ليس لشراء البترول الجزائري فحسب، بل إلى الالتزام بعمليات التنقيب عن النفط بالاشتراك مع سونا طراك وتحمل نفقات التنقيب.

صرح وزير النفط السعودي زكي يماني أمام مجموعة الدول المصدرة للنفط سنة 1973 أن بلاده تقدمت بطلب يقضي على إعفاء الجزائر من هذا الحظر الذي أقره الاجتماع باعتبار أن الجزائر هو البلد الوحيد، مقارنة مع البلدان العربية المصدرة، التي لا تغطي صادراتها احتياجات استهلاك تنميتها الوطنية مقارنة بباقي الدول[3]، إلا أن ممثل الجزائر في

1- بطرس غالي بطرس، **الإستراتيجية الدولية و سلاح البترول**، مجلة السياسة الدولية، عدد 41، (1978).

2 - عبد السلام بالعيد، ***الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال***، (الجزائر: دار النشر بوشان، 1990)، ص.162.

3– ***المكان نفسه***، ص. 168.

الاجتماع أجاب الممثل السعودي قائلا: " أنه على الرغم من كل العواقب الوخيمة على تنميتها الوطنية، و رغم نتائجه السلبية على الحياة اليومية للمواطنين، فإن الجزائر تشترك في الحظر كليا للتضامن مع الدول العربية و مع الدول التي تعاني حربا مع إسرائيل".[1]

ونستخلص من هذا التصريح إلى أن الجزائر كانت مستعدة للتضحية بمصالحها الخاصة لحساب المصالح العامة للدول العربية و الدول المصدرة للنفط، خاصة و أن الجزائر كانت تسعى للعب دور ريادي في الساحة الدولية في السبعينات من خلال نشاطاتها في حركة عدم الانحياز، و دعوتها لضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقلل من هيمنة الدول الغربية ويعزز موقف الدول المصدرة في مواجهتها للدول المستوردة دون أن ننسى سياسة التأميمات التي انتهجتها و مست قطاع المحروقات.

و هكذا توالت اجتماعات منظمة الدول المصدرة للبترول، لكنها لم تستطيع اتخاذ قرارات فاعلة في تغير طبيعة علاقات الدول المصدرة بنظيراتها المستوردة، ففي اجتماع الأعضاء الـــ (13) للمنظمة في شهر مارس 1983 بلندن، دعت إلى ضرورة تخفيض سعر البرميل، هذا على الرغم من انخفاض الإنتاج مع بداية 1980 ، و اندلاع الحرب الإيرانية العراقية فما بين 1981و 1982 انخفض إنتاج الخام العالمي بنسبة 3.9%، حيث انتقل من 56 مليون برميل يوميا إلى 53.6 مليون برميل يوميا، أما إنتاج الأوبك فانخفض في نفس الفترة بنسبة15.9% أي انتقل من 22.6 ، إلى 19 مليون برميل يوميا، وانخفض إنتاج الأوبك منذ 1978 بنسبة 36.2% على عكس الدول غير الأعضاء في الأوبك، المكسيك، بريطانيا، النرويج الإتحاد السوفيتي آنذاك، حيث زادت في إنتاجها فانتقل من33,4 مليون برميل يوميا عام 1981 إلى 34,8 مليون برميل يوميا عام1982، ويرجع السبب إلى الانخفاض العالمي في الإنتاج إلى نقص الطلب عليه بسبب الأزمة الاقتصادية و المالية التي عرفها العالم، وقد كلف هذا الانخفاض منظمة الأوبك عام 1982 ، خسارة تقدر ب13 مليار دولار في حين أنها حققت عام 1980 فائضا قدر ب 61 مليار دولار[2].

تجدر الإشارة إلى إن الجزائر كانت الدولة الوحيدة التي وقفت في مؤتمر لندن للدول المصدرة للبترول سنة 1983 ضد قرار التخفيض، إلا أن رأيها لم يؤخذ بعين الاعتبار

1– ***المكان نفسه***، ص. 170.

2– العربي العربي، **دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية (الجزائر– ليبيا)**،(الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2004–2005)، ص.81.

وطرحت بديلا متمثلا في اللجوء إلى التوازن بين العرض و الطلب، لكن الدول الأخرى حذت حذو السعودية الملتزمة بمبادئ عقد كوينسي* و لم توافق على الطرح الجزائري.

ولقد أكدت الجزائر وعلى لسان وزيرها للطاقة آنذاك بلقاسم نابي في اجتماع لجنة المراقبة لمنظمة الأوبك اجملتمعة في فيينا شهر أوت 1982، على ضرورة اتخاذ إجراءات ضد الدول التي تجاوزت الحصة المتفق عليها ب 17,5 مليون برميل يوميا و السعر الرسمي 34 دولار للبرميل، إلا أنه وللمرة الثانية قوبل طلب الجزائر بالرفض لأسباب التي ذكرنها سابقا و كنتيجة لزيادة السعودية في إنتاجها، بدأ السعر ينخفض في سوق روتردام الحر، من 33 ثم 32.50 إلى 32 دولار للبرميل فكانت بمثابة ضربة موجعة لإحداث اختلال داخل المنظمة التي كانت تبحث عن التجانس في سياستها التصديرية.[1]

ازداد الاختلاف بين أعضاء المنظمة في مؤتمر البحرين يوم 16 ديسمبر1982 وذلك بالرغم من التفاؤل الذي أبداه بعض الأعضاء في وقت سابق، حيث دعا الأمين العام للأوبك في أول أكتوبر 1982 ، إلى ضرورة انتظار نهاية العام لكي يرتفع السعر لاحتمال حدوث تنمية اقتصادية تدفع إلى ارتفاع الطلب، إلا أن الخلاف بدا واضحا خصوصا بعد دعوة رئيس المنظمة الوزير النيجري للطاقة يحيا ديكو، إلى ضرورة عدم قبول أي تخفيض في السعر، في حين دعا نظيره للإمارات العربية المتحدة إلى ضرورة فتح اجملال أمام القدرة التصديرية.

و في يوم 20 فيفري 1982، أعلنت نيجيريا تخفيضا في سعر بترولها ب 5.5 دولار للبرميل، و هذا بعد التخفيض الذي قررته بريطانيا و النرويج، و في اجتماع 23 جانفي 1983 و الذي سمي باجتماع آخر فرصة بفيينا لم يتوصل الجميع إلى حل للمشكلة حيث ترأست السعودية المؤتمر، و أكدت أنه لا شيء يقرر بدونها داخل الأوبك، حيث و تحت ضغط

---

* **اتفاق كوينسي بالإنجليزية Quincy Pact :**تم التوصل إليه في 14 فبراير 1945 وذلك على متن باخرة يو أس أس كوينسي (CA-71) ، وذلك بين الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت العائد من مؤتمر يالطا .كان من المقرر أن يدوم هذا الاتفاق 60 سنة، وتم تجديد محتوى اتفاقياته لنفس المدة في 2005 من قبل الرئيس جورج دبليو بوش .أهم ما جاء في هذا الاتفاق هو توفير الولايات المتحدة الحماية اللا مشروطة لعائلة آل سعود الحاكمة، مقابل ضمان السعودية لإمدادات الطاقة التي تستحقها الولايات المتحدة.

1 - A.E.K Hammouche, **L'autre O.P.E.P**, Nouvelles éditions algériennes, Alger 1988, p: 25.

الكونسورسيوم* للشركات الأمريكية" أرامكو " في السعودية، رفضت السعودية تخفيضا جديدا في السعر.[1]

في ظل هذه الظروف الصعبة، طلبت الجزائر ضرورة عقد مؤتمر استثنائي للمنظمة في أقرب وقت ممكن، و قد علقت جريدة الشرق الأوسط السعودية على طلب الجزائر بأنه جاء متأخرا، و ذكرت أن دول الخليج قررت تخفيض سعر بترولها في الأيام القادمة من 5.5 إلى 7 دولار للبرميل، هذا التخفيض أكده زكي يماني يوم 3 مارس 1983 ، أثناء مروره بباريس، للذهاب إلى لندن لاجتماع الأوبك الذي ضم الإمارات العربية المتحدة الكويت، الجزائر، فترويلا، نيجيرياو اندونيسيا، و ذكر أن هناك شبه اتفاق تام داخل المنظمة لتخفيض السعر ب 5 دولار للبرميل[2].

لقد ظهرت خلافات حادة داخل مؤتمر لندن 1983، حيث اعتبرت الجزائر و إيران، قرار التخفيض هدية للدول المستهلكة، و لا يساهم في استقرار السوق، بل يجب تحديد سقف الإنتاج ما بين 14 و 15مليون برميل يوميا مقابل 17,5 مليون برميل يوميا.

كما دعت الجزائر و ليبيا في هذا الإطار إلى ضرورة بقاء السعر في حدود 34 دولار للبرميل، و تخفيض سقف الإنتاج إلى 14 أو 14.5 مليون برميل يوميا.[3]

و بعد مد و جزر، و اجتماعات مراطونية أعلن يوم 9 مارس 1983 عن تخفيض السعر من 34 إلى 29 دولار للبرميل في حين حدد سقف الإنتاج ب 17,5 مليون برميل يوميا .هذا إلى جانب مشكل الحصص حيث طلبت الإمارات العربية المتحدة، زيادة 600 ألف برميل عن حصتها، في حين طلبت فنرويلا رفع حصتها من 1,5 إلى 1,8 مليون برميل يوميا، بعد المشاكل الاقتصادية التي عرفتها، بانخفاض عملتها البوليفار بنسبة 28.7% كما أن بريطانيا منحت المنظمة مدة 10 أيام لإيجاد اتفاق و إلا قررت الزيادة في التخفيض .من هنا اتخذت دول الأوبك قرار التخفيض الذي كلفهم خسارة 27 مليار دولار سنويا، كما أن السعودية لم تحترم

* **الكونسورسيوم**: اتحاد شركات أو مصارف لتنفيذ عملية معينة، إتحاد مالي، تجمّع شركات، قاموس المعاني على الرابط: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/consortium/ تاريخ: 2017/05/18 على الساعة: 19:14.

1 – OP , CIT, p 26.

2- العربي العربي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 83.

3 - A.E.K Hammouche, IBID , p.33.

سقف الإنتاج، بل كانت كل مرة تزيد من إنتاجها .حيث في 29 أكتوبر1983 أعلنت لجنة المراقبة أن السعودية أضافت 2 مليون برميل يوميا عن سقف إنتاجها[1].

و زادت المشاكل حدة داخل المنظمة حيث أن في اجتماعها 72 ، الذي انعقد لإيجاد حل لمشكل تحديد سقف الإنتاج لكل دولة، تحول المؤتمر إلى تخفيض جديد في السعر و هنا تقدمت الجزائر و ليبيا باعتراض حول هذا التخفيض الجديد، خاصة البترول الثقيل، حيث أن بترولهم الخفيف لا يباع في السوق بسبب انخفاض الثقيل.

دعت السعودية في مؤتمر جنيف 22 جويلية 1985 إلى تخفيض جديد في السعر0.50 دولار للبرميل، خاصة بعد الحملة الإعلامية التي قادتها الصحافة الغربية ضدها، غير أن الجزائر رفضت الموافقة على هذا القرار، و بررت هذا الرفض، بأن تخفيض السعر في مؤتمر لندن 1983 ، و في جانفي 1985 لم يشجع على زيادة الطلب، و إنما هي هدية جديدة ستقدم للدول المستهلكة و الشركات الكبرى وأن هذا التخفيض لسعر البترول الثقيل، له أثار سلبية على البترول الخفيف.

تبين لنا من خلال كل المواقف السابقة الدور الذي لعبته الجزائر في الدفاع عن سياسة طاقوية تخدم مصالح دول العالم الثالث، و تعزز موقفها لمواجهة الدول الغربية التي تعمل كل ما في وسعها من أجل أن تبقى هذه الدول مربوطة في حلقة مفرغة، لا تتحرك بدون قاطرة الدول الصناعية التي لها حرية اختيار الاتجاه، و المسار الذي يخدم أغراضها.

لقد استمرت الحرب داخل الأوبك وزادت حدتها، وكانت الجزائر تدعو دوما إلى تبادل الآراء بصفة جدية يمكن من خلاله الوصول إلى قرار يخدم مصلحة كل الدول الأعضاء و ليس مصالح فردية.

و ترى الجزائر أن الحل يكمن في ضرورة إيجاد اتفاق مع الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك لإنتاج سقف معين، و تحسيسهم بخطورة التصدير المقصود، و تخفيض إنتاجهم فللجزائر لم تهدأ أمام هذا الوضع، بل كثفت نشاطاتها و تحركاتها الدبلوماسية بغية إيجاد حل لهذه الأزمة، وفي هذا الصدد اجتمعت الدول الإفريقية في الجزائر ممثلة في كل الجزائر، ليبيا،

1- للمزيد أنظر: أسامة خالد، ***مرجع سابق الذكر***.

الغابون ونيجيريا يومي 24 و 25 فيفري 1968، واتفقوا على إنشاء الجمعية الإفريقية للمحروقات وذلك بعد المشاكل العويصة التي سببها تخفيض السعر.[1]

دعت الجزائر في اجتماع 17 أفريل 1986 إلى تخفيض سقف الإنتاج إلى 14 مليون برميل يوميا، أما الكويت فدعت إلى رفعه إلى 18 مليون برميل يوميا، و نتيجة لهذا الاختلاف انخفض السعر إلى 12 دولار للبرميل، و بعد نقاش طويل انتهى لقاء الأوبك على تحديد سقف الإنتاج ب 16.3 مليون برميل يوميا للسداسي الثالث، و17.3مليون برميل يوميا للسداسي الرابع، في حين تمسكت الدول المغاربية الجزائر، و ليبيا بمقترحاتهما المتمثلة في 14.5 مليون برميل يوميا للسداسي الثالث، و 16.3 مليون برميل يوميا للسداسي الرابع، و هكذا فشلت الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر في فرض موقفها لأن تلك القرارات كان محضر لها من قبل دول الخليج، حيث حددت الرياض سقف الإنتاج ب 16 مليون برميل يوميا، ووافقت الدول الإفريقية على ذلك، كنيجيريا التي تعاني من مديونية خانقة والمقدرة ب 20مليار دولار.[2]

و هكذا ظلت المنظمة لا تتحكم لا في تحديد السعر و لا في تحديد سقف الإنتاج وأصبحت العديد من الدول كالجزائر رهينة سلبيات عدم الاتفاق، فألغت العديد من المشاريع في برامجها التنموية، ففي شهر جوان 1992 بلغ إنتاج دول الأوبك23.98 مليون برميل يوميا مقابل 23.70 مليون برميل يوميا في شهر ماي 1992 أي بزيادة 1 مليون برميل يوميا عن السقف المحدد للإنتاج من قبل اللجنة الوزارية المراقبة في شهر فيفري 1992 بجنيف، و ظل هذا التجاوز في سنة 1993 حيث وصل إلى24 مليون برميل يوميا، كما أن النسبة ترتفع من شهر لآخر، و تذكر الوكالة الدولية للطاقة أن هذه الزيادة لا تعود إلى زيادة استهلاك الدول الأوربية للطاقة و إنما رغبتها في زيادة مخزونها منها تفاديا لتأثيرات أي أزمة.[3]

ولقد حاولت الجزائر مرارا العمل داخل المنظمة لتسهيل اتخاذ قرارات تخدم مصالح الدول المصدرة، إلا أنها تصطدم في كل مرة بضغوطات، و مواقف مناقضة لمواقفها من طرف الدول الأعضاء داخل المنظمة، مما يعني أن منظمة الأوبك، ما هي إلا هيئة لا تستطيع اتخاذ قرار له قوة الإلزام يخدم مصالح الدول المصدرة، بل إن الأسعار يتم تحديدها في عواصم غير عواصم الدول المصدرة للبترول أوبك، كالولايات المتحدة الأمريكية، ولقد ذكر وزير المناجم الجزائري آنذاك الصادق بوسنة في هذا الإطار أن داخل المنظمة دولا لا تقاس

1 - A.E.K Hammouche, IBID, p.99.
2 – OP, CIT, p.117.
3 - pétrole et Gaz arabe n° 560 1992 P. 29

بوزنها النفطي فقط، و إنما هي أيضا قوى سياسية، و من المؤسف أن يكون داخل الأوبك هذا النوع من التوازنات[1].

وتعتبر الجزائر الدولة الوحيدة داخل المنظمة التي لديها علاقات جيدة مع مختلف الأطراف داخل منظمة الأوبك وخارجا، ولعل هذا العامل هو الذي ساعدها لتلعب دورا رياديا في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف داخلها، خصوصا الخلاف الذي كان سائدا بين المملكة العربية السعودية وإيران.

1 - OP, CIT, p.10.

المبحث الثاني:النشاط الدبلوماسي الطاقوي للجزائر خارج منظمة الأوبك

المطلب الأول:مكانة الدبلوماسية الجزائرية ودورها في تفعيل البعد الطاقوي للجزائر

استغلت الجزائر وجودها ضمن المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية على الصعيد الدولي لاقتراح محاور تعاون مع الشركاء الدوليين، قصد الاستجابة لاهتماماتهم و انشغالاتهم المتعلقة بأمن تزويدهم بالطاقة، و ضمان المصالح المشتركة في الجانب المالي و الصناعي.

نشاط الجزائر داخل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ومع الدول الغير أعضاء في منظمة الأوبك.

أولا: النشاط الدبلوماسي للجزائر داخل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك):

تعمل الجزائر على تعزيز التعاون في إطار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) و تطوير صناعتها النفطية انطلاقا من القدرات الذاتية لديها، مستهدفة بذلك تحقيق الترابط الاقتصادي العربي[1].

نبذة تاريخية – تعريف المنظمة

نشأة المنظمة

أنشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 9 جانفي 1968، ، بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك)، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقراً للمنظمة[2].

ويعتبر ظهور "أوابك" في ذلك الوقت إنجازا عربيا مهما ا، إذ سادت ظروف تاريخية صعبة عقب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، بالإضافة إلى الروابط التقليدية والتاريخية التي تجمع بين الدول العربية (اللغة والتاريخ والدين والمصير المشترك)، وبروز الصناعة البترولية كعامل اقتصادي رئيسي مشترك بين معظم الدول العربية ، وانضمت الدولة الجزائرية إلى هذه المنظمة سنة 1970، بالإضافة إلى دولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، كما تم تحديد شرط أن يكون البترول مصدرا هاما للدخل القومي لهذه الدول حتى يتم قبول عضوية الأعضاء فيها.

1– مجلة الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة، 21– 23 ديسمبر 2014، ص. 47.

2 - http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History date: 10/05/2017 à 17:33.

وانضمت الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق للمنظمة عام 1972 وجمهورية مصر العربية عام 1973، والجمهورية التونسية في عام 1982، (توقف نشاطها منذ عام 1987)، ليصبح عدد الدول الأعضاء 11 دولة عربية.[1]

أهداف المنظمة

هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن (المنظمة) من ممارسة نشاطها.
- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيها إمكانيات ذلك.
- تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول.
- الإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم بذلك.[2]

دور الدبلوماسية الجزائرية داخل المنظمة:

ساهمت الجزائر بفعالية كبيرة في مختلف الأنشطة المنظمة من قبل المنظمة خاصة ذات الصبغة الدولية وكذا البينية، حيث شاركت في العديد من الاجتماعات التي تعقد في إطار الجامعة العربية، وفي المؤتمرات والاجتماعات والندوات الإقليمية التي تتناول مختلف المواضيع في مجالات الصناعة النفطية.

ولضمان استمرارية التعاون مع الدول العربية غير الأعضاء في المنظمة، ساهمت الجزائر باعتبارها عضوا فعالا في منظمة الأوابك في كل دورات مؤتمر الطاقة العربي منذ سنة 1979 إلى غاية اليوم والذي يهدف إلى:

- إيجاد إطار مؤسسي للأفكار والتصورات العربية حول قضايا النفط والطاقة لبلورة رؤى متوائمة بشأنها.

1 - Loc.Cit.

2 - http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/Objective-of-the-Organization date: 18/05/2017 à 19:39.

- تنسيق العلاقات بين المؤسسات العربية العاملة في النشاطات المرتبطة بالطاقة والتنمية.
- دراسة الاحتياجات العربية من الطاقة حاضرا ومستقبلا، ودراسة وسائل تلبيتها.
- التعرف على الإمكانيات العربية المتوفرة، والجهود المبذولة لتطوير مصادر الطاقة والتنسيق بين هذه الجهود وتطويرها.
- التعرف على الأبعاد الدولية وآثارها على الدول العربية.

كما تحرص الجزائر دائما على إقامة علاقات تعاون طيبة مع مختلف المنظمات العربية المختلفة مثل جامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

هذا وتعمل الجزائر داخل المنظمة على دعم وتنمية علاقاتها واتصالاتها مع العالم الخارجي وذلك لطرح المفهوم العربي حول قضايا الطاقة والتنمية، واستكشاف آفاق التعاون بين الأقطار الأعضاء في المنظمة والبلدان المستهلكة للنفط وكذلك البلدان النامية، والاطلاع على التطورات العلمية والتقنية التي تتحقق في ميدان الطاقة وإمكانية الاستفادة منها[1].

وذلك من خلال المشاركة بفعالية في الندوات العلمية المتخصصة التي تعقدها المنظمة مع المنظمات والمؤسسات المماثلة، وبخاصة منها تلك المهتمة بشكل مباشر بشؤون الطاقة على المستويين الإقليمي والدولي والجامعات، ونذكر على سبيل المثال أهم الأنشطة التي قامت بها الجزائر في هذا الإطار:

- المساهمة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة بمسائل الطاقة والتنمية.
- التعاون مع العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية العاملة في مجال الطاقة ومنها: وكالة الطاقة الدولية، ومنتدى الطاقة الدولي، والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة خاصة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. والمركز الياباني للتعاون البترولي JCCP .
- المشاركة بصورة مستمرة في مؤتمر التعاون العربي الصيني.
- كما دأبت الجزائر في إطار نشاطها داخل منظمة أوابك على المشاركة في ندوة أكسفورد للطاقة منذ الندوة الأولى التي عقدت في جامعة أكسفورد في سبتمبر 1979 وحتى

1- مجلة الطاقة والتعاون العربي، ***مرجع سابق الذكر***، ص.45.

الآن، وتعتبر هذه الندوة منبرا سنويا للحوار العلمي حول قضايا الطاقة، برعاية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وكلية سانت كاثرين – جامعة أكسفورد، ومن أهم أهداف الندوة توفير الفرصة لإقامة علاقات وثيقة على أعلى المستويات بين المشاركين من البلدان المصدرة والبلدان المستوردة للنفط

• كما شاركت الجزائر بقوة داخل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في تأسيس ودعم معهد أكسفورد لدراسات الطاقة الذي تم إنشاؤه في 16 نوفمبر 1982 بالتعاون مع منظمة أوبك، وهو معهد لأبحاث الطاقة مرتبط بجامعة أكسفورد، ويختص بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لقضايا الطاقة، مع التركيز على متطلبات البلدان النامية بما النامية بما فيها البلدان المصدرة للنفط [1].

ثانيا: دور الدبلوماسية الجزائرية خارج منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك:

تنقسم الدول المصدرة للنفط خارج منظمة الأوبك إلى قسمين، دول ذات أهمية كبرى وتؤثر في عملية تحديد أسعار النفط وأخرى أقل أهمية، فالدول المهمة هي كل من : روسيا الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، المكسيك والنرويج.

أما الدول الأقل أهمية في عملية استقرار أسواق النفط فهي: كازاخستان، كندا، سلطنة عمان، أذربيجان، الأرجنتين، اليمن وماليزيا.

تعتبر الدبلوماسية الطاقوية للجزائر نشطة لدى جمعية الدول الإفريقية المنتجة للبترول(APPA)، باعتبار الجزائر عضوا مؤسسا لها، وتسعى من خلال ذلك إلى النهوض بالتعاون و التشاور مع بقية المنظمات الدولية و الإقليمية.

أما بالنسبة لمجال الكهرباء و الغاز، فالدبلوماسية الجزائرية تلعب دورا جد مهم في هذا الإطار، خاصة في المنتدى العربي(AERF)، والذي يقع مقره بالقاهرة وتعتبر الجزائر عضوا مؤسسا، وهي أيضا عضو في المنتدى الأفريقي لمنظمي لمنظمي الخدمات العمومية (AFUR) التي يقع مقرها في إفريقيا الجنوبية ، وهي أيضا عضو مؤسس في المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء، إضافة إلى أنها عضو كذالك في جمعية البحر الأبيض المتوسط لمنظمي الكهرباء والغاز (MEDREG)، ويقع مقرها في ايطاليا.

1- http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/InternationalRelation date : 18/05/2017 à 19 :52.

كما يتواجد بالجزائر مقر اللجنة الإفريقية للطاقة(AFREC) التي تكمن مهمتها الرئيسية في ترقية *التعاون و التبادلات الإفريقية في ميدان الطاقة و كذا تنمية وتطوير الأسواق الإفريقية المتكاملة*.[1]

وعلى صعيد القارة الأمريكية اللاتينية، تعرف العلاقات تطورات جديدة مع منظمة البلدان اللاتينو الأمريكية للطاقة (OLADE).

كما تعد الجزائر من الدول المؤسسة لمنتدى الدول المصدرة للغاز، والذي انشأ سنة 2008 *بروسيا ، والذي يضم* 13 *دولة عضوا من بينها :الجزائر، ليبيا، قطر ،الإمارات العربية ،مصر*[2].

بالإضافة إلى أنها عضو في المنتدى الدولي للطاقة (IEF)، *و المنظمة الدولية للطاقات المتجددة*(IRENA).

أما في مجال التعاون الأوروبي فقد ساهمت الدبلوماسية الطاقوية للجزائر في تعديل *اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أجل ترسيخ التعاون المتبادل الذي يضمن مصلحة الطرفين، والذي يهدف بدوره إلى:*

- *التأهيل المؤسساتي والتشريعي و القانوني من أجل ضمان ترقية الاستثمارات و تنظيم النشاطات.*
- *التأهيل التقني و التكنولوجي.*
- *تطوير الشراكة بين الشركات الجزائرية و الأوروبية في ميادين البحث، الإنتاج، التحويل، التوزيع، وخدمات الطاقة و المناجم*[3].

المطلب الثاني: توجهات السياسة الطاقوية للجزائر وتأثيرها على الدبلوماسية الجزائرية:

عرفت الدبلوماسية الطاقوية للجزائر نشاطا مهما خصوصا في السنوات الأخيرة بعد انهيار أسعار النفط، وذلك منذ مطلع 2015 بغية إيجاد توافق بين الدول المنتجة لإعادة الاستقرار لسوق النفط، ولقد رمت في سبيل ذلك بكل ثقلها الدبلوماسي من أجل البحث عن توافق بين الدول المنتجة للنفط، يفضي إلى قرار بتسقيف الإنتاج لامتصاص الفائض في العرض، الذي أدى إلى انهيار الأسعار في السوق الدولية منذ منتصف عام 2014.

1- مجلة الطاقة والتعاون العربي، ***مرجع سابق الذكر***، ص.47.
2- ***المكان نفسه***.
3– ***المكان نفسه***.

وكان المهمة تبدو شبه مستحيلة في البداية، خاصة بعد فشل عقد قمة لأوبك عام 2015 والتي بادرت فنزويلا بالدعوة إليها، كما فشل اجتماع الدوحة في أفريل 2016 في الوصول إلى اتفاق لإعادة التوازن إلى السوق، بسبب ما قيل عن خلافات بين إيران والسعودية حول مسألة الحصص في المنظمة.

وبحكم اعتمادها شبه الكلي على عائدات الطاقة في اقتصادها، وضعت السلطات الجزائرية مسألة بحث توافق لتثبيت الإنتاج وحتى خفضه على رأس أولوياتها منذ مطلع عام 2015.[1]

وبدأت التحركات الدبلوماسية الجزائرية باتجاه دول من منظمة أوبك وخارجها مطلع عام 2015 من خلال المحطات التالية:

إيفاد رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة شهر فيفري 2015 وزير العدل السابق الطيب بلعيز إلى المملكة العربية السعودية، حيث سلم رسالة للملك سلمان بن عبد العزيز، تضمنت تنسيق المواقف لمواجهة انهيار سوق النفط.

كما التقى بلعيز خلال الزيارة بوزير البترول والثروة المعدنية السعودي السابق، علي بن ابراهيم النعيمي، لبحث نفس الملف حيث تعد السعودية أكبر دولة منتجة داخل أوبك ولها نفوذ كبير على قراراتها.

كما أوفد رئيس الجمهورية وزير الطاقة السابق يوسف يوسفي، إلى رئيس أذربيجان التي تعد قوة بترولية جهوية هامة في القوقاز الذي سلمه رسالة حول نفس الملف.

وتطرق مضمون رسالة الرئيس بوتفليقة إلى ضرورة التشاور بين الدول المنتجة للنفط سواء أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك أو الدول غير الأعضاء حول وضع السوق الدولية.

من جهته بحث الوزير الأول عبد المالك سلال، خلال مشاركته في قمة الاتحاد الإفريقي بأديس بابا مطلع عام 2015 مع رؤساء البلدان الأعضاء في جمعية منتجي البترول الأفارقة (APPA) ملف أسعار النفط، ويتعلق الأمر بكل من نيجيريا والغابون وأنغولا والكونغو وغينيا الاستوائية.

1– فاطمة شمنتل، **" بناء الأمن في المنطقة، التحدي الأول للدبلوماسية الجزائرية"**، على الرابط:
http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/74415 بتاريخ: 26 / 02 / 2017 على الساعة: 18.55.

وكانت تلك التحركات بعد فشل كل محاولات جمع أعضاء منظمة أوبك في عقد اجتماع لبحث وقف انهيار أسعار النفط والتي كانت آنذاك في مسار تنازلي بدأ في منتصف عام 2014.

وفي تلك الفترة زار الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، الجزائر في 13 جانفي 2015 ضمن جولة لدول نفطية في المنطقة.

وأعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو خلال تلك الزيارة أنه فشل في الحصول على إجماع بين الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط" أوبك "لعقد اجتماع طارئ للمنظمة.

وبعد تلك الانتكاسة عقدت أوبك اجتماعا لها في الدوحة، في أفريل 2016 لكنه فشل في إيجاد توافق حول تثبيت الإنتاج، بسبب إصرار إيران الخارجة لتوها من حصار اقتصادي على استثنائها من القرار بشكل أثار حفيظة السعودية، في ظل خلافات سياسية حادة بين البلدين حول ملفات عدة في المنطقة، وبعد فشل اجتماع الدوحة، استأنفت الجزائر تحركاتها الدبلوماسية لاستضافة اجتماع غير رسمي لمنظمة أوبك، على هامش المنتدى الدولي للطاقة الذي تقرر عقده بالجزائر، وكانت هذه التحركات في كل الاتجاهات، وكان أهمها جولات مكوكية لوزير الطاقة نور الدين بوطرفة مطلع شهر سبتمبر إلى دول مثل إيران وقطر وروسيا، كما التقى خلالها وزير النفط السعودي في باريس في لقاء ثلاثي ضم أمين عام منظمة أوبك محمد باركيندو والذي زار الجزائر بعدها وأعلن تفاؤله بنتائج الاجتماع.

كل هذه التحركات أدت في النهاية إلى عقد منتدى الدولي 15 للطاقة بالجزائر أيام 28 27 سبتمبر 2016 بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، والذي جمع ممثلين عن 52 بلد ا من بينهم وزراء و مسؤولون عن 28 شركة نفطية وغازية[1]، حيث قام الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال ومعه وزير الطاقة نور الدين بوطرفة بعدد كبير من اللقاءات على هامشه، مع وزراء نفط داخل أوبك وخارجها وخاصة بين السعودية وإيران لتقريب وجهات النظر مؤكدا في كلمته الافتتاحية أن الوضع الحالي لا يخدم أي دولة في العالم.[2]

ولقد حضر هذا المنتدى 20 وزيرا للطاقة من مختلف دول العالم.

1- أنظر الملحق رقم 01.

2– كلمة الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال عند افتتاح أشغال الملتقى الدولي للطاقة على موقع الإذاعة الجزائرية، على الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160927/89053.html تاريخ: 2017/05/18 على الساعة: 20:16.

وسادت أجواء التشاؤم، خلال انطلاق منتدى الطاقة الدولي بشأن إمكانية حصول توافق داخل الاجتماع غير الرسمي للمنظمة، لكن اللقاء خرج بقرار تسقيف الإنتاج بين 32.5 و 33 مليون برميل يوميا وتحول إلى اجتماع استثنائي.

وأدى إعلان القرار، إلى ارتفاع محسوس لأسعار الخام في السوق الدولية قدرت بنسبة 6 بالمائة .

وفي هذا الصدد وصف الخبراء الاقتصاديون القرارات المتخذة في اجتماع الجزائر بتتويج الحنكة الدبلوماسية الجزائرية التي جمعت وجهات نظر مختلفة الأطراف في الحدث الاقتصادي العالمي، وكشهادة ميلاد ثانية لمنظمة البلدان المصدرة للبترول الأوبك وان الفضل يعود للحنكة الدبلوماسية الجزائرية.

و اعتبر الخبير الاقتصادي كمال رزيق، أن هذه القرارات جد جريئة، ولم يكن من المنتظر أن تتخذ في الجزائر و ذلك بفضل الدبلوماسية الجزائرية.[1]

من جهته، صرح الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول قائلا : إن القرارات أتت بايجابيات لأن البترول قد ارتفع سعره بقليل، و أن كل دولار ينزل من البرميل فيه خسارة للجزائر بقيمة 60 مليون دولار.[2]

وبمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية والمصادف لثامن أكتوبر من كل سنة أكد الخبير الاقتصادي أحمد حمادوش أن الدبلوماسية الجزائرية اقتصاديا تمثلت في الخروج من سيناريو محسوم باستعمال أوراق ضاغطة واستراتيجية الفاعلين ونظرية الألعاب إلى قرارات تخدم توجهات استراتيجية تخدم الجميع والنتيجة ستحسب بالدولارات.[3]

أما على مستوى المشاريع الكبرى المراهن عليها في أحداث التكامل الإقليمي والاتصال فقد قطعت الجزائر أشواطا مهمة مثل:

سعي الدبلوماسية المستمر إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وإقامة الشراكات المربحة مع بعض البلدان في إطار خدمة برامج التنمية الوطنية المستدامة بكل أبعادها، وفي هذا الإطار

1– عبد الرحمان مبتول، الإذاعة الجزائرية، الجريدة الإخبارية الثانية السبت2016/09/29.
2– المكان نفسه.
3– أحمد حمادوش، الإذاعة الجزائرية، الجريدة الإخبارية الثالثة السبت2016/10/08.

يمكن الإشارة إلى منتدى إفريقيا للاستثمار والأعمال الذي استضافته الجزائر أيام 3 ، 4 و5 ديسمبر 2016.[1]

ولقد أكد وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية عبد القادر مساهل، الأهمية التي توليها الجزائر للبعد الاقتصادي في شتى مجالاته في السياسة الخارجية للجزائر، وذلك من خلال تعميق الرؤى مع كافة شركائها الدوليين وكذا تحديث أدوات تجسيدها، كما أن الدبلوماسية الاقتصادية خاصة النفطية منها ساهمت في التصدي والتكيف مع مختلف الصدمات المتتالية للأزمات المالية النفطية العالمية، كما أن مسار الجزائر من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف قد ساهم في عودتها إلى الساحة الدولية بقوية ومكنها من لعب أدوار إقليمية هامة خصوصا في الساحل ودول الجوار.[2]

تأثير الدبلوماسية الطاقوية للجزائر على الدبلوماسية العامة:

يمكننا القول أن الدبلوماسية الطاقوية للجزائر تعتبر جزءا من الدبلوماسية الجزائرية العامة، إلا أنها تعتبر مهمة جدا وفاعلة فيها، ويمكننا الرجوع في هذا الإطار إلى ما قامت به الجزائر في إطار تحقيق الاستقلال الكامل والسيادة التامة على الثروات الطبيعية للجزائر ليس فقط من أجل الحفاظ عليها للأجيال القادمة ولكن أيضا تثمينها والسعي إلى الدفاع في إعطاء سعر عادل وقيمة حقيقة لها في السوق الدولية، إضافة إلى استغلال هذه الثروة في تنمية الشعوب وهو ما تسعى إليه الجزائر دوما، على عكس المملكة العربية السعودية التي تدافع عن الحصة داخل سوق النفط العالمية، لأن لديها الاحتياط الهائل من النفط، فالمهم بالنسبة لها هو البيع بكمية كبيرة حتى وإن كان السعر منخفضا، فالهدف بالنسبة لها ولبعض دول الخليج هو الحد من دخول فواعل آخرين إلى السوق الدولية المتعلقة بالنفط (الغاز الصخري الأمريكي على سبيل المثال)، عكس الجزائر التي كما قلنا تسعى إلى تثمين الأسعار واستعمالها في سياستها الخارجية.[3]

1– مصطفى بوطورة، البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية، على الرابط:
http://sawtalahrar.net/index.php/%D8%A3%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%85/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9 بتاريخ: 2007/03/23 على الساعة: 20:30.

2– عبد القادر ممساهل، الدبلوماسية الاقتصادية أولوية للجزائر، على الرابط:
http://alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=61979 بتاريخ: 2017/03/24 على الساعة: 20:55.

3- مقابلة مع الأستاذ عبد القادر طافر، دبلوماسي جزائري سابق لدى الاتحاد الأوروبي، الأحد 30 أفريل 2017، بمقر مكتبه الكائن ببن عكنون، على الساعة 11:00 صباحا.

فسوق المبيعات الجزائرية في هذا المجال معروف وزبائننا معروفين وتربطنا معهم علاقات طيبة، وفي مجال الغاز فلقد كان هدف الجزائر دائما التوقيع على عقود طويلة المدى مع زبائنها، والجزائر تسعى الآن إلى إعادة بعث المفاوضات مع الدول التي ستنقضي آجال عقودها، لأن العقود الممتدة إلى 25 سنة لم تعد مقبولة الآن، والحد الأقصى المعمول به هو عقود تمتد إلى 15 سنة، وهنا يبرز عمل الدبلوماسية الطاقوية للجزائر.[1]

إذا العامل الطاقوي، بالإضافة إلى الدبلوماسية الجزائرية المعروفة في الساحة الدولية استطاعت أن تحقق مسارا دبلوماسيا جيدا على الصعيد الإقليمي والعالمين وهو ما جعل من الدول خصوصا الأوروبية منها تتمسك في التعامل مع الجزائر لأن مصلحتها تقتضي ذلك باعتبار أن الشرق الأوسط وتركيا أوكرانيا تعيش حالة من عدم الاستقرار في هذه المرحلة ولقد سبق الحديث في الفصل الأول عن الدور الذي لعبته الدبلوماسية الطاقوية للجزائر داخل القارة الإفريقية وخارجها، واستعمال العائدات الطاقوية في مسح ديون العديد من الدول الفقيرة، واستغلال هذا العامل في مجال سياسة الانتشار، وما واجهها من تحديات في هذا الإطار.

[1]- المكان نفسه.

خلاصة الفصل الثاني:

مما يمكن استخلاصه من هذا الفصل، أن منظمة الأوبك تعتبر إحدى المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، التي لعبت دورا مهما في تحديد أسعار النفط في السوق العالمية، من خلال تحديد كميات الإنتاج، كما اتخذت عدة قرارات تمثل أهمها في عملية الحظر على شحنات النفط الخام المصدرة نحو الغرب دعما للقضية الفلسطينية سنة 1973، كما قررت عام 2000 خفض إنتاجها بغية رفع الأسعار، وهو ما تحقق، حيث ارتفع سعر البرميل من 35 دولارا إلى 50 دولارا للبرميل، وتحقق ذلك مرة أخرى بعد اجتماع الجزائر الاستثنائي الذي سنعود إليه خلال هذا الملخص.

تواجه منظمة الأوبك عدة تحديات ومن بينها، عجزها عن ضم كل الدول المنتجة للنفط خاصة روسيا التي تحتل المرتبة الثانية بعد السعودية في الإنتاج، ومن بين التحديات أيضا غياب الإجماع داخل المنظمة، ففي حين تدعو بعض الدول ومن بينها الجزائر وفنزويلا والإكوادور إلى الالتزام بنظام الحصص المقررة لتثمين أسعار النفط، نجد دول الخليج وعلى رأسها السعودية والإمارات العربية المتحدة تصر على إغراق السوق بالنفط، بهدف خفض سعره، وإزاحة النفط الصخري الأمريكي، يضاف إلى جملة التحديات، الخلافات البينية وصراع النفوذ في منطقة الشرق الأوسط وصراع الزعامة بين كل من السعودية وإيران على وجه الخصوص، (اليمن وعاصفة الحزم، الحرب السورية، والأزمة العراقية...).

كما تواجه المنظمة أكبر تحد في العصر الحديث، والمتمثل في التحدي البيئي، وتوجه الدول إلى الاستغناء تدريجيا عن الوقود الأحفوري الملوث للبيئة، والانتقال إلى استعمال الطاقات البديلة المحافظة على البيئة، خاصة بعد إمضاء أغلب الدول على عدة اتفاقيات دولية في هذا المجال(اتفاقية الأرض، اتفاقية كيوتو للمناخ، مؤتمر باريس للمناخ...).

لعبت الدبلوماسية الطاقوية للجزائر دورا محوريا داخل المنظمة، من خلال المساهمة الفعالة في إنشاء في إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID)، والذي جاء بهدف تحقيق التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب، وتقديم مساعدات للدول الأكثر فقرا في العالم، كما يهتم الصندوق بصورة رئيسية بتعزيز التعاون المالي بين الدول الأعضاء والدول النامية.

كما كان لها دورا رياديا في حل الخلافات البينية وتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف، باعتبارها الدولة الوحيدة داخل المنظمة التي لديها علاقات جيدة مع مختلف الأطراف.

الدبلوماسية الطاقوية للجزائر كانت فعالة حتى خارج منظمة الأوبك، وذلك من خلال تعزيز التعاون وتنسيق السياسات النفطي داخل منظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط (OAPEC)، وذلك من خلال دعم وتنمية علاقاتها واتصالاتها مع العالم الخارجي، وطرح المفهوم العربي حول قضايا الطاقة والتنمية في مختلف المؤتمرات والملتقيات الدولية، ومنها منتدى الطاقة الدولي، والمركز الياباني للتعاون البترولي (JCCP)، وكذا مؤتمر التعاون العربي الصيني، والمشاركة الدائمة في ندوة أكسفورد للطاقة منذ 1979 إلى يومنا هذا، وتعد الجزائر من الدول المؤسسة لمنتدى الدول المصدرة للغاز والذي أنشأ سنة 2008 ويضم 13 دولة.

كما كان للدبلوماسية الطاقوية الجزائرية عدة أنشطة خارج العلاقات المتعددة الأطراف وخارج المنظمات، وذلك في إطار العلاقات الثنائية الأطراف، وذلك من خلال تنسيق السياسات الطاقوية مع منظمة البلدان اللاتينو أمريكية (OLADE)، كما أنها تحتضن مقر اللجنة الإفريقية للطاقة (AFREC).

ومن بين الأدوار البارزة للدبلوماسية الطاقوية الجزائرية، هو قيامها بجولات مكوكية بين مختلف الدول المنتجة للنفط بغية التوصل إلى صيغة مشتركة لوضع حد لانهيار أسعار النفط الذي نزل من 150 دولارا للبرميل إلى 35 دولارا، وبعد جهود دبلوماسية كبيرة نجحت في التوصل إلى عقد المنتدى الدولي للطاقة أيام 27 / 28 سبتمبر 2016 بالجزائر والذي جمع ممثلين عن 52 بلدا من بينهم وزراء ومسؤولين عن 28 شركة نفطية، وتوصل الجميع إلى تسقيف الإنتاج بين 32.5 و 33 برميل يوميا، وتحول هذا المنتدى إلى مؤتمر استثنائي للأوبك بنيت عليه قرارات فيينا 1 وفيينا 2، وارتفعت الأسعار بنسبة 6%، ليصل سعر البرميل إلى 55 دولارا.

الفصل الثالث:

أهم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية

يسعى هذا الفصل إلى تحديد التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدبلوماسية الطاقوية للجزائر، ثم التطرق إلى الآفاق المستقبلية الطاقوية للجزائر من خلال الحديث عن تطور العلاقات الطاقوية الأوروبية، مع إبراز موضوع الطاقات البديلة والإمكانيات الطاقوية للجزائر في هذا المجال، وكيف يتم توظيفها في سبيل دعم الدبلوماسية الطاقوية للجزائر وصولا إلى محاولة تقديم قراءة لمستقبل الدبلوماسية الطاقوية للجزائر في ظل التحدي البيئي ومنتدى الغاز.

المبحث الأول:التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدبلوماسية الطاقوية للجزائر

المطلب الأول: التحديات الداخلية التي تواجه السياسات الطاقوية للجزائر

أولا : التحديات التي تواجه سوق الطاقة بالجزائر:

1 – تحدي الاستثمار الجيد في مجال النفط لتحقيق الفوائد التالية:[1]

– تأمين فرص عمل لأيدي وطنية، وتكوين كادر فني وعلمي مؤهل تأهيلا عالي الاختصاص.

– توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين القطاعات الاقتصاد الوطني، من خلال إقامة عملية التجانس والترابط مع العديد من المشاريع (تكرير النفط، الأسمدة ،الكهرباء وتوفير الوقود).

– تحقيق إيرادات من القطاع الأجنبي.

– تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات، التي تدخل فيها تكنولوجيا الصناعات المتطورة ويستوردها العالم بكثافة.

–تشكل الزيوت النفطية أفضل أنواع الزيوت المستخدمة في عملية التشحيم أو التزييت نظرا لنوعيتها السليمة و أسعارها المشجعة، إضافة إلى الصفة العازلة لزيوت البترول تجعل

1 -Etinne Dalemont ,**le pétrole**, édition refondue ,1979,pp 19-20.

منها أحد أهم الاستخدامات في عالم (المحولات، و الكابلات،و عملية وصل الأسلاك تحت الأرض).

2- تحدي تراجع إنتاج النفط والغاز:

لأن الحقول النفطية مهما كانت كبيرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية، و للمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة.

فللجزائر تعتبر غنية بموارد النفط والغاز، سواء التقليدي منها أو غير التقليدي(الغاز الصخري) ويُقدَّر احتياطي الجزائر المؤكد من النفط بحوالي 12.2 مليار برميل، أي ثالث أكبر احتياطي في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا، ومع 4.5 تريليون متر مكعب(حوالي 160 تريليون قدم مكعب) من احتياطي الغاز الطبيعي التقليدي المؤكد، تحتل الجزائر المرتبة العاشرة في العالم والثانية في إفريقيا بعد نيجيريا.[1]

أمَّا أرقام الغاز الصخري فهي غير أكيدة لكون التنقيب لا يزال في مراحله الأولى، لكن تقدير إدارة معلومات الطاقة الأميركية (Energy Information Administration EIA) يفيد بأن الجزائر تحوز على نحو 20 تريليون متر مكعب (706 تريليون قدم مكعب) و 5.7 مليار برميل من الموارد القابلة تقنيا للاستخراج[2].

ورغم هذه الثروة إلا أن إنتاج النفط والغاز بلغ ذروته عامي 2005 و 2007 على التوالي وسجل تراجعًا ملحوظا منذ تلك الفترة، وقد سجل ارتفاعا لكنه نسبي ومؤقت عام 2014 حسب ما أوردته مصادر BP الإحصائية للطاقة العالمية، إلا أنه تراجع من جديد مع سنة 2015، هذا التراجع قابله ارتفاع في الاستهلاك المحلي، فعلى سبيل المثال ارتفع إنتاج الغاز بنسبة 22% بين عامي 2013 و 2014 ، قابله ارتفاع في الاستهلاك المحلي بنسبة

1 - BP, "**Statistical Review of World Energy**", BP, June 2016 https://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/energy-economics/statistical-review-2016/bp-statistical-review-of-world-energy-2016-full-report.pdf date: 19/05/2017 à 21:28.

2 - Energy Information Administration, "**Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 /Countries Outside the United States**", EIA, 13 June 2013 http://energieclimat.hypotheses.org/16405 date: 19/05/2017 à 22:01.

12.4% خلال الفترة نفسها، كما تراجعت قدرة الإنتاج سنة 2015 بـــ 0.4 مقارنة بـــ 2014، وقابله ارتفاع في الاستهلاك قدر بـــ 5.8 لسنة 2015. [1]

3- تحدي إصلاح المنظومة المالية والبنكية وتوفير المناخ المناسب للاستثمار:

وهذا لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من دور هام ومؤثر في صناعة البترول في الجزائر، حيث تعتبر هذه الاستثمارات الركيزة الأساسية لصناعة البترول وتبرز أهميتها فيما يلي:

-ضعف المدخرات الوطنية ، وعدم توافر رأس المال الوطني للقيام بهذه المهام.

-ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التأكد من مردودية هذه الاستثمارات خاصة في مرحلة البحث والاستكشاف الأولية، الأمر الذي تحجم عنه الاستثمارات الوطنية المتاحة.

-احتياج صناعة البترول لتكنولوجيا حديثة ومتطورة وكثافة في رأس المال ، حتى تقلل من درجة المخاطرة ،وهذه التكنولوجيا لا يمكن توافرها بالإمكانيات والموارد المحلية حيث أنها مكلفة إلى حد كبير.

-احتياج صناعة البترول إلى مهارات فنية وبشرية عالية وخبرات متخصصة خاصة في مراحل البحث والاستكشاف[2].

4- تحدي ترشيد و تخفيض استهلاك الطاقة في ظل ارتفاع الأسعار:

إن ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير و إيجاد بدائل للطاقة، و عند وجود هذا البديل فإنه من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه حتى لو انخفض سعره[3].

1 - BP, "**Statistical Review of World Energy**", BP, June 2016; IBID.

2- مصطفى بودرامة، " **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**"، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07-08 أفريل 2008.

3- ***المكان نفسه.***

5- تحدي إيجاد توافق بين الاحتياجات الطاقوية الوطنية وبين عمر الاحتياطات المؤكدة لكل نوع من أنواع المحروقات:

وذلك بتعديل نموذج الاستهلاك الطاقوي للجزائر، بهدف تحقيق معادلة الاستهلاك الطاقوي الوطني للغاز الطبيعي وغاز البترول المسال، والذي بدوره سوف يكون متقدما بخطوة عن استهلاك النفط و مشتقاته، خاصة وأن انبعاث غازات الاحتباس الحراري هي أقل بالنسبة للغاز الطبيعي.[1]

6- تحدي رفع إنتاج الغاز الجزائري والاهتمام بسوق الغاز:

وفي هذا الإطار أكدت الجزائر على لسان المدير العام لشركة سوناطراك عبد المؤمن ولد قدور أن الجزائر ستبقي على مستوى صادراتها من النفط و الغاز مع ضمان تموين السوق الوطنية، كما ستبقي على مخططها للتنمية ما قبل الإنتاج، لا سيما في المشاريع الهيكلية من أجل ضمان النمو و ذلك مقابل غلاف مالي يقدر بحوالي 70 مليار دولار أمريكي للفترة 2017-2021 و الذي يرتقب استثمار ما قيمته 8 ملايير دولار في العام في نشاطات الاستكشاف و الإنتاج، مع التقليص من التكاليف كأولوية من أجل جعل الاستثمارات المستقبلية أكثر ربحا وفيما يخص التنقيب فإن الجزائر سجلت نتائج جيدة، إلا أن الاستكشافات بقيت متواضعة مسجلة معدل 30 استكشافا بحجم متوسط منذ 2010 إلى 2017 فيما تبقى الاحتياطات جيدة.[2]

استعاد قطاع إنتاج الطاقة في الجزائر عافيته خلال السنوات الأخيرة، فيما عانت في وقت سابق من مشاكل في سبيل زيادة إنتاجها من النفط والغاز والمحافظة على استمراريته ، بعد انهيار الأسعار عالميا، وارتفلع إنتاج الجزائر المقدر من النفط لعام 2016 إلى 69 مليون طن من المكافئ النفطي، مقارنة بـــ 67 مليون طن عام 2015، وتتوقع الحكومة

1- Mastafa Mkideche, " **Le secteur des hydrocarbures: quelle contribution au développement économique et social de l'Algérie ?**" **,** revus Tiers-Monde, Numéro 83 , Volume 21, (1980), pp. 509-529

2- الإذاعة الجزائرية، **" الجزائر ستبقي على مستوى صادراتها النفطية و الغازية مع ضمان تزويد السوق الوطنية "**، على الرابط: http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20170427/110445.html بتاريخ: 2017/04/27 على الساعة: 21:43

الجزائرية ارتفاع الإنتاج إلى 75 مليون طن عام 2017 ونحو 82 مليون طن بحلول عام 2020.[1]

وسعياً منها إلى استقطاب المستثمر الأجنبي، عمدت الجزائر إلى تعديل قوانين الطاقة وجعلها أكثر جاذبية لشركات الطاقة الأجنبية ، كما عقدت سنة 2017 لقاء قمة مع الاتحاد الأوروبي للتعرف إلى أنسب طرق استقطاب الاستثمارات التي تحتاج إليها وزيادة مشاركتها في الأسواق العالمية، وفي هذا الإطار قال وزير الطاقة الجزائري نور الدين بوطرفة خلال القمة الثانية للاجتماع السنوي الثاني رفيع المستوى للحوار السياسي حول الطاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي المنعقد ببروكسل يوم الثلاثاء 11 أفريل 2017، قال إن قطاع الطاقة في الجزائر قد وضع مخطط تنمية لموارد المحروقات الذي سمح لأول مرة منذ عشر سنوات بمضاعفة الإنتاج في 2016 خاصة قطاع الغاز الطبيعي، كما أن النمو في الإنتاج خاصة الإنتاج الغازي سيتواصل بشكل مدعم على المدى المتوسط وأكثر مع ارتفاع في حجم صادرات الغاز الطبيعي وذلك بهدف تأمين تموين الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي.

وتعد إمكانيات الجزائر مهمة في مجال المحروقات إلا أنها تبقى غير مستكشفة نسبيا ويقدر عدد الأحواض الرسوبية بـــ 1.5 مليون كم، اثنان منها لم تخضع لأي عملية استكشاف وذلك بالجنوب الغربي وشمال الجزائر و في عرض البحر حيث يوجد 100.000كم غير مستكشفة[2].

7- تحدي الاندماج بين الشركات الوطنية الجزائرية والشركات المتعددة الجنسيات:

1 – أنظر: مجلة فوربس الأمريكية على الرابط:
http://www.forbesmiddleeast.com/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B4-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/ بتاريخ: 15/05/ 2017 على الساعة: 21:23.

2 - وكالة الأنباء الجزائرية، " **الجزائر تكشف من عمليات الاستكشاف لتعزيز مكانتها كفاعل "موثوق" في السوق العالمية** "، على الرابط: http://ar.aps.dz/economie/41853-%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D9%83%D8%AB%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%83%D8%B4%D8%A7%D9%81-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D9%85%D9%88%D8%AB%D9%88%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9 بتاريخ: 17 / 04/ 2017 على الساعة/ 14:40 .

وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج الجيدة ومنها:

أ - إن الاندماج يؤدي إلى زيادة حجم الشركات النفطية، والذي يؤدي بدوره إلى خفض التكاليف و الحصول على حصة أكبر في السوق و على رأس مال لبناء وحدات إنتاجية كبيرة.

ب - الحصول على احتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت احتياطات بعض الشركات النفطية الكبيرة، و الحصول على احتياطات بتكلفة منخفضة و احتمال تخفيض تكاليف البحث عن احتياطات جديدة في المستقبل بسبب قلة عدد الشركات التي تتنافس في ما بينها للحصول على امتيازات للبحث و التنقيب عن النفط.

ج – إن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط ستؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرا من خلال عمليات الاندماج الواسعة[1].

8- تحدي تعويض العجز في الميزان التجاري:

وذلك بسبب الاستمرار في ارتفاع الإنفاق الحكومي، دون الأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين السياسة المالية والتنمية المستدامة، والنتيجة وجود عجز في الميزان التجاري للمرة الأولى منذ أكثر من 15 سنة.

وتفيد التوقعات بأن الجزائر بحاجة إلى أن يصل سعر النفط إلى 120 دولارا لكي تعدل ميزانيتها، فقد تراجعت عائدات تصدير النفط والغاز من 70.6 مليارًا عام 2012 إلى 65.3 مليار دولار أميركي عام 2013 ، مع أن أسعار النفط تجاوزت 100 دولار حينها.[2]

1- مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07-08 أفريل 2008.

2 - International Monetary Fund, "**Algeria 2013 Article IV Consultation**" , IMF, February 2014 http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1432.pdf. date: 15/05/2017 à 19:30.

9- التحدي الأمني:

حيث عرف الوضع الأمني في الجزائر عدة اضطرابات خصوصا في تسعينيات القرن الماضي، ولعل الاعتداءات الإرهابية الأخيرة على مجمع غاز تيقنتورين بعين أمناس، في شهر جانفي 2013 ، والذي تسبب في توقف الشركتين الأجنبيتين العاملتين في الحقل، شركة "بريتيش بتروليوم" البريطانية و"شتات أويل" النروجية أشهرا عدة عن العمل في الجزائر إلى حين التأكد من سلامة المنشآت. وتخوفت الشركات النفطية العالمية الأخرى من العمل في الجزائر وانعكس هذا الخوف على رفع سقف شروطها التعاقدية معها ، هذا بالإضافة على حادثة قطع رأس السائح الفرنسي، في شهر سبتمبر 2014، هذين الحادثين ذكوا الأسرة الدولية بهشاشة الوضع الأمني في شمال إفريقيا وفي الجزائر، ولذلك تواجه شركات النفط تخوفات من تكرار سيناريو العشرية السوداء مما جعلها تتردد في الاستثمار في الجزائر.

10- تحدي تراجع مداخيل الدولة : وفي هذا الصدد لابد من التفكير بصفة جدية في الخروج من سياسة الإنفاق العمومي واستبدالها بالنجاعة الاقتصادية المبنية على الاستثمار في القطاعات المنتجة، وترشيد النفقات والتحكم في الموارد وخلق الثروة و محاربة الغش واسترجاع أموال الناشطين في السوق الموازية و التي بلغت ما يقارب 3.700 منها 700 إلى 1.000 مليار تمثل فائضا ثم إدماجها في القنوات البنكية بهدف استغلالها في الاقتصاد الوطني.[1]

11- تحدي نضوب النفط: وذلك من خلال الاستثمار في الطاقات البديلة كالطاقة النووية، وكذا تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

ثانيا : التحديات التي تواجه الدبلوماسية الطاقوية للجزائر :

1 - تحدي السيطرة على منابع النفط خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بالضغط على الدول المنتجة بكل الوسائل وتلجأ إلى استخدام التجسس الاقتصادي

1- للمزيد: تصريح الوزير الأول عبد المالك بعد مصادقة مجلس الوزراء على قانون المالية 2015
http://www.mondeadm.com/%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE.html بتاريخ: 2017/05/01 على الساعة: 22:30.

والصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية لاقتصادها، حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط،وهي تقدم دعما لشركاتها النفطية[1].

2 - تحدي استغلال الدول المتقدمة للدول النامية ومنها الجزائر، وذلك أثناء الأزمة النفطية التي تمر بها، لأن الدول المتقدمة لديها القدرة على استيعاب التاريخ و التعامل معه والتأثير على جغرافية الأحداث، مما جعلها تتمتع بقدرة فائقة على إدارة الأزمات الدورية،وتوظيفها توظيفا لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل، بما يعمل على تعميق هذا التقسيم وفق ما يخدم مصالحها، و ينقل الأزمة كلية إلى الدول النامية و التي تتأثر سلبيا بشدة لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فان انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري[2].

3 - تحدي القرارات السياسية المتخذة من طرف الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وما تعلق بتقلب أسعار الدولار الذي ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.

4 - تحدي جلب المستثمر الأجنبي، وذلك من خلال نشاط البعثات الدبلوماسية الجزائرية داخل دول الاعتماد، لأن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف.

5 - تحدي الاستثمار في مجال الطاقة خارج الجزائر، وذلك بتوجيه نشاط السياسة الخارجية في هذا المجال إلى الاستثمار خارج الجزائر، إذ أن البترول و الغاز يلعبان دورا فعالا في تمويل الاقتصاد الوطني خاصة ظل عدم استقرار الأسواق العالمية للطاقة وقلة العرض العالمي هذا الوضع يحتم على الجزائر أخذ هذه الأبعاد الدولية ضمن أولويتها ، من خلال توسعة أسواقها من جهة و البحث عن مصادر جديدة للطاقة خارج الجزائر في إطار الشراكة الدولية من جهة أخرى.

1– فتوح أبو ذهب و صادق هيكل، **التجسس الاقتصادي والصناعي وموقع العالم العربي**، سلسلة دراسات اقتصادية، (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 03، (2001)، ص. 29.

2- مصطفى بودرامة، **مرجع سابق.**

6 – تحدي التبعية للأسواق العالمية، ولتفادي هذا العامل، ينبغي تنويع الأسواق الخارجية، وذلك من أجل إعادة التوازن الإقليمي للصادرات، تفاديا لمخاطر التبعية، إضافة إلى توجيه المنتجات نحو الأسواق الأكثر ربحا و الأقل تكلفة، فحصة الصادرات نحو الأسواق الأفريقية و الأسيوية تبقى هامشية نسبيا، وتعتزم الأرجنتين استيراد الغاز من الجزائر، وهو ما بحثته وزيرة العلاقات الخارجية والديانة الأرجنتينية سوزانا مالكورا، خلال زيارتها الأخيرة للجزائر فيفري 2017، بسبب الأزمة التي تمر بها بلادها.[1]

المطلب الثاني:التحديات الخارجية التي تواجه الدبلوماسية الطاقوية داخل منظمة الأوبك وخارجها.

تواجه الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية العديد من التحديات داخل منظمة الأوبك وخارجها، باعتبار أن سعر برميل النفط لم يكتسب بعد المكانة اللازمة ولم يتجاوز إلى حد الساعة صفة الهشاشة التي اتسم بها خلال الثلاث 03 سنوات الأخيرة، وهذا ما أدى بالوكالة الدولية للطاقة في تقريرها الصادر يوم 14 مارس 2017 بدعوة الجميع إلى مزيد من التريث والاتزان والصبر الشديد وضبط ردود الأفعال حيال تأرجح سعر البرميل، لأن تحقيق فكرة التوازن في الأسعار والأسواق هي عملية بطيئة وتحتاج إلى مزيد من الوقت لتحقيقها.

وهذا ما تجلى بما سمي بمسار الجزائر الذي تجسد من خلال عمل كبير قام به وزير الطاقة السابق السيد يوسف يوسفي، ومن بعد الانطلاقة القوية في لقاء الجزائر التاريخي بقيادة وزير الطاقة الحالي السيد نورالدين بوطرفة، ثم تعزز من خلال لقائي فيينا في نهاية نوفمبر من خلال الاتفاق داخل أسرة الأوبك، وفي بداية ديسمبر الاتفاق بين الدول الأعضاء داخل الأوبك والدول خارج منظمة الأوبك.

ولمواجهة مختلف هذه التحديات يرى الخبير الطاقوي مهماه بوزيان أن الجزائر بحكم دورها الفعال داخل منظمة الأوبك وخارجها، بإمكانها بعث التفكير جديا داخل المنظمة

1– للمزيد أنظر: الأرجنتين تطلب استيراد الغاز من الجزائر على الرابط: http://algeriatimes.info/story-z1759224 بتاريخ: الثلاثاء 14 /03/ 2017.

وداخل المجتمع الدولي لبناء ما أسماه بعناصر الإدراك، وذلك وفق أربع مسارات وآليات وهي:[1]

آلية الإدراك: بناء عوامل الإدراك في السياسة الخارجية لدول الأوبك.
آلية مسار اليقظة: بناء التوافق (آلية التوافق).
آلية التجديد ← بناء أوبك جديدة.
آلية التفعيل ← تجسيد هذا البناء.

I. آلية الإدراك: بناء عوامل الإدراك في السياسة الخارجية لدول الأوبك:

وذلك من خلال التجند بصفة جدية لأخذ التحديات 18 (الثمانية عشر) على محمل الجد وذلك من خلال تحديد آلية الإدراك، وبناء عناصر الإدراك.

- **تحديد آلية الإدراك:**

وذلك بتشخيص مختلف التحديات خاصة تحدي سلاح الموارد وسلاح النفط على وجه الخصوص، النفط لم يعد ينظر إليه في السياسة الدولية كمصدر طاقة وفقط، وإنما كأداة قوة وعنصر تمكين للتمدد في جغرافيا السياسة.

وهنا نلتفت قليلا إلى الوراء، فمع بروز تكتلات الدولة الوطنية وسعيها لتأميم الموارد برزت فكرة كولونيالية جديدة مع بداية سبعينيات القرن الماضي: " **تحييد الموارد** " في مقابل " **تأميم الموارد**".

فعائدات النفط تعد متفردة من حيث كميتها وقابليتها للزوال، وكذلك في خصائصها السرية، وتمكن الدول من التغلب على اعتمادها على الإيرادات الضريبية، لكنها في نفس الوقت تجعلها عرضة **للمرض الهولندي*** وبعبارة أخرى، تنضب القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الدول المصابة بهذا المرض ، ولقد سمحت هذه الخصوصية على مدى السنوات الثلاثين الماضية لبعض الحكومات خصوصا في الدول المتخلفة أو السائرة نحو النمو الحفاظ

1- مقابلة مع د/ مهماه بوزيان، خبير في الطاقة، 05 أفريل 2017، مقر مكتبه، وزارة الشبيبة والرياضة، 11:00 صباحا.

* **المرض الهولندي(Dutch Disease)** : وهو اسم لحالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي خلال الفترة 1900 – 1950، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث مال الشعب إلى الترف والراحة وآثر الإنفاق الاستهلاكي البذخي، فكان أن دفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج، فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي.

على السلطة لقدرتهم على إخفاء جزء كبير من عائدات النفط وشراء السلام الاجتماعي بواسطة السياسات الضريبية المواتية و الإعانات العامة الكبيرة، البرامج الاجتماعية ،[1] كما برز إلى جانب مفهوم المرض الهولندي، مفاهيم أخرى مثل " **نقمة الموارد** "[*] لوجود علاقة ارتباط قوية بين الموارد الطبيعية الوفيرة و النمو الاقتصادي البطيء

ومن خصائص هذه الدول:

- اعتمادها الكبير على مورد واحد للدخل.
- انخفاض معدلات الادخار.
- ضعف معدلات التنمية و النمو الاقتصادي.
- التذبذب في الإيرادات من المورد.

كما تعمل الحكومات على إخفاء بيانات مكاسبها من النفط ، ليكون من السهل الحصول على جزء من الإيرادات فـي تمويل مشاريع سياسية خاصة ، أو التصد ي لعقوبات دولية يكون الهدف منها القضاء على النظام الحاكم.[2]

وكان آخرها النظرية التي روج لها الكاتب الأمريكي " توماس فريدمان " Thomas Friedmen [*] في القانون الأول والثاني لسياسة البترولية ومفادها: **كلما انخفض سعر البترول كلما زادت خطوات مسيرة الحرية** ، ولعل الكثير لم ينتبه إلى تزامن انخفاض أسعار النفط مع تأجيج ما يسمى ب " ثورات الربيع العربي ".

1– رقية الكمالي، " **لعنة النفط والمرض الهولندي** "، على الرابط:
http://altagreer.com/%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%84%D9%86/ بتاريخ: 2017/04/24 على الساعة: 02:44.

[*] **نظرية نقمة الموارد:** ترتكز هذه النظرية على فكرة مفادها أن الموارد الوفيرة تشكل لعنة على الاقتصاد أكثر من كونها نعمة ، و قد كانت هذه الفكرة محل نقاش في فترة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين ، إلا أن مصطلح لعنة الموارد الوفيرة استخدم لأول مرة عام 1993 بواسطة ريتشارد أوتي و ذلك أثناء وصفه للوضع الاقتصادي للدول الغنية بالموارد المعدنية لكنها لم تحقق تقدما اقتصاديا أو تنمية حقيقية.

2– حسين أحمد الجلبي، " لعنة الموارد "، على الرابط: http://www.hdf-iq.org/ar/2010-12-01-13-54-53/news/964-%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF.html بتاريخ 2017/03/06 على الساعة: 00:10.

[*] **Thomas Loren Friedman**: né le 20 juillet 1953 à St. Louis Park dans le Minnesota aux États-Unis, est un journaliste américain, auteur et triple lauréat du prix Pulitzer.

وكان من المفروض تعميق العمل بهذه الآلية، آلية اليقظة حتى تكون بالفعل هي المسلك الذي يمد أسرة الأوبك بعناصر الإدراك للتمكن من بناء آلية إدراك حقيقة وفعالة وفي مستوى التحديات الخطيرة المقبلة.

- **بناء عناصر الإدراك:** [1]

أولا: المتعلقة بتوجهات السوق الطاقوية عامة والنفطية خاصة:

1 – محدودية عمل امتصاص الفائض القائم على مستوى الأسواق النفطية، نظرا لضعف الطلب عليه وهذا نتيجة لعدم حدوث انتعاش محسوس في وتيرة نمو الاقتصاد العالمي والتراجع المتواصل على مستوى السوق الصينية والهندية.

2 – التوجه الحاصل في مراكز الثقل على مستوى الأسواق النفطية منذ عشرية من الزمن والتحول العميق من الأقطاب المتمحورة حول الخام إلى الأقطاب الجديدة المتمحورة حول الصناعات البتروكمائية.

3 – التحول من سيطرة النفط نحو تبؤ الغاز الطبيعي لهرم الاستهلاك في المصادر الطاقوية آفاق سنة 2035 مع المزيد من الحضور للفحم، أو الغاز الصخري.

4 – الاهتمام بمجال الطاقات المتجددة والتركيز على الفعالية الطاقوية واستعمال الطاقة والتكنولوجيات الذكية، أي التحول من " الميغاواط " إلى " النيغاواط "، وأيضا حضور الإبداع وفعالية ذلك حتى بالنسبة لحقول الطاقات الأحفورية على سبيل المثال، وذلك من خلال الاعتماد على النموذج المبني على الاستهلاك المكثف للطاقة.

5 – تحسين مردود الحفر وآلات الحفر في الحقول التقليدية حتى مع أسعار متدنية للنفط في حدود 25 دولار للبرميل.

6 – التحدي المناخي.

ثانيا: عناصر الإدراك المتعلقة بـــ " نماذج الأعمال الطاقوية ":

1 – محدودية النماذج الحالية بالنسبة للشركات النفطية العالمية القائمة (على مستوى تقاسم الأرباح، تغطية فوائد القروض البنكية،...).

1– مهماه بوزيان، ***مرجع سابق الذكر.***

2 – التراجع في الاستثمارات في مجال الاستكشاف والاستغلال والإنتاج في السنتين المنصرمتين (2015- 2016).

ثالثا: عناصر الإدراك المتأتية من الحالة الأمريكية (حضور الولايات المتحدة الأمريكية):

1 – ميزان الدولار مقابل سلة العملات الأخرى.

2 – المخزونات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وأيضا لمجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) .*

3 – السياسة الطاقوية الأمريكية الجديدة (مزيدا من الحفر ومزيدا من الفحم)

4 – السياسة الخارجية الأمريكية التي تقوم على النفط، خاصة بعد تعيين الرئيس التنفيذي للعملاق النفطي الأمريكي لشركة إكسون ريكس تيلرسون وزيرا للخارجية**، بمعنى مزيدا من الحضور النفطي في العلاقات الدولية، وهو ما صرح به الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد اختياره له، حيث قال: **» أظن أنه هذا أصعب مما كان يعتقد، فقد قاد عمله بشكل رائع، كان يدخل دولة ويأخذ نفطها ثم ينتقل للدولة التالية ، لكن من الصعب التعامل مع هؤلاء السياسيين صحيح؟[1]«**

5 – حدوث اختلالات وعدم توازن في ميزان " البترودولار " القائم منذ منتصف أربعينيات القرن الماضي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وأيضا العودة القوية لروسيا في المعادلة الطاقوية العالمية.

---

* **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإنجليزية-Organisation for Economic Co-operation and Development)** واختصارهاOECD هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية (آنفا (OEEC)(التي يتزعمها الفرنسي روبير مارجولين ،للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة 'عمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير اوروبيه، وفي سنة 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

** **ريكس تيلرسون (Rex Tillerson):** سياسي، و رجل أعمال أمريكي، يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة إكسون موبيل النفطية سابقا، والتي تُعتبر خامس أكبر شركة أمريكية من حيث القيمة السوقية، ويُدير تيلرسون شركة إكسون موبيل منذ عام 2006، قلّده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وسام الصداقة عام 2012 ، ويشغل حاليا منصب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

1– خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على الرابط: https://arabic.cnn.com/world/2017/01/18/wd-180117-trump-tillerson بتاريخ: 2017/01/18 على الساعة: 20:00.

6 – النفط الصخري الأمريكي، وهنا ينبغي التنبيه بضرورية التعايش مع الطاقة الأحفورية الغير تقليدية من نفط صخري وغاز صخري.

إنه لمن الأهمية بمكان تطوير مقاربة التعايش بدلا من مقاربة الاستهداف: استهداف استخراج النفط والغاز الصخريين من الحضور في المشهد الطاقوي العالمي.

رابعا: عناصر الإدراك المتعلقة بعناصر القوة لدى الأوبك:[1]

1 – التوافق حول نمط جديد للمحاصصة.

2 – الالتزام التام بنظام المحاصصة.

3 – الانفتاح على أعضاء جدد، ونقل الحرب على الحصص " من الحرب والصراع بين الأعضاء " إلى " ربح حصص جديدة للمنظمة على مستوى الأسواق " من خلال ربح انضمام أعضاء جدد وتوسيع هياكل المنظمة، خاصة روسيا مثلما أشرنا إليه في الفصل الثاني.

4 – التنويع في النشاط من خلال إدخال التصنيع (الصناعات البتروكيمياوية) والغاز.

إذا هناك ثلاثة سيناريوهات:

1 – سيناريو القيادة والتأثير: (البرميل عند 70 دولار) ← تجسيد مسار الجزائر ← بناء النموذج الجديد للأوبك.

2 – سيناريو النجاح: (البرميل عند 60 دولار) ← نجاح أعمال لجنة المتابعة والتقييم ← بقاء تماسك الأوبك.

3 – سيناريو الانهيار: (البرميل أقل من 50 دولار) ← عودة التناقضات داخل الأوبك (عدم الأخذ بعناصر الإدراك).

II. آلية مسار اليقظة: بناء التوافق (آلية التوافق):

كانت البدايات جيدة من خلال وضع أولى اللبنات في تأسيس " آلية اليقظة " من خلال إنشاء " لجنة المتابعة والتقييم "، وهي اللجنة الخماسية التي التي تضم في عضويتها الجزائر وتأسست بموجب نص الاتفاق وكان عليها:

1 - مهماه بوزيان، ***مرجع سابق الذكر***.

- وضع ميكانيزمات فعالة وواقعية لقياس مدى التزام كل عضو في الاتفاق بحصته الجديدة المتوافق حولها.
- مراقبة هذا الالتزام على مدى ستة اشهر ورفع تقارير دورية للأمانة العامة.
- مراقبة مدى فعالية بنود الاتفاق في المضي نحو التوازن المنشود.
- اقتراح عناصر التعديل والجودة للاتفاق.

III. آلية التجديد ← بناء أوبك جديدة: وذلك من خلال

أولا: فتح العضوية لالتحاق أعضاء جدد من الأسرة الدولية المنتجة للنفط كالصين وروسيا

ثانيا: تجديد العقيدة الاقتصادية للأوبك.

ثالثا: التنويع في نشاطات الأوبك (الطاقات المتجددة، الغاز، الصناعات البتروكيماوية...).

رابعا: المحاصصة الشاملة (من خلال احترام الحصص، والتكامل في الأسواق).

IV. آلية التفعيل ← تجسيد هذا البناء.

إذا يمكننا القول بأن تحليل سياسة المحروقات في الجزائر يعني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية و السياسيةِ تفكيك كل المسار القائم، من خلال البحث عن المرتكزات التي تقوم عليها السياسة، و ما هي أهدافها الإستراتيجية في الأمدين المتوسط و الطويل، و الملاحظ أن المسار الذي انتهجته الجزائر منذ الاستقلا ل هو إيجاد حل سياسي و اجتماعي و تقني لإشكالية إستراتيجية تختصر في التساؤل الآتي:

ما هو حجم الإنتاج من المحروقات الذي يضمن في نفس الوقت الثلاثية التالية:

1)- تلبية الحاجيات الداخلية من الطاقة(الاستهلاك المحلي)

2)- فائض من الطاقة يوفر العملة الصعبة(التصدير)

3)- ضمان حق الأجيال المستقبلية من المحروقات(التنمية)

الإجابة على هذه الثلاثية أو المفاضلة بينها تشكل جوهر سياسة الطاقة في الجزائر منذ الاستقلال. [1]

1- مقابلة مع الأستاذ رابح حليس، صحفي مختص في الشؤون الاقتصادية، 06 أفريل 2017، مقر الإذاعة الجزائرية، 09:00 صباحا.

هذه الاقتراب من سياسة الطاقة في الجزائر يعني فهم هذه الإشكالية التي تعتبر حجر الأساس في كل سياسة التنمية الجزائرية العاملة على الاستجابة لطلب الاجتماعي مهما كانت الظروف .

و انطلاقا من هذه الثلاثية (الحاجيات الداخلية والفائض و المستقبل) يتم بناء إستراتيجية جزائرية على مدار عقود من الزمن، مع الإشارة إلى أن أهمية كل حد من المعادلة في تحدي الساسة مرتبط بالظرف الاقتصادي و الاجتماعي الذي تمر به الجزائر، فتارة نجد غلبة مسألة الاستهلاك الداخلي من الطاقة، و تارة أخرى نجد التركيز على الفائض القابل للتصدير واستخراج أكبر قد ممكن من المحروقات مهما كان شكلها غازية أو سائلة بهدف توفير العملة الصعبة و الاستجابة للطلب الاجتماعي الداخلي.

فهم طبيعة سياسة الطاقة في الجزائر و علاقاتها مع الدول الأخرى سواء أكان على المستوى الثنائي أو في إطار متعدد داخل منظمة الأوبك أو منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي يتم من خلال رؤية السلطات الجزائرية لمسألة المفاضلة بين الإنتاج من اجل التصدير أو إرجاء العملية إلى وقت سابق بهدف ضمان حق الأجيال المستقبلية من الطاقة و العملة الصعبة.

في نهاية الأمر فإن مسار سياسة الطاقة في الجزائر لا يمكن أن يحلل بعيدا عن المنطق الداخلي للسياسة الاقتصادية، حيث لا يهم الجزائر حجم الإنتاج المطلوب من النفط بقدر ما يهم المنطق الداخلي المرتبط بثلاثية الحاجيات و التصدير و التنمية، و من هنا نفهم تركيز الجزائر في المحافل الدولية خاصة المرتبطة بالمحروقات كالأوبك على السعر بدلا من الحصة أو حجم الإنتاج، و كأن كل ما تريده الجزائر من خلال المشاركة في مختلف المحافل هو الوصول إلى سعر عادل، و السعر العادل في نظر الجزائر هو سعر يوازن بين منطق الاستهلاك الداخلي والتصدير .

كل العلاقات الجزائرية في ما يتعلق بالطاقة تعتمد على الدفاع عن سعر يمكن في نفس الوقت من تحقيق متطلبات السياسة الداخلية من تنمية، دون أن إهمال أو إغفال الحقوق المرتبطة بالأجيال المستقبلية، و كأن لسان حال كل واحد في الجزائر "هو نزرع النفط نحصد تنمية و لا ننسى حق من يأتي بعدنا".[1]

1– ***المكان نفسه.***

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية للدبلوماسية الطاقوية للجزائر.

المطلب الأول: تطور العلاقات الطاقوية الأوروبية والطاقات البديلة.

أولا: تطور العلاقات الطاقوية الأوروبية وأسباب اهتمام الأوروبي بالجزائر

انضمام الجزائر إلى اتفاقية التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

وقعت الجزائر سنة 1976 على اتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، وذلك بهدف ترقية المبادلات بين الجزائر و السوق الأوروبية و رفع حجم نمو التجارة الخارجية و تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، ويحتوي هذا الاتفاق على ثلاثة أجزاء: التجارة والتعاون واليد العاملة [1]، وقد استفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978 – 1996) من مساعدة مالية قدرت ب 784 إيكو*، و 640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة.[2]

أما فيما يخص اتفاق الشراكة فقد تم التوقيع عليه بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 2002 ، ودخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر سنة 2005 .

أسباب الاهتمام الأوروبي بالجزائر:

دفعت المتغيرات الدولية والإقليمية الدول المتوسطية الفاعلة في الإتحاد الأوروبي خاصة: فرنسا، إيطاليا و إسبانيا ألمانيا وبريطانيا العظمى إلى الاهتمام أكثر بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط -بما فيها الجزائر- كونها منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لها وفي هذا الصدد أصدرت سنة 1989 وثيقة بعنوان إعـــادة توجيه السياسة المتوسطية بصفة

1 - Accord de coopération CEE/Algerie du 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978, Joce L263 du 27/09/1978.
http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-89-33_fr.htm date: 18/05/2017 à 22:36.

* - **إيكو Ecu (European Currency Unit)** كانت وحدة حساب الجماعة الأوروبية قبل اعتماد وحدة اليورو، من قبل المجلس الأوروبي بمدريد سنة 1995.

2 - Bensidioune Isabelle, Agnès chevalier, "**Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture**", Economica, CEPII, Paris; 1996. p135.

أساسية PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN، والتي تأتي حسب بيان برشلونة للتعاون الشامل والمتضامن.[1]

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، وظل يحتفظ بنصيب كبير في السوق الجزائرية حيث بلغت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي سنة2010 م حوالي 75% ، في حين بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي سنة2010 م حوالي 55 %.[2]

*يعود انتهاج الجزائر لخيار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى عدة دوافع نذكر منها:

-تحول النظام الاقتصادي العالمي إلى نظام رأسمالي حر، بعد انهيار النظام الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر منذ 1962م، والذي اتضح عدم فعاليته، مما دفع الحكومة لتبني نظام اقتصاد السوق.

- تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع مطلع التسعينات، ومحاولة الارتباط بواحد من أكبر التكتلات الاقتصادية كخيار للخروج من الأزمة.

-**خصوصيات الوضع الجزائري :**

-عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي ومراعاة خصوصياتها الاقتصادية والجيو–ستراتيجة والسياسية، كون الجزائر بلدا يعتمد أساسا على النفط كمورد أساسي لعائداته، ونسيجه الصناعي لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية لمنافسة المنتوجات الأجنبية، هذا فيما يخص الخصوصية الاقتصادية للجزائر أما من الناحية الجيو–ستراتيجية فتتمثل في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به، وذلك بتوسطها لبلدان المغرب العربي، وإقليمها الواسع الذي يعتبر بوابة إفريقيا، وتحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة في القارة السمراء، وتقع في منطقة يتم فيها عبور أكبر المصالح العسكرية و الاقتصادية في العالم، و بهذا الموقع تعتب ر الجزائر دولة

1– عصام بارة و عزيزة بن جميل، " **انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية**"، مداخلة بمناسبة ملتقى حرية المنافسة في التشريع الجزائري، الجزائر: عنابة، جامعة باجي مختار، 2012– 2013 .

2- رحيم حسين وفطيمة حاجي، " **واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية** "، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص.3.

محورية* من منظور دول الاتحاد الأوربي، وهي نافذة تطل بها على دول العالم الثالث و في هذا الصدد يعبر الخطاب السياسي الفرنسي عن ذلك من خلال مقولة الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" **(كل شيء يدعونا للذهاب بعيدا مع الجزائر أكثر من أي دولة أخرى و ذلك لوضع شروط ملموسة للتعاون بيننا).**[1]

ومن الناحية السياسية، فالجزائر عرفت حركية واسعة في هذا المجال، ويتجلى ذلك في استكمال الصرح المؤسساتي، وتعميق الممارسة الديموقراطية وحرية التعبير.[2]

فالجزائر و انطلاقا من وعيها بثقلها الاستراتيجي خاصة في مجال الطاقة، تسعى لاستشعار الاتحاد الأوروبي بأنها شريك يختلف عن المغرب و تونس

خصائص الشراكة الأورو-جزائرية:

تتميز الشراكة الأورو-جزائرية بعدة خصائص تتمثل فيما يلي:

- هي شراكة مبنية على الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد أساسا على المواد الأولية والزراعية، وتختلف تماما على نظيراتها الأوروبية المبنية على التنوع وارتفاع التنافسية.[3]
- وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين دول جنوب البحر المتوسط ومنها الجزائر وبين الدول الأوروبية، مما يعني أن الارتقاء إلى مستوى المنافسة أمر صعب.

---

* **- الدولة المحورية:** هي الدولة المهمة جدا إقليميا والتي يؤدي انهيارها إلى حدوث أضرار تمتد إلى خارج حدودها مثل الهجرة، العنف، الأمراض من جهة أخرى، فإن التقدم والاستقرار في الدولة المحورية يعزز النمو والاستقرار السياسي في المنطقة كلها، ومن ضمن هذه الدول حسب تصنيف بعض الدراسات الأمريكية: المكسيك، البرازيل، الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا، الهند، باكستان واندونيسيا، لأن جميعها تواجه مستقبلا محفوف بالمخاطر، وأن نجاحها أو فشلها يؤثر على مصالح القوى الكبرى.

1 - Melanie morisse-schilbach**, l'Europe et la question algérienne**, (France : Presses universitaires de France, 1 janv. 1999), p.97

2- محمد يوسفي، "***الشراكة الأورو -متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي***"، مجلة إدارة، مجلة سداسية تصدر عن مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر: 2000، ص.114.

3- فتح الله ولعلو، ***الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية***، (بيروت: دار الحداثة، ط 1982)، ص 49.

- عدم تكافؤ الفرص في ميزان القوى بين الاتحاد الأوروبي من جهة وبين الجزائر من جهة أخرى.
- تتفاوض الجزائر وباقي دول حوض المتوسط بصفة منفردة، بينما يتفاوض الاتحاد الأوروبي ككتلة قوية متماسكة سياسيا واقتصاديا.
- فرض النظرة الأحادية من طرف دول الاتحاد الأوروبي، واعتماد الطريقة الانتقائية في الانضمام إلى اتفاقية الشراكة وكذا معالجة الملفات والمواضيع ذات الصلة بالأطراف المعنية.

العلاقات الجزائرية الأوروبية في المجال الطاقوي:

يعتبر قطاع المحروقات هو الوحيد الذي حظي بالاهتمام الواسع في مسار برشلونة للشراكة الذي يربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي، حيث سعت الجزائر من خلال دبلوماسيتها الطاقوية إلى تحقيق تعاون وتقارب في مجال الطاقة عبر محورين:

عمودي: الجزائر – أوروبا – إفريقيا.

أفقي: الجزائر – آسيا – إفريقيا.

ومن منطلق الإمكانيات والتقارب الجغرافي، وحجم المبادلات التجارية والتعاملات التي تتم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ركزت الجزائر على المحور العمودي، وسعت بذلك إلى إيجاد مناخ ومحيط آمن يسمح بخلق تقارب يقوم على أساس الاحترام والتعاون المتبادل والعادل بينهما، باعتبار مكانة الجزائر الجيو–ستراتيجية وثرواتها مقارنة بكل من المغرب وتونس في منطقة جنوب المتوسط، كما تعمل الجزائر على رفع قدرتها من إنتاج الغاز إلى أكثر مما هو عليه الآن، وذلك في حدود 06 مليار متر مكعب سنويا ما بين سنتي 2015 – 2021 .[1]

1– فاطمة، "**الغاز الطبيعي...الورقة الرابحة في يد الجزائر**" ،على الرابط:
http://www.djazairess.com/alseyassi/5619 بتاريخ: 01 ماي2017، على الساعة: 22:35.

وبهدف الحفاظ على موقعها في سوق النفط الأوروبي والغاز الطبيعي على وجه الخصوص والمتميز بالمنافسة الشديدة بين المزودين الرئيسيين، ولرفع طاقة التصدير نحو أوروبا، أطلقت الجزائر مشاريع كبرى، منها ما تم إنجازه ومنها ما هو قيد الإنجاز.

ويتم تصدير الغاز الطبيعي الجزائري نحو الأسواق الأوروبية عبر الخطوط التالية:[1]

1 - **خط أنريكو ماتي:** ويمتد من حاسي الرمل بالجزائر إلى إيطاليا مرورا بوادي الصفصاف بتونس، وقد بدأ العمل به سنة 1983 بطاقة 18 مليار متر مكعب في السنة، وقد تم تمديده بخط آخر سنة 2005، بطاقة 06 مليار متر مكعب في السنة، ليصبح الإجمالي 24 مليار متر مكعب سنويا.

2 - **خط دوران فاريل:** ويمتد من الجزائر نحو إسبانيا مرورا بالمغرب، ويعرف بخط: غاز المغرب الغربي – أوروربا على امتداد 1100 كم، ويمر تحت البحر تحت مضيق جبل طارق وقد بدأ العمل به سنة 1996.

3 - مشروع خط ميد غاز MEDGAZ (الجزائر – إسبانيا): ويمتد من حاسي الرمل إلى مدينة ألميريا الإسبانية، وطوله 770كم، بطاقة إنتاجية تقدر ب 08 مليار متر مكعب في السنة[2] و تملك الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك الأغلبية في الشراكة بنسبة 36% من الأسهم و ايبارردرولا و سيبسا (إسبانيا) تملك نسبة 20 % لكل منهما ، فيما تملك انديزا (إسبانيا) و جي دي أف –سويز (فرنسا) 12 % لكل منهما[3]، ولقد عرف هذا الخط عدة مشاكل بين الطرف الجزائري والإسباني، خصوصا بعد انسحاب شركة بريتيش بيتروليوم (BP) من المشروع.

4 - مشروع خط غالسي GALSI (الجزائر – إيطاليا): يبلغ طوله الإجمالي 1510 كم، وتبلغ طاقته الإنتاجية من 08 – 10 مليار متر مكعب في السنة، هذا المشروع عرف بدوره بعض المشاكل مع الشريك الإيطالي، إلا أن الوزير الإيطالي الوزير الإيطالي

1- **سوناطراك رافعة الاقتصاد الجزائري**، نشرة شهرية صادرة عن أوابك،العدد7 ، جويلية 2009 ، ص ص. 30،29.

2 - Ministère de l'Énergie , **"Projet MEDGAZ / Gazoduc Algérie €“ Espagne",** sur le lien suivant : http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=medgaz-2 la date : 13/05/2017 à 23 :02.

3- البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، "**ميد غاز أنبوب غاز ذو بعد ذو بعد دولي (بطاقة تقنية)**"، على الرابط: http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article479 بتاريخ: 12–05–2017 على الساعة: 22:38.

للتنمية الإقتصادية، كارلو كاليندا، CARLO CALINDA أكد إرادة بلده في تجديد عقود التزود بالغاز، معتبرا الجزائر شريكا طاقويا هاما لا يمكن الاستغناء عنه.[1]

5 – مشروع خط أنابيب العابر للصحراء TSGP: ويبلغ طوله الإجمالي 4700 كم ويربط حقول الغاز النيجيرية بحقول حاسي الرمل الجزائرية، وصولا إلى أوروبا، وتبلغ طاقة إنتاجه مابين 18 – 25 مليار متر مكعب في السنة.

وتكمن أهمية تطوير شبكة النقل بالأنابيب إلى أوروبا فيما يلي:

- تأمين الإمداد بالمحروقات بصورة سريعة ومنتظمة للزبائن.
- التقليل من نفقات شحن الغاز المسال بواسطة الناقلات وتجنب المخاطر.
- تقريب منطقة الإنتاج (الجزائر) من منطقة الاستهلاك (السوق الأوروبي) والاستفادة من الريع التفضيلي.

دور الغاز الطبيعي في العملية الدبلوماسية الجزائرية:

يمكننا اعتبار الجزائر ممونا أساسيا وموثوقا من طرف الاتحاد الأوروبي على الصعيدين الثنائي و الإقليمي، وهو ما صرح به المفوض الأوروبي المكلف بالمناخ و الطاقة ميغال أرياس كانيتي لوكالة الأنباء الجزائرية حيث قال بأن "**الطاقة مجال أولوي في الشراكة الأورو–متوسطية كونها عنصر ضروري لبناء منطقة للرفاه و الاستقرار المشتركين، في هذا الإطار تعد الجزائر شريكا هاما بالنسبة للاتحاد الأوروبي سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي**".[2]

1- ب حكيم، " **ايطاليا تؤكد تجديد عقود الغاز مع الجزائر**"، على الرابط:-http://www.eco-algeria.com/content/%D8%A7%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1 بتاريخ: 2017/05/13 على الساعة: 23:16.

2- ميغيل أرياس كانيتي، " **الجزائر ممون موثوق وأساسي بالنسبة للاتحاد الأوروبي**"، وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط: http://ar.aps.dz/economie/41745-%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%AB%D9%88%D9%82-%D9%88-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A بتاريخ: 2017/04/09 الساعة:19:07.

كما اعتبر المفوض الأوروبي المكلف بالمناخ و الطاقة أن الغاز الطبيعي يمثل رهانا استراتيجيا بالنسبة للطرفين، مؤكدا أن أوروبا تعد و تبقى أهم زبون للجزائر، وأن الطرفين تربطهما علاقة شراكة متبادلة، مشيرا إلى أن أوروبا تعتمد على الغاز الجزائري لضمان أمن تموينها في الوقت الذي تعتمد فيه الجزائر على السوق الأوروبية لضمان أمن الطلب، كما عبر عن إرادة الاتحاد الأوروبي في ضمان استمرارية تجارة الغاز التي تعود بالفائدة المتبادلة و تطورها بشكل أكبر.[1]

القيمة المضافة للمبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوربي تكمن في عنصر الطاقة بحيث ضمنت الجزائر تمويل أوروبا في ظروف عادية لأكثر من أربعة عقود دون أي خلل وحسب وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجزائري رمطان لعمامرة فإن الجزائر تنتظر في المقابل من الطرف الأوروبي تقدير هذا الموقف والجعل من هذه العلاقة ذات الطابع الاستراتيجي، عنصرا لاستمرارية هذه الشراكة على مستويات عالية من الثقة المتبادلة، وأيضا يقابل هذا الموقف الجزائري باستثمارات أوروبية ذات المستوى المطلوب في الجزائر، وليس فقط في ميدان الطاقة بل أيضا في إمكانيات الاستثمار في الصناعات البتروكيمائية في الجزائر والتي بقيت مفتوحة وتحمل قدرات كبيرة، كما أن ما تقدمه الجزائر كذلك من ضمان مواصلة رفاهية أوروبا يجب أن يؤخذ مأخذ الجد عندما يتعلق الأمر بمساهمة أوروبا في السهر على التوازن في العلاقة الاقتصادية بين الجانبين.[2]

نستطيع القول أن هذه العناصر كلها درست من منظور استراتيجي، وستواصل الجزائر العمل على مستوى قطاع الطاقة عموما، بغية تحقيق توازن في المصالح بين المنتجين والمستهلكين قصد تنقية الأسواق البترولية والغازية، الأمر الذي سيوفر للجزائر الوسائل اللازمة لمواصلة تنميتها في ظروف مريحة، والأمر الذي كذلك سيوفر للشريك الأوروبي ولبقية الشركاء ضمانة وثباتا واستمرارية في تزويدها بهذه المادة الأساسية في تنميتها وفي رفاهيتها وهو ما عبرت عنه السيدة فيديريكا موغريني ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية لدى زيارتها إلى

1– ***المكان نفسه.***

2– مقابلة صحفية مع السيد رمطان لعمامرة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجزائري، يوم الأحد 09 أفريل 2017، مقر وزارة الشؤون الخارجية، الساعة: 16:00. على هامش زيارة ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية السيدة فيديريكا موغريني إلى الجزائر.

الجزائر، والتي قالت بأن الاتحاد الأوروبي يمتلك خبرة كبيرة، ومن مصلحته مرافقة الجزائر في جهودها من اجل تنويع اقتصادها، وأن هذا الأخير أعد خارطة طريق لتحسين عملية تجسيد الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المشتركة المتعلقة بالشراكة خلال السنوات المقبلة، خصوصا في مجال الطاقة، وهذا من شأنه تمكين الطرفين من تعميق علاقاتهما في إطار مقاربة إستراتيجية شاملة مربحة للطرفين تشمل البعد الإنساني و السياسي والأمني والتنموي.[1]

ولقد تجلى هذا التعاون المشترك بين الطرفين من خلال تنظيم الجزائر والاتحاد الاوروبي في ماي 2016 بالجزائر العاصمة أول طبعة لمنتدى الأعمال الجزائري الأوروبي حول الطاقة جمع أكثر من 500 مؤسسة جزائرية و أوروبية وجمعيات صناعية و مؤسسات مالية و خبراء وتم التأكيد من خلاله على النموذج الصناعي و ضرورة ضمان اكبر قدر من الاندماج المحلي من اجل ضمان الاستمرارية، والمساهمة في تسهيل و ترقية الاستثمارات الأوروبية في قطاعات الغاز الطبيعي و الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية.

تسعى الجزائر إلى لعب بعض الأوراق الأساسية في إطار الدبلوماسية الطاقوية، بما أن الغاز الطبيعي الجزائري يمثل أحد عناصر القوة الدبلوماسية الجزائرية، ولاكتساب اللاعب الإقليمي بين القارة الإفريقية والقارة الأوروبية، تحتاج الجزائر إلى القوة وحسن استغلال ورقة الغاز ضمن إقليمها لتعزيز هذه المكانة، وهو ما يذهب إليه الدكتور مصطفى صايج من خلال ما يلي:[2]

- إعطاء الغاز الطبيعي الجزائري مكانته الهامة في التعامل مع الشريك الأوروبي بصفة عامة، لأن الجزائر تدرك جيدا أهمية الطاقة بالنسبة للأمن الأوروبي، لذلك تلعب دور الشريك المتزن والضامن لاستمرار تدفق الغاز لأوروبا، وهي الصفة الدبلوماسية التي يطلقها الأوروبيون على الجزائر، وتراهن الجزائر على البقاء كشريك استراتيجي هام في قطاع الطاقة بالنسبة لأوروبا في العشرين سنة القادمة، وذلك بعد تصاعد حاجيات دول الاتحاد الأوروبي للطاقة حسب التقديرات الرسمية الأوروبية، خصوصا إذا لاحظنا زيادة الواردات من40 % سنة 1999 إلى 50 %

1- مقابلة صحفية مع السيدة فيديريكا موغريني، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، يوم الأحد 09 أفريل 2017، مقر وزارة الشؤون الخارجية، 17:00.

2– د/ مصطفى صايج ، **" دبلوماسية الغاز الجزائري...بين القوة و القدرة"**، على الرابط:

http://www.startimes.com/?t=16364848 بتاريخ: 2017/04/24 على الساعة 22:20.

سنة 2010، ومن المتوقع وصول الزيادة إلى 70 % سنة 2020 ، وتعتبر الجزائر ثالث ممون لأوروبا بعد روسيا.

- خلق نوع من التقارب الاستراتيجي بين الجزائر والدول المنتجة للغاز الطبيعي ، وهو ما خلقا نوعا من الهلع داخل الأوساط الأوروبية والأمريكية، خوفا من تأسيس وبروز كارتل للغاز على غرار الأوبك، فبمجرد ما تم الاتفاق ما بين سوناطراك وغازبروم الروسية حتى اجتمع البرلمان الأوروبي ليندد بالتهديدات المتعلقة بمستقبل أمنه الطاقوي، وهو ما جعل من مدير المركز العربي للدراسات البترولية نيكولا ساركيس يرى في التدابير القانونية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي فيما يخص إجبار الشركات على الفصل بين الملكية، فيما يتعلق بشبكة الاستغلال والنقل وتوزيع الغاز، يرى أنها تهدف إلى حماية المصالح الأوروبية وإبعاد أي سيطرة لسوناطراك وغازبروم على السوق الأوروبية، والجزائر تتعامل بالبراغماتية في هذا الإطار.[1]

مذكرة التفاهم الأوروبية الجزائرية في مجال الطاقة:

تعرف الدبلوماسية الطاقوية للجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد توقيع مذكرة تفاهم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لإقامة شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة في جويلية 2013، بهدف بحث إقامة شراكة فعلية بين الطرفين و تعميق علاقاتهما الطاقوية ومنذ تلك الفترة وأفواج الخبراء حول الغاز الطبيعي و الكهرباء و الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية تجتمع بشكل منتظم طبقا لأحكام التفاهم الإداري بين الطرفين، وقد تم عقد أول طبعة لمنتدى الأعمال الجزائري الأوروبي حول الطاقة سنة 2016 بالجزائر العاصمة، وجمع أكثر من 500 مؤسسة جزائرية و أوروبية و جمعيات صناعية و مؤسسات مالية وخبراء، إضافة إلى عقد قمة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في بروكسل أفريل 2017، أين اتفق الطرفان على تكثيف و تعميق التعاون في إطار الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول الطاقة ، وعلى تنظيم الطبعة الثانية لمنتدى الأعمال الجزائري الأوروبي بالجزائر لتقييم التقدم الفعلي لهذه الشراكة وذلك خلال الاجتماع السنوي للحوار سنة 2018،[2] هذا النشاط يعبر عن رغبة الدبلوماسية الطاقوية للجزائر

1– نيكولا ساركيس، " **الجزائر رائدة ضمن البلدان المصدرة للطاقة**"، على الرابط:-http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/12105.html بتاريخ: 06 /2017/05 على الساعة: 18:37.

2- وكالة الأنباء الجزائرية، " **شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي** "، على الرابط:
http://ar.aps.dz/economie/41897-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A
بتاريخ: 2017/05/14على الساعة: 17:57.

في تعزيز تواجدها في السوق الأوروبية، واستغلال عامل القرب الجغرافي والثقة التي وضعها الطرف الأوروبي باعتباره الجزائر ممونا موثوقا وحليفا استراتيجا في مجال الطاقة بالنسبة للاتحاد وسنعود إلى هذا الملف بالتفصيل لاحقا.

ثانيا: الطاقات البديلة

تعتبر الطاقات البديلة من أهم المواضيع المطروحة حاليا على مستوى مختلف الدول متقدمة كانت أم متخلفة، باعتبار الطاقة عنصرا أساسيا في بناء اقتصادها الوطني، ويرتبط ارتباطا وثيقا بأمنها القومي، والجزائر من بين تلك البلدان التي أولت اهتماما بالغا بهذا العنصر الحيوي، لما تحويه من إمكانيات ضخمة في هذا المجال، وكذا اعتماد اقتصادها عليه بالدرجة الأولى، خصوصا بعد التراجع الحاد لأسعار النفط، وعدم استقرار سعره في الأسواق الدولية مما انعكس سلبا على سياساتها الاقتصادية، وعلى الحياة الاجتماعية للمواطنين على حد سواء.

تشير العديد من الدراسات إلى أن إنتاج البترول سيتراجع بصورة سريعة جدا عند أغلب الدول المنتجة له، مما يستعدي وضع استراتيجيات بديلة تتمثل في الطاقات المتجددة والبديلة والجزائر من بين تلك الدول المعنية بهذا الإجراء [1]، لأن هذه الأخيرة تساعد على تعويض جزء مهم من طاقة المحروقات التقليدية بطاقة نظيفة وغير قابلة للنضوب، أي تعويض فجوة نضوب البترول، والمساهمة في الحفاظ على الاحتياطيات البترولية، لأن الاحتياطات النفطية الجزائرية محدودة وفق المؤشرات الحالية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك الذي يقتضيه النمو الاقتصادي والنمو السكاني.[2]

أسباب لجوء الجزائر إلى استعمال الطاقات البديلة:

- تقليل الاعتماد على واردات الطاقة، وتوفير بديل محلي ذو قيمة.
- تعد صديقة للبيئة، وتلعب دورا أساسيا في تحقيق المتغيرات المناخية.

1- شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، " **الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل** "، مجلة المستقبل العربي، عدد 395، (15 / 01 / 2012) ص111.

2- عيسى مقليد، " **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** "، (الجزائر: جامعة باتنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2008)، ص.181.

- متوفرة بكثرة في أرجاء الوطن.
- تمثل الأساس لإمداد الدولة بالطاقة بشكل مستدام.
- واحدة من الأسواق التي تشهد نموا معتبرا في العالم.
- اقتصادية في الكثير من الاستخدامات، وذات عائد اقتصادي كبير.
- مصدر محلي لا ينتقل ويتلاءم مع واقع تنمية المناطق النائية والريفية واحتياجاتها.
- تتمتع هذه المصادر للطاقة البديلة بالديمومة والتجدد.

مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر: تمتلك الجزائر العديد من الموارد والإمكانيات في مجال الطاقات البديلة، وتتمثل فيما يلي:

1 – الطاقة الشمسية: تصنف من أولى الطاقات المتجددة والبديلة للنفط، وتتوفر الجزائر من خلال موقعها الاستراتيجي على أغنى الحقول والمناجم الشمسية في العالم، فمدة التشمس في كامل التراب الوطني تفوق 2000 ساعة سنويا وقد تصل إلى 3900 في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية.[1]

فالقدرة الشمسية في الجزائر تعتبر الأهم في الجزائر، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط:

- 196440 تيراواط ساعي/ السنة.
- 5000 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء.
- 60 مرة استهلاك أوروبا الخمسة عشر (15) المقدر ب 3000 تيراواط ساعي/ السنة.
- 04 مرات الاستهلاك العالمي للطاقة.[2]

خريطة تبين المعدل السنوي للإشعاع الشمسي على نطاق أفقي لفترة 1992–2002.

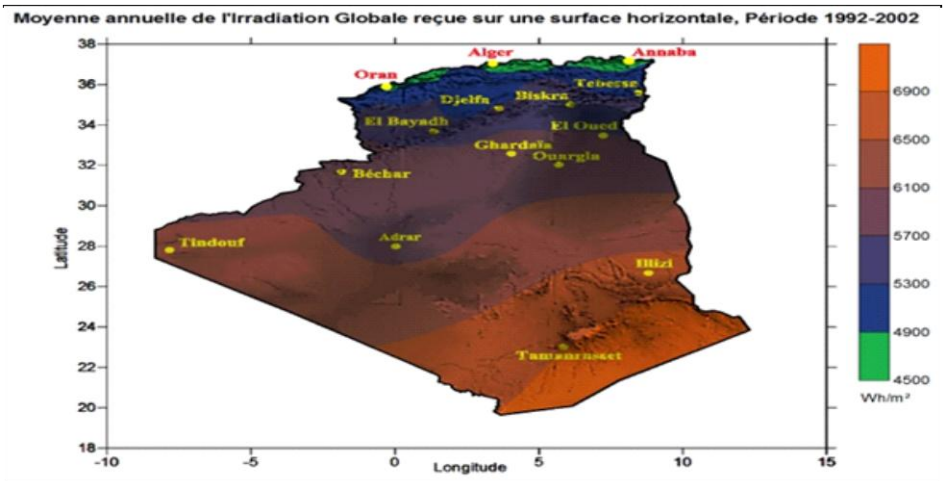

المصدر: **مركز تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر**، على الموقع: www.cder.dz

1- فروحات حدة، " **الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** "، مجلة الباحث، ع.11، (2012)، ص ص.149–156.

2- وزارة الطاقة والمناجم، 2007: دليل الطاقات المتجددة، الجزائر، ص. 13.

2 – الطاقة الهوائية:

تحوي الجزائر على مناطق غنية بسرعة الرياح، تتميز بالجودة والاقتصاد، تبلغ في أقصاها 6م/ثا، خاصة في أدرا، تيميمون وعين صالح، وتبلغ في متوسطها 5م/ثا خاصة في منطقة تندوف، وهران وتيارت، وتعتبر هذه الحقول جد مناسبة لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية.

خريطة تبين تمركز الطاقة الهوائية على المستوى الوطني

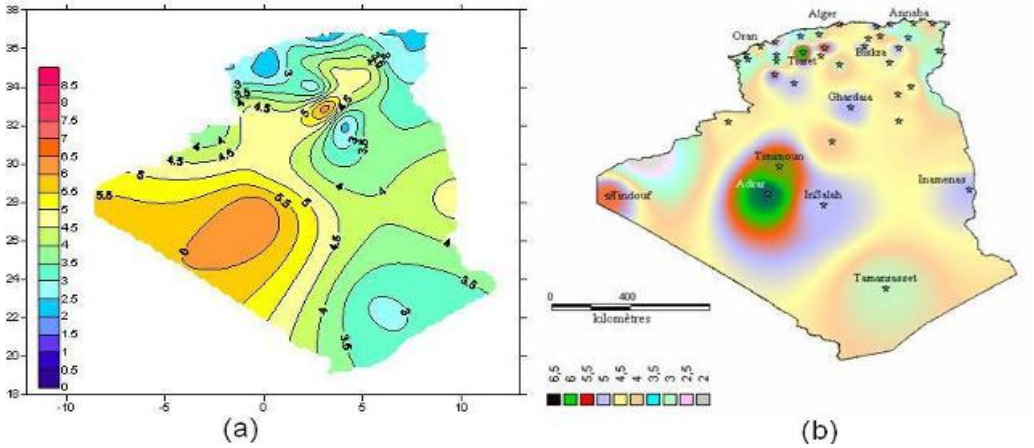

المصدر: مركز تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر، على الموقع: www.cder.dz

3 – الطاقة الكهرومائية:

تشكل الطاقة الكهرومائية مصدرا محدودا للطاقة في الجزائر، لمحدودية المياه والأمطار حيث يتراوح معدل سقوطها 100 يوم في السنة، وتصل في بعض مناطق الشمال من 1500ملم إلى 2000 ملم سنويا، ويتناقص المطر كلما اتجهنا نحو الجنوب وينعدم في بعض المناطق الصحراوية،[1] وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المياه فهي محدودة جدا ولا تتجاوز 03 %، ويتم إنتاج البقية من الغاز الطبيعي، وذلك لمحدودية محطات إنتاج الطاقة الكهربائية من المياه، وكذا عدم الاستغلال الجيد للمحطات الموجودة.[2]

4 – **طاقة الحرارة الجوفية:** يتواجد بالجزائر أكثر من 200 منبع ساخن ويتركز معظمها في الشمال، حيث تبلغ درجة حرارة ثلثي هذه المنابع 45 درجة مئوية، وتبلغ على

1– نور الدين حاروش، " **إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر** "، دفاتر السياسة والقانون ، العدد السابع، (جوان 2013)، ص. 61.

2– تكواشت عماد، **واقع وآفاق الطاقات المتجددة، ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، (الجزائر: جامعة باتنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية 2011–2012)، ص. 158.

سبيل المثال 98 سنتي غراد بحمام الدباغ (المسخوطين) بولاية قالمة، 118 سنتي غراد في عين ولمان، 119 سنتي غراد بولاية بسكرة.[1]

5 - طاقة الكتلة الحية:

تنقسم إمكانيات الجزائر في الكتلة الحية إلى قسمين **أ- : موارد غابية:** وتقد الطاقة الإجمالية لهذا المورد ب 37 ميغا طن معادل نفط/ السنة، بقدرة استرجاع 3.7 ميغا طن معادل نفط / السنة، أي بمعدل 10 %.

بـــ: إمكانات الطاقة من النفايات الحضارية والزراعية: 5 مليون طن من هذه النفايات لم يتم عملية إعادة تدويرها، وتمثل هذه الإمكانات مجالا مهما ذي قدرة استيعاب تصل إلى 1.33 مليون طن معادل نفط في السنة.[2]

تعزيز الدبلوماسية الطاقوية للجزائر عن طريق الطاقات البديلة:

تشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن مصادر الطاقة المتجددة ستشكل ثلث إجمالي إنتاج الكهرباء بحلول سنة 2035 على المستوى العالمي، وأن العديد من دول العالم تتجه تدريجيا للاعتماد على هذا المصدر، ومما يعزز هذا التوجه انخفاض تكاليف التكنولوجيا والدعم المستمر للطاقات المتجددة، حيث بلغت القيمة المالية 88 مليار دولار سنة 2011، وسترتفع إلى 240 مليار دولار آفاق2035 .[3]

ومن هذا المنطلق نتناول بعض المشاريع والشراكات التي قامت بها الدبلوماسية الطاقوية للجزائر، لإحداث التغيير الاستراتيجي في علاقات الطاقة الدولية والإقليمية، وتعزيز مكانتها الدولية في هذا المجال:

1 - مشروع "ديزرتاك " (Desertec) الجزائري -الألماني:

تعود فكرة هذا المشروع إلى مبادرة من نادي روما *، قام بإطلاقها مجموعة من السياسيين والعلماء في مجال الطاقة بمشاركة " المركز الجوي الفضائي " في ألمانيا، وتتضمن المبادرة أبعادا عديدة، أهمها تأمين الكهرباء النظيفة لأوروبا ولدول منطقة شمال إفريقيا، وكذلك

1- فروحات حدة، ***مرجع سابق الذكر.***

2- مواكني سهيلة، " **الأثار الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة في الجزائر و آفاقها المستقبلية**"، نشرية الطاقات المتجددة مركز تنمية الطاقات المتجددة ، ع.2، (2015)، ص.31.

3- وكالة الطاقة الدولية، **دليل الطاقة العالمي**: موجز تنفيذي، ص6، 2012.

***نادي روما:** هو مجموعة تفكير حول البيئة، تضم علماء وصناعيين وإطارات من 53 دولة.

توفير ما يكفي من الطاقة لتشغيل مصانع تحلية مياه البحر في تلك البلدان التي تسعى إلى تجاوز أزمة مياه الشرب التي يتوقع أن تواجهها في المستقبل مع ازدياد شح مصادر المياه العذبة فيها وفي هذا الصدد قالت وزيرة الدولة لدى وزارة الخارجية الألمانية كورنيليا بيبر آنذاك ما يلي: " **فكرة ديزرتيك توفر موقفا يربح فيه الجميع، ولا يمكننا تحقيق الاستفادة المشتركة من ديزرتيك، إلا من خلال التعاون الوثيق المبني على الثقة** ".[1]

يحظى مشروع ديزرتيك بمكانة جد حيوية لدى الأوروبيين، نظرا لتوفيره على حجم كبير من الطاقة الشمسية، وبالعودة إلى الوكالة الفضائية الألمانية فقد اعتبرت أن الصحراء الجزائرية أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم ، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية فيها لمدة تزيد عن 3000 ساعة سنويا، وهو يعتبر أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي، وهو ما دفع بالحكومة الألمانية إلى إقامة مشاريع استثمارية مشتركة مع الجزائر حيث تم الاتفاق في هذا الإطار على إنتاج حوالي 05 % من الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية، ويتم نقلها إلى ألمانيا عن طريق ناقل كهربائي بحري يمر عبر إسبانيا، وفي سياق الشراكة الجزائرية الألمانية دائما، فقد تم الاتفاق على صنع الألواح الشمسية، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2012 بقدرة إنتاجية سنوية تتراوح بين 50 إلى 120 ميغاواط، وتكون موجهة للتصدير، مع وجود مخطط آخر لإنتاج 20% بحلول العام 2020. [2]

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن الجزائر تمتلك أكبر حجم من الطاقة الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط تقدر بأربع مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، وفي الوقت ذاته يشكل 60 مرة من حاجة الدول الأوربية للطاقة الكهربائية.[3]

وفي إطار تفعيل الدبلوماسية الطاقوية للجزائر، قام رئيس الجمهورية الجزائرية " عبد العزيز بوتفليقة " بزيارة إلى ألمانيا يوم 7 ديسمبر 2010، عبّر فيها عن رغبة الجزائر الانخراط في مشروع ديزرتيك، باعتبار الجزائر أهم حلقة في المشروع بالنظر لقدراتها

1- موقع وزارة الخارجية الألمانية، المركز الألماني للإعلام، على الرابط:
http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/03/02 Herausforderung Klima Umwelt Desertec Forum Seite.html/ بتاريخ: 07 /05/ 2017 على الساعة: 11:43.

2- لقرع بن علي، **استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الأبعاد الجيوسياسية وإعادة بناء الدولة الريعية**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، (2017)، ص.4.

3- فروحات حدة، ***مرجع سابق الذكر.***

وتجربتها في مجال الطاقات المتجددة، لكن رغم ذلك أبدت الحكومة الجزائرية بعض التحفظات تتعلق بكيفية تمويل المشروع وشروط إقامة المحطات في الدول المعنية.[1]

ورغم كل ذلك، فإن الصحراء الجزائرية تعتبر جزءا من هذا المشروع، مما يعنى أن الجزائر ستبقى شريكا استراتيجيا لـــتأمين الطاقة بالنسبة لأوربا على المدى المتوسط والبعيد،[2] وذلك باعتبار الجزائر بلدا منتجا ومصدرا للطاقة، ويمكنها الاستثمار الجيد في مجال الطاقات البديلة والمتجددة، واستخدامها مستقبلا، لضمان بقاء علاقة شراكة طاقوية لها من طرف الدول الأوربية كدول مستهلكة، وهي بهذا ستتمكن من تعزيز مكانتها الطاقوية لدى الأوربيين من جهة، ومن جهة أخرى يمكنها أن تستخدم سلاح الطاقة كأداة سياسية ودبلوماسية في علاقاتها الخارجية.[3]

وكنتيجة لما سبق، فإن الطاقات المتجددة تعتبر حاليا أهم المصادر الطاقوية المستقبلية التي يمكن أن تدعم المكانة الجيوإستراتيجية للدولة الجزائرية في محيطها الإقليمي والدولي، ولاسيما في ما يتعلق بالطاقة الشمسية التي أصبحت تجلب اهتمام الشركات العالمية ، ولهذا تبقى الجزائر من أبرز الدول المرشحة لدى الخبراء لتلعب دورا رئيسيا وفعالا في معادلة الطاقة على المستوى العالمي.[4]

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجزائر تحفظت على هذا المشروع لعدة أسباب وتم تعليقه إلى حين، وترجع أسباب التحفظ عليه حسب ا لوزير الأسبق للاستشراف والإحصاء بشير مصيطفى إلى ثلاثة أسباب وهي:

أولا: عدم وجود نظرة استشرافية للمستقبل.

ثانيا: حالة الأمان التي خلقها ارتفاع سعر البترول وضع حاجبا في التطلّع إلى المدى البعيد .

1- لقرع بن علي، ***مرجع سابق الذكر.***

2- زغبي نبيل، " **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**"،(الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، رسالة ماجستير2012)، ص ص170،171.

3- بعاسو عبد الجليل، " **رهانات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوربي: دراسة في الأبعاد والتحديات**"،(الجزائر: جامعة دالي إبراهيم 2010)، ص.88.

4- محمد مداحي، " ***فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر*** "، مجلة الباحث الاقتصادي، عدد 4، (2015)، ص .127.

ثالثا: المفاوضات مع الألمان وقتها اصطدمت بمشكلة عالقة تخصّ نسبة استغلال إنتاج الطاقة من إفريقيا لأوروبا.[1]

وقد استغلت المغرب هذا الوضع لاستمالة الطرف الألماني لإنجاز المشروع على أراضيها.

وقد عاد مشروع ديزرتيك إلى واجهة اهتمامات الحكومة الجزائرية، بعد انهيار أسعار النفط، حيث صرح وزير الصناعة والمناجم الجزائري عبد السلام بوشوارب إلى أن الجزائر بصدد إعادة تفعيل مشروع "ديزيرتيك" للطاقة الشمسية، وذلك عبر فتح مناقصة دولية، ولكن وفق دفتر شروط جديد، داعيا المؤسسات الألمانية إلى المشاركة فيها، وهو ما جعل من نائب وزير الاقتصاد و الطاقة الألماني يووف كارل باكماير ، يبدي رغبة حكومة بلاده لدعم ومرافقة المؤسسات الجزائرية في هذا المجال.[2]

2 - المشروع الجزائري الياباني: صحراء صولار بريدير "Sahara Solar Breeder" والمعروف ببرنامج " أس أس بي " للطاقة الشمسية

يدخل هذا المشروع أيضا في إطار عمل الدبلوماسية الطاقوية للجزائر في مجال الطاقات البديلة، ويعتبر من أبرز اتفاقيات التعاون بين الجزائر واليابان، متمثلا في جامعات كلا البلدين – جامعة الجزائر والجامعات اليابانية – ، وهو يضم ثلاث شركات جزائرية شريكة وهي:

جامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف بولاية وهران، وجامعة الطاهر مولاي بولاية سعيدة، ووحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي لولاية أدرار، ومن الجانب الياباني يتكون من ثماني أطراف، ست جامعات يابانية، ووكالتين: وكالة (جي، أي سي، أ) ووكالة (جي، أس،تي، أ) المهتمتين بالتعاون الدولي والتكنولوجيا، ويهدف هذا

1– عبلة عيساتي، " **هذه أسرار تبخر حلم (ديزرتيك) في الجزائر** "، جريدة أخبار اليوم، على الرابط: http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200257/173031 بتاريخ السبت 27 /02/ 2016

2– أنظر: الجزائر– ألمانيا: استحداث فوج عمل لمتابعة توصيات اللجنة المختلطة، موقع الإذاعة الجزائرية ، على الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170221/103751.html بتاريخ: 21 /02/ 2017 على الساعة: 11:50.

التعاون بين الجزائر واليابان إلى تشييد مصانع للخلايا الشمسية المصنوعة من السيلكون ومحطات توليد الطاقة الشمسية.[1]

وقد انتزعت الجزائر هذا المشروع الذي يعتبر الثاني من نوعه عالميا –بعد مشروع "ديزرتيك "– من بين العديد من الدول على غرار دولة مصر، وذلك بالنظر إلى شساعة المساحة الصحراوية والملائمة للإشعاع الشمسي، إضافة إلى نوعية الرمال الصحراوية الغنية بعنصر السيليسيوم، إضافة إلى توفر الجزائر على الكفاءات العلمية في هذا المجال وكذا خبرتها الواسعة في ميدان الطاقات البديلة، ويتعلق المشروع بتحويل الإشعاع الشمسي إلى طاقة كهربائية، يتم نقلها إلى الشمال عبر كوابل تحول دون ضياع الطاقة.[2]

وقد توج برنامج "صحراء صولار بريدير" أو (إقامة محطات الطاقة الشمسية) الذي انتهت مرحلة دراسته في عام 2015 بعد خمس سنوات من النشاطات بإيجاد "حل بارع ونظيف" يعتمد على معالجة الرمال في الصحراء.

ويعد هذا البرنامج "الأكثر طموحا" من بين كل البرامج الدولية ، حيث يمكن أن يوفر وحده نسبة 50% من الطاقة التي يحتاج إليها الكوكب، حسب السيد أمين بودغن اسطنبولي المدير العلمي والتقني لهذا البرنامج[3].

ويستجيب هذا البرنامج بشكل أفضل لانشغالات الكوكب من خلال "دمج إنتاج لوحات الطاقة الشمسية وإقامة محطات لتوليد الكهرباء بمواقع جمع الطاقة ضمن مخطط شامل ، ويأتي في ظرف عالمي يتسم بارتفاع استهلاك الطاقة وتزايد انبعاث الغازات المتسببة في الانحباس الحراري كما يعد أحد الاستثمارات الهيكلية في مجال تطوير الطاقات المتجددة

1– مسعودة براهمية، "**مشروع " أس أس بي " للطاقة الشمسية مع اليابان، نموذج للشراكة الناجحة**"، على الموقع: http://www.vitaminedz.org/Article/Articles_18300_2783753_0_1.html:%2012/08/2014 بتاريخ: 2017/05/20 على الساعة: 11:51.

2– للمزيد أنظر: إ.س، 5 ملايين دولار لإنجاز مركز تطوير تكنولوجيات الطاقة الشمسية بالجزائر، مؤسسة صحراء صولار بريدير، على الرابط: http://www.ssb-foundation.com/ بتاريخ: 2017/05/20 على الساعة: 12:50.

3– للمزيد أنظر: تصريح أمين بودغن اسطنبولي المدير العلمي والتقني لهذا البرنامج لموقع أخبار الجزائر على الرابط: http ://www.algpress.com/article-19360.htm بتاريخ: 2017/05/20 على الساعة: 13:51.

ويعول عليه في المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ونقل الطاقة الشمسية لتموين العديد من المنشآت الكبرى بشمال البلاد إلى جانب تصدير الطاقة نحو أوروبا.

3 - المشروع الجزائري الإسباني لإنجاز توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والغاز :

يعتبر هذا المشروع الأول من نوعه في العالم، ويتمثل في إنتاج الطاقة وذلك بالجمع بين الطاقة الشمسية والغاز، ويعد معلما هاما في تجسيد سياسة ترويج الطاقات المتجددة واقتصاد الطاقة المبنية على تنويع المصادر ، وتطوير نظام طاقوي مستديم تدعمه الطاقة الشمسية المتوافرة بكثرة في الجزائر.

وهي ثمرة شراكة بين الجزائر وإسبانيا، ويقام هذا المشروع بحاسي الرمل، ويتشكل في دورة مركبة قوامها الغاز من 130م وحقل شمسي من مركزات التقاط الحرارة الشمسية بقوة 30 ميغاواط تقريبا، ويتولى إنجاز هذا المشروع كل من سوناطراك وسونانلغاز ممثلة في فرع " الجزائر للطاقة الجديدة" (NEAL)، وكذا الشركة الإسبانية (أبينر) التي تعد رائدة في هذا الميدان.[1]

ومن بين الأهداف الطموحة للمشروع تصدير الكهرباء إلى أوروبا، إذ تتوقع الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة أن يصل الطلب إلى ستة ألاف ميغاوات شمسي بحلول 2020 وهو ما يعادل 10% من احتياجات ألمانيا ، وهذا بفضل برنامج وصل الكهرباء نحو إسبانيا التي ستكون مدخلا لسوق الكهرباء الأوروبية، وذلك نظرا للطلب المتزايد للطاقة، مما يجعل منها منافسة للغاز والبترول ، والجزائر مجبرة اليوم لحماية مخزونها من الغاز ، والمبدأ هو تطوير الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء، والحد من استعمال الغاز الطبيعي وتثمينه واستكماله بالطاقة الشمسية[2].

1 - Conception et réalisation d'une station solaire intelligente, pour l'alimentation en électricité et l'irrigation dans un site isolé (région de Laghouat) , sur le lien : http://www.cder.dz/vlib/PNRE/pdf/PNRE_023.pdf date : 20/05/2017 à 13 :00

2– للمزيد أنظر: محمد تسعديت، الجزائر تنشئ أول محطة بالعالم للطاقة الهجينة، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2007/8/15/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%A6-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%8A%D9%86%D8%A9 . بتاريخ: 2017/05/20 على الساعة: 14:00.

كما ذكرت المكلفة بالإعلام في الشركة الجزائرية للطاقة الجديدة والمتجددة NEAL المختصة في تطوير وترقية الطاقات المتجددة أدامو عائشة أن الهدف من النمط الهجين هو استغلال الطاقة الشمسية دون تخزينها ، لأن هذه الأخيرة مكلفة جدا زيادة على ذلك توفير الغاز والحفاظ عليه أطول فترة من الزمن إضافة إلى استعمال طاقة نظيفة ، ومن المنتظر إنجاز ثلاث محطات أخرى منها محطة النعامة بقوة 400 ميغاوات شمسي، وإنشاء قاعدة صناعية وتكنولوجية بالقرب من محطة حاسي رمل ، معتبرة أن الجزائر لا تكتفي بإنجاز المشاريع وإنما امتلاك التكنولوجيا[1].

4 - التوقيع على اتفاقية تمويل بقيمة 10 ملايين أورو لتطوير الطاقات المتجددة:

صادقت الجزائر و الاتحاد الأوربي يوم الاثنين 13 مارس 2017 في بروكسل على الوثيقة المتعلقة بنتائج التقييم المشترك لتنفيذ اتفاق الشراكة الجزائر– الاتحاد الأوربي الموقع في 2002 و الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2005، كما تم التوقيع بالمناسبة على اتفاقية لتمويل برنامج دعم تطوير الطاقات المتجددة و ترقية الفعالية الطاقوية بالجزائر بقيمة 10 ملايين أورو من تقديم الاتحاد الأوربي، وقد وقع عن الطرف الجزائري وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي رمطان لعمامرة، ومن الجانب الأوروبي رئيسة الدبلوماسية الأوربية فديريكا موغيريني ، و يهدف البرنامج إلى دعم الدولة الجزائرية في إطار مراجعة وإعداد الأحكام المؤسساتية و السياسية و التنظيمية المناسبة لتنفيذ السياسات الطاقوية المستديمة من خلال نشر الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية، كما يهدف أيضا إلى المساهمة في تسهيل الاستثمار الخاص (الوطني و الأجنبي) على المديين المتوسط و الطويل في مشاريع الطاقة المتجددة و الفعالية الطاقوية إضافة إلى تعزيز القدرات التقنية و تسيير المؤسسات في هذا المجال[2].

5 - التوقيع على اتفاق تعاون مع مركز الهولندي للبحث في الطاقة:

تم تعزيز التعاون الجزائري الهولندي في مجال الطاقات المتجددة و ذلك بالتوقيع على اتفاق تعاون بين المركز الجزائري لتنمية الطاقات المتجددة و المركز الهولندي للبحث في

1– ***المكان نفسه.***

2 - الإذاعة الجزائرية، **" الجزائر والاتحاد الأوروبي يعتمدان الوثيقة المتعلقة بتقييم اتفاق الشراكة "**، على الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170313/105837.html بتاريخ: 2017/03/13 على الساعة: 10:08.

الطاقات المتجددة، حيث يتضمن الاتفاق تبادل الخبرات في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، وذلك بمناسبة الدورة الثانية للجنة المشتركة للتعاون ا لاقتصادي و التكنولوجي بين الجزائر و هولندا التي عقدت في لاهاي من 07 إلى غاية 08 مارس 2016، برئاسة وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي الجزائري رمطان لعمامرة و نظيره الهولندي برث كوهيندورز.[1]

6 – التوقيع على اتفاقية تعاون علمي بين مركز تنمية الطاقات المتجددة و جامعة الشارقة الإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقات المتجددة:

تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين جامعة الشارقة الممثلة بنائب مدير الجامعة الأستاذ معمر بالطيب، و مركز تنمية الطاقات المتجددة الممثل بمديره الأستاذ نور الدين ياسع، وذلك في إطار التعاون العلمي بين الجزائر و الإمارات العربية المتحدة، وستسمح الاتفاقية بين مركز تنمية الطاقات المتجددة (الجزائر) و جامعة الشارقة (الإمارات العربية المتحدة) بالتعاون في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في مشاريع البحث ذات ا لاهتمام المشترك، و بصفة خاصة في مجال الطاقات المتجددة (تصفية المياه، إنتاج البرودة، إنتاج الكهرباء و تجفيف المنتجات الغذائية... إلخ) كما سيتم تشكيل فرق بحث مختلطة لتحديد مشاريع البحث المسيرة في هذا الإطار ، و تهدف هذه الاتفاقية أيضا إلى تعزيز التعاون بين مركز تنمية الطاقات المتجددة وجامعة الشارقة لتقديم دعم أفضل لباحثي المؤسستين في المجال.[2]

وكخلاصة لهذا المطلب، نقول بأن صانع القرار في الجزائر مطالب أكثر من أي وقت مضى باستغلال الحاجة الأوربية المتزايدة للطاقة على المدى المتوسط والبعيد، ورغبة بعض الدول الكبرى في التخلي عن الطاقة النووية على غرار ألمانيا، وكذلك يجب عليه استغلال تنامي التيارات السياسية (أحزاب الخضر) ومنظمات المجتمع المدني المدافعة عن قضايا البيئة في مختلف البلدان الأوربية، حيث أصبحت هذه الفواعل تقوم بضغوطات كبيرة على

1- للمزيد أنظر: النوقيع على اتفاق تعاون مع مركز الهولندي للبحث في الطاقة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز الطاقات المتجددة، على الرابط: https://www.cder.dz/spip.php?article2556 بتاريخ: 2017/05/10 على الساعة: 12:20.

2- للمزيد، أنظر: التوقيع على إتفاقية تعاون علمي بين مركز تنمية الطاقات المتجددة و جامعة الشارقة الامارات العربية المتحدة في مجال الطاقات المتجددة، المرجع نفسه، على الرابط: https://www.cder.dz/spip.php?article2803 بتاريخ: 2017/05/10 على الساعة: 12:40.

الحكومات الأوربية من أجل التحول الكلي نحو الطاقات المتجددة ، كما ينبغي على السلطة الجزائرية الاستغلال الأمثل للعلاقات المتوترة بين روسيا ودول الاتحاد الأوربي حول أزمة أوكرانيا وسعي الأوربيين للتخلص من التبعية للغاز الروسي، فهذا التوتر السائد بين الطرفين حاليا يعتبر فرصة ثمينة بالنسبة للجزائر كي تعزز مكانتها الطاقوية لدى الاتحاد الأوربي الذي لن يجد بديلا آخر أحسن من منطقة شمال إفريقيا القريبة إليه جغرافيا.

فبعد سنتين تقريبا من انعقاد الاجتماع الأول للحوار السياسي حول الطاقة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر اعتبرت الناطقة باسم المفوض الأوروبي المكلف بالمناخ و الطاقة آنا كايسا إتكونن أن حصيلة الشراكة كانت "إيجابية"، كما أن الحوار بين الطرفين أصبح عمليا فقد اجتمعت مجموعة العمل القطاعية ومجموعات الخبراء حول الغاز والطاقات المتجددة/الفعالية الطاقوية عدة مرات مما سمح بإرساء علاقة ثقة متبادلة مع الطرف الجزائري".[1]

و أضحت الشراكة الإستراتيجية الأورو–جزائرية حول الطاقة التي أطلقت منذ سنتين خلال الزيارة الأولي للمفوض الأوروبي إلى الجزائر المكلف بالطاقة أضحت مكونا دائما وهيكليا في العلاقات الأورو– جزائرية.

وكما ورد سابقا فإن الجزائر لديها إمكانيات هامة في مجال الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية مما جعل من الاتحاد الأوروبي يرغب في ترقية الاستثمارات الأوروبية في الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية، وذلك من خلال تسهيل الاتصال بين المؤسسات الأوروبية والسلطات و المؤسسات الجزائرية، وانعكس هذا جليا في الميدان، وذلك بعد توقيع الطرفين في 13 مارس 2017 خلال مجلس الشراكة الجزائر الإتحاد الأوروبي على

1 - الناطقة باسم المفوض الأوروبي المكلف بالمناخ و الطاقة آنا كايسا إتكونن، " **الشراكة الإستراتيجية الجزائر–الإتحاد الأوروبي : حصيلة إيجابية**"، وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط: http://ar.aps.dz/economie/41745-%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%AB%D9%88%D9%82-%D9%88-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A بتاريخ: 09 /04/ 2017، على الساعة: 19:07.

اتفاقية تمويل برنامج التعاون "دعم قطاع الطاقات المتجددة خاصة الكهربائية و النجاعة الطاقوية" الممول من طرف الإتحاد الأوروبي بميزانية تقدر ب 10 مليون أورو.[1]

المطلب الثاني:مستقبل الدبلوماسية الطاقوية في ظل التحدي البيئي ومنتدى الغاز

أولا: مستقبل الدبلوماسية الطاقوية في ظل التحدي البيئي

تحتل الجزائر مرتبة مريحة في السوق العالمي الطاقوي، باعتبارها بلدا منتجا و مصدرا للبترول، وعضوا فاعلا عضوا في منظمتي : الدول المصدرة للبترولOPEC ، و الأقطار العربية المصدرة للمحروقات OAPEC، و نظرا لعامل نضوب الموارد الطاقوية الاحفورية ولأهمية العامل البيئي، قررت الجزائر وضع إستراتيجية وطنية للفعالية الطاقوية من أجل ضمان توازن العرض و الطلب و الحفاظ على الاحتياط الوطني للمحروقات، وكذا الحفاظ على بيئة نظيفة، والوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الإطار وتتمثل هذه الإستراتيجية فيما يلي:

أ -: على المستوى الوطني

قامت الدولة الجزائرية باتخاذ العديد من الإجراءات في هذا الصدد منها:[2]

- تحديد إطار و آفاق ترشيد الطاقة، مع تقييم إمكانية التحكم فيها.

- تكوين و تدريب مهندسي و فنيي المؤسسات الصناعية في مجالات إدارة الطاقة وإجراء تدقيقات طاقوية (Energy Auditing) .

- ترقية و تطوير استعمال الوقود النظيفة (الغاز الطبيعي، غاز البترول المسال، البنزين الخالي من الرصاص).

- ترقية عنصر التحكم في الطاقة و الفعالية الطاقوية .

- تطهير و إعادة تأهيل المناطق الملوثة.

1 - ***المكان نفسه.***

2– وزارة الطاقة والمناجم، ***مؤتمر الطاقة العربي العاشر***، الإمارات العربية المتحدة، 27 – 29 – أكتوبر 2014، ص.22.

•تطوير التسيير البيئي على مستوى قطاع الطاقة والصناعة والمناجم.

•تطوير و ترقية الطاقات المتجددة.

• ترقية وتشجيع استعمال الغاز الطبيعي من خلال سياسة الطاقة المتبعة والمبنية على ما يلي:

•الاستعمال الأقصى للغاز الطبيعي، في الاستعمالات الأولية والاستهلاك النهائي.

•إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 95 بالمائة من الغاز الطبيعي وتوجيهه للاستعمالات المتخصصة.

•التخفيض التدريجي لحصة المواد البترولية في ميزان الطاقة والتي يتم توجيهها للتصدير.

•الاستعمال المحدود للحطب من اجل الحفاظ على الثروة الغابية.

بالإضافة إلى ذلك تم تدعيم هذه الإستراتجية بالتعزيز المؤسساتي والإطار القانوني وتكوين و تعزيز القدرات في ميدان البحث العلمي و التنمية.[1]

أما فيما يخص مجال المحروقات فقد قامت الدولة الجزائرية باتخاذ إجراءات صارمة لمراقبة تطبيق الإطار القانوني الموجه للمحافظة على البيئة من أجل استرجاع الغازات المنبعثة، حيث تقوم شركة سوناطراك بسلسلة مشاريع تهدف إلى استرجاع أو إنقاص حجم الغاز المحروق.

ب –على المستوى الدولي:

انضمت الجزائر وصادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية وساهمت عن طريق دبلوماسيتها في العديد من المؤتمرات ذات الصلة بالطاقة والمناخ منها:

- المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغيير المناخ1992 :

وهناك من يسميها باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ [2]، ويجتمع المنضمون إليها مرة كل سنة منذ سنة 1995، ويتم أثناءها البث في مسببات انبعاث الغازات الدفيئة التي يتسبب فيها الإنسان، ويتم تقديم مقترحات للحد من هذه الانبعاثات المسببة في الاحتباس الحراري وبالتالي ارتفاع دراجات الحرارة على مستوى الكرة الرضية، والاختلال في

1– ***المرجع نفسه***، ص.30.

2- سلافة طارق عبد الكريم الشعّلان ، ***الحماية الدوّلية للبيئة من مظاهر الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو 1997 (في اتفاقية تغير المناخ 1992)***، (بيروت: منشورات الجبلي الحقوقية، 2010)، ص.52.

الفصول، وكذا حدوث الكوارث الطبيعية من فيضانات وأعاصير وجفاف وذوبان جليد القطب الشمالي.[1]

- المصادقة على بروتوكول كيوتو في 16 فبراير2005 :

والذي يركز على ضرورة الحد من الانبعاثات الدفيئة المتسببة في الاحتباس الحراري ومصدرها الدول الأكثر تصنيعا كالولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا...، والمميز في هذا البروتوكول هو وجود السياسيين طرفا في الموضوع، وذلك بعد الضغط الممارس من طرف الجمعيات الناشطة في المجال البيئي، والتي أخذت على عاتقها تحسيس المواطنين وصناع القرار السياسي بخطورة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الكرة الأرضية، وما ينجم عنها من كوارث طبيعية تهدد سلامة البشر.[2]

-المشاركة في مؤتمر كوبنهاغن بالدنمرك (07-18- ديسمبر 2009):

وذلك بحضور 193 دولة منها الجزائر، وقد عقدت عليه آمال كبيرة بهدف وضع ورقة طريق لحكومة عالمية لمكافحة التغيرات المناخية لما بعد كيوتو في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020، وقد تم تحديد ثلاث مبادئ أساسية:

-المبدأ الأول: مبدأ الحيطة، وينص على تفادي الأنشطة التي يمكنها أن تحدث أضرارا نهائية للبيئة والإنسان.

-المبدأ الثاني : مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، ويقوم على التمييز بين البلدان الصناعية والبلدان غير الصناعية، وينص على أنه من واجب البلدان الصناعية تحمل مسؤوليتها في هذا الشأن.

-المبدأ الثالث : الحقّ في التنمية، فلا يجب أن يعرقل مبدأ مكافحة انبعاث الغازات الدفيئة النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول السائرة في طريق النمو.

---

1 - Anne Debroise et Jean Jouzel : **Le défi climatique**,(paris : Edition Dunod, 2014) , p255.

2 - http://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/protocole-de-kyoto . le protocole de Kyoto. Derniere modification le 28 octobre 2015 date : 10/05/2017 à 12 :41.

ومن أهم ما أسفر عنه هذا المؤتمر:

- التزام الأطراف بخفض الغازات الدفيئة بدرجتين مئويتين.
- ضبط التزامات كل بلد في الحد من الغازات الدفيئة.
- تقديم الدول الصناعية الكبرى مبلغ مالي بمقدار 100 مليون دولار بحلول سنة 2020 مع مرافقتها في تحقيق التحول التكنولوجي للحد من انبعاث هذه الغازات.[1]

ولقد كان للدبلوماسية الطاقوية الجزائرية حضورا قويا في هذا المؤتمر من خلال رسالة رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة إلى المؤتمر، والذي دافع فيها عن حقوق القارة الإفريقية، ودعا فيها إلى ضرورة استفادة القارة من التعاون الدولي لتطوير القدرات المؤسساتية والبشرية في كافة المجالات، للتحكم في تبعات التغيرات المناخية واحترام البيئة والمحيط حيث قال في هذا الصدد : **» يتعين على إفريقيا أن تكون كذلك طرفا فاعلا في البحث عن المعالجة اللائقة لاحتياجاتها في مجال نقل التكنولوجيات بشروط ميسرة تخدم مقتضيات التكيف مع التغير المناخي وترقية التنمية المستدامة ..... و من المفروض أن نستفيد من التعاون الدولي لتطوير قدراتنا المؤسساتية والبشرية في كافة الميادين بما يتيح لنا تحكما أفضل في تبعات التغير المناخي و يؤمن لنا تطورا يحترم المحيط و البيئة«** [2]

- **المشاركة في المؤتمر الدولي إفريقيا – الاتحاد الأوروبي حول موضوع الطاقات والمتغيرات المناخية والفضاء سنة 2010 :**

حيث دعت الدبلوماسية الطاقوية للجزائر على لسان الأفارقة إلى تقديم المزيد من المساعدة والوسائل للتكيف مع تبعات التغيرات المناخية، والوفاء بالالتزامات التي تم طرحها في قمة كوبنهاجن 2010.

1 - http://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/sommet-sur-le-climat-de-copenhague-cop15 Sommet sur la climat de Copenhague COP 15 , date : 11/05/2017 à 12 :15.

2– أنظر الخطاب الكامل لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في إطار مناقشة التقرير حول نتائج مؤتمر كوبنهاغن على موقع وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط:

http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=1082 بتاريخ: 2017/05/12 على الساعة: 13:00.

» و في هذا السياق يجدر دعم إفريقيا بالتمويل الملموس برسم التكيف مع التغيرات المناخية. ويجدر تمكينها من جزء هام من التمويل القصير المدى الذي وعدت به في كوبنهاغن... ويتعين عليها أيضا أن تبقى على يقظتها إلى أن تتحقق الوعود بشأن بلوغ مستوى التمويل 100 مليار سنويا ابتداء من عام 2020 و توجيه قسط هام من هذه الموارد إلى قارتنا، و هي تعتبر أنه من الضروري أن يأخذ كبار الملوثين من البلدان تعهدات واضحة تكون في مستوى التحديات المناخية لمرحلة ما بعد 2012 لفائدة الأجيال القادمة و من الأهمية بمكان كذلك زيادة الدعم للبرامج الإفريقية في مجال تطوير الطاقات المتجددة و تفعيل الطاقة و ترشيد استعمالها[1]» .

-المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة 2012:

والمعروفة بمؤتمرات قمة الأرض وهي اجتماعات عقدت منذ عام 1972 من قبل قادة الدول المنضمين إلى الأمم المتحدة ، وذلك بهدف تحديد الوسائل لتعزيز التنمية المستدامة على المستوى العالمي.

-المشاركة الفعالة في مؤتمر باريس للتغيرات المناخية ديسمبر 2015:

حيث دعت الجزائر على لسان وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة إلى تكريس قيم الأخلاقيات و العدالة و التضامن بين الأجيال، وأن يكون هذا المؤتمر في مستوى تطلعات الشعوب ، كما أبرزت الجزائر استعدادها لترقية شراكات إستراتيجية على المدى البعيد مع الدول المتطورة صناعيا، خصوصا في مجال الغاز الطبيعي حيث يقول في هذا الصدد:

» في هذا السياق تبقى الجزائر التي تعد منتجا كبيرا للغاز الطبيعي في إفريقيا والتي تتوفر على إمكانيات هائلة من المحروقات غير التقليدية مستعدة لترقية شراكات استراتيجية على المدى الطويل مع بلدان الشمال وكذا بلدان الجنوب المستعملة للفحم لمساعدتها على تنفيذ التزاماتها الآنية والمستقبلية لأن الغاز الطبيعي هو الجسر الملائم بين الطاقات الاحفورية وطاقات الغد...» .[2]

1– أنظر الخطاب الكامل لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة حول موضوع "**الطاقة و التغيرات المناخية و الفضاء**" على موقع وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/1071.aspx بتاريخ: بتاريخ: 2017/05/12 على الساعة: 13:15.

2– رمطان لعمامرة، "**اتفاق باريس حول المناخ ينبغي أن يستجيب لقيم العدالة و التضامن**" على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=3218

ولقد حظيت مبادرة الجزائر حول مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية خلال المؤتمر بتنويه العديد من المشاركين، الذين اعتبروها مبادرة هامة تعكس التزاما لفائدة نظام بيئي عالمي، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية بنيويورك 2017 من قبل 170 دولة منها الجزائر.

مشاركة الجزائر في مؤتمر المناخ بمراكش (كوب 22) :

شاركت الجزائر في هذه القمة ممثلة في رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح ، أين تعهدت 47 دولة وهي الأكثر تضررا من التغيرات المناخية، بتحويل إنتاجها للطاقة بأسرع وقت ممكن إلى المصادر المتجددة ، وقد تم تبني القرار في مدينة مراكش المغربية، حيث بحث المفاوضون تفاصيل اتفاق العام الماضي لإبقاء الاحتباس الحراري في مختلف أنحاء العالم عند أقل من 2 درجة مئوية والسعي لبذل جهود لإبقاء الزيادة في درجة الحرارة عند اقل من 1,5 درجة مئوية.

من خلال ما سبق، نستنتج أن الجزائر تتجه تدريجيا نحو إحلال الطاقات البديلة بصفة تدريجية في المستقبل، حفاظا على البيئة، وعلى الموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.

ثانيا: رهانات منتدى الغاز بالنسبة للجزائر

تساهم الجزائر بقوة من خلال دبلوماسيتها الطاقوية داخل منتدى الدول المصدرة للغاز* ولقد صادقت على أول وثيقة تتعلق بتوقعات الدول المصدرة للغاز حتى عام 2040، وذلك بالعاصمة القطرية الدوحة يوم 17 نوفمبر 2016، وتتعلق هذه الوثيقة بأهمية أمن الإمدادات لمقابلة العرض والطلب، وعلى التزام الدول المصدرة للغاز بتوفير احتياجات السوق من الغاز للدول المستهلكة والشركاء، مع التركيز على أهمية الحوار بين كافة الشركاء في هذا الإطار، مع التركيز على أهمية اتفاق باريس للمناخ، الذي تناول أهمية الغاز الطبيعي ودوره في توفير طاقة نظيفة تحافظ على البيئة [1]، ولقد خلص بيان القمة إلى الطلب على الغاز

* **منتدى الدول المصدرة للغاز:** يعد أكبر تجمع للدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي في العالم، يضم 19 دولة من بينها الجزائر، تم تأسيسه عام 2001 بعد اجتماع الدول المؤسسة والأكبر إنتاجا للغاز وهي روسيا وإيران وقطر، ويتخذ من الدوحة مقرا له.

1– د ب أ – أ ف ب، " **المنتدى الثامن عشر للدول المصدرة للغاز يصادق على أول استراتيجية لأعضائه**"، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=631945 بتاريخ: 2017/05/12 على الساعة: 18:00.

الطبيعي هو في ارتفاع مستمر، حيث زاد الطلب عليه بنحو الضعف بين عامي 2014 و 2015 حيث زادت حصته من استهلاك العالم من مصادر الطاقة من 0.8 % إلى 1.9 % خلال نفس الفترة، [1] وذلك على الرغم من ظهور مصادر أخرى للطاقة على غرار الغاز والنفط الصخريين، إلا أن عدد المستهلكين الجدد للغاز في ازدياد.

ولقد أكدت الجزائر على لسان وزيرها للطاقة خلال هذا الاجتماع، أكدت دعمها لاستراتيجية منتدى الدول المصدرة للغاز على المدى الطويل، معربـة عن يقينها بأن تضافر جهود الدول المنتجة للغاز سيمكّن من التوصل للسبل والوسائل الكفيلة بالحفاظ على المصالح المشتركة والجماعية ، باعتبار أن هذا الفضاء الاقتصادي الذي يحظى بمصداقية على المستوى العالمي، من شأنه أن يفضي إلى تطابق وجهات نظر ومواقف مشتركة لترقية الغاز الطبيعي كخيار رئيس في المزج الطاقوي عموما، بالنظر إلى كونه غير مضر بالبيئة ولوفرته ونجاعته ولقد عبرت الجزائر عن يقينها بان الدول المنتجة للغاز ستظافر جهودها وستتوصل إلى السبل والوسائل الكفيلة للحفاظ على مصالحها المشتركة والجماعية، خاصة وأن ما نسبته 67% من احتياطات الغاز العالمي موجود لدى الدول الأعضاء.[2]

يبدو أن فكرة إنشاء «كارتل» للغاز على غرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أمر يصعب تحقيقه في الأمد القصير للاعتبارات الآتية:[3]

- سوق الغاز تحتاج للكثير من الاستثمارات القائمة على عقود طويلة الأمد بخلاف النفط.
- يجري التداول بالنفط في أسواق مالية مثل سوقي لندن ونيويورك مع عقود لا تتجاوز مدتها سوى بضعة أشهر على أبعد تقدير، الأمر الذي يحمل على تنويع الإنتاج وعلى التأثير على الأسعار.

1– ***المكان نفسه.***

2- محمد ب، **" منتدى الغاز بالدوحة11 دولة «نفطية» اجتمعت لدعم مسعى الجزائر"**، جريدة المساء، على الرابط: http://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/29190 بتاريخ: 2017/05/12 على الساعة: 18:30.

3- **إنشاء «كارتل» للغاز على غرار «أوبك» غير مرجح**، جريدة الوسط، ع.1675، على الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/224960.html بتاريخ: 2017/05/12 على الساعة: 18:45.

- التفاوض على الغاز يجري في سوق لامركزية بشكل كبير لأنه يصعب نقل الغاز خلافا للنفط.
- يتم توزيع الغاز عبر أنابيب خاصة به كلف ة مدها مليارات اليورو ، أو عبر ناقلات للغاز الأمر الذي يتطلب تس يله وهي عملية مكلفة للغاية تستدعي بناء مصانع للتس يل ومحطات لإعادته إلى حالة الغاز دون احتساب كلفة النقل.

- معارضة الدول الكبرى لفكرة إنشاء كارتل للغاز، ف في نفس الوقت الذي كان فيه منتدى الدول المصدرة للغاز منعقدا بالدوحة ، كانت لجنة الكونجرس الأمريكي للشؤون القانونية عاكفة على إصدار قانون يعاقب كل دولة تشترك في تأسيس منظمة نفطية أو غازية ، وعندما صدر القانون واجه نقدا لاذعا من موسكو ووصفته روسيا بالقانون "المتعدي على سيادة الدول" وعندما كشفت الشركة الروسية العملاقة "غازبروم" عن مشروعاتها الهادفة إلى التحكم أكثر في صناعة الغاز في العالم أعلن الاتحاد الأوربي من ألمانيا شهر جوان المنصرم عن فكرة "ناتو الطاقة" يضم الدول الأوربية على شاكلة الحلف الأطلسي وهكذا تواجه فكرة "أوبك الغاز" معارضة شديدة من زاويتين اثنتين: الزاوية الدبلوماسية من قبل الدول الصناعية الكبرى، أمريكا التي ستصبح أكبر دولة مستوردة للغاز بمعدل سنوي قدره 150 مليون طن من الغاز المسال والاتحاد الأوربي الذي تصل احتياجاته إلى 550 مليار متر مكعب سنويا يستورد منها حدود 60٪ .[1]

ومن وجهة نظر الخبير في الطاقة الدكتور مهماه بوزيان [2]، فإن العامل الأساسي الذي بإمكان الجزائر القيام به في منتدى الغاز هو تثمين ثروة الغاز الطبيعي، من خلال فصل تسعيرة الغاز عن تسعيرة النفط، لان الأدبيات البيئية تقول بضرورة التحول السريع نحو تعميم استعمال الغاز الطبيعي على أساس انه الوقود الأقل تلويثا في منظومة الوقود الأحفوري، لذلك يجب فصل تسعيرة الغاز عن تسعيرة النفط وتثمينها، لأنه من غير المعقول الحديث عن الغاز انه الأنظف لكنه مربوط بالوقود الأكثر تلويثا، وهي مقاربة علمية ومؤسسة بإمكان الجزائر الدفاع على ضرورة فصل تسعيرة الغاز وتثمين تسعيرة الغاز

1- د/ بشير مصيطفى، **" الجزائر- إيران والطريق إلى كارتل الغاز"**، جريدة الشروق اليومي، على الرابط: **http://www.echoroukonline.com/ara/articles/24696.html** بتاريخ: 2017/05/12 على الساعة: 19:30.

2- مقابلة مع د/ مهماه بوزيان، خبير في الطاقة، يوم الأربعاء 12 أفريل 2017، بمقر الإذاعة الجزائرية، الساعة: 14:00.

وفصلها عن النفط، ولا يبقى النفط هو المرجعية في تحديد تسعيرة الغاز، وإنما ينبغي للغاز اكتساب تسعيرته من ذاته، باعتباره الوقود الأكثر انتشارا مقارنة بالنفط الأقل تلويثا بالنسبة لكل أنواع الوقود والطاقات الأحفورية.

فالجزائر بإمكانها وفق هذه المقاربة النجاح بتشكيل منتدى للغاز داخل الأوبك للحصول على تسعيرة جديدة وذاتية للغاز الطبيعي، وهذا يعتبر مكسبا لكل أنواع الوقود الأكثر نظافة ونمضي في المزاوجة والإحلال التدريجي للطاقات المتجددة من خلال استخدام الغاز الطبيعي وإذا كان الآن في محطة حاسي الرمل نعتمد 30 % طاقات متجددة، في المحطات المقبلة نعتمد على 40 % طاقات شمسية، في محطات أخرى 80 %، حتى نصل إلى محطة 100 % طاقة شمسية حرارية، وهو ما يسمى بالمسار الذكي والسلس والمتكامل بين كل أنواع الطاقات، بمعنى الاعتماد على طاقة أحفورية بغية إحلال طاقة متجددة، دون الدخول في صراع أو تناقض، هذا بالنسبة للعامل الطاقوي، وبالنسبة للعامل البيئي : العالم يتحول تدريجيا من استعمال الوقود الأكثر تلويثا نحو الوقود الأقل تلويثا بصفة آلية.[1]

تحدي فصل تسعيرة الغاز للنفط: تضم منظمة الأوبك داخلها أكبر الدول المنتجة للغاز – ما عدا روسيا– إيران، قطر الجزائر والإمارات، فالأحسن حسب الخبير في الطاقة الدكتور مهماه بوزيان، هو سعي الأوبك نحو دمج الغاز ضمن أنشطتها باعتبار أغلب الدول المنتجة للغاز موجودة داخل الأوبك، فما جدوى النقاش داخل الأوبك وفق إستراتيجية معينة ثم الذهاب إلى منتدى الغاز ومناقشة قضايا مناقضة للغاز، لذا أصبح اليوم من الضروري أن تتحول الأوبك من دولة تتمحور حول النفط، إلى دول تتمحور حول النفط والغاز، من خلال هذا التوجه تستطيع دول الأوبك كسب روسيا كدولة نفطية وكدولة منتجة للغاز، ولنجاح ذلك يستلزم عمل كبير يتمثل في خلق حراك داخل منتدى الغاز لفتح شهية بقية الدول لقبول عضوية الغاز في حالة منسجمة مع النفط داخل الأوبك.[2]

من خلال الدراسة السابقة للموضوع، يتضح لنا بأن الجزائر تتجه بخطى ثابتة نحو الحفاظ على البيئة، والاعتماد على الطاقات البديلة غير الملوثة للمحيط، وتجلى ذلك عبر مختلف السياسات المنتهجة في هذا الإطار، ومن بينها تلك التي أشار إليها وزير الطاقة الجزائري نور الدين بوطرفة حين أكد بأن الجزائر ستعتمد مستقبلا على الطاقات البديلة، باعتبار أن القطاع يعرف تحولات سريعة في التكنولوجيات والتقنيات المستعملة في إنتاج الطاقة، والمستقبل حسبه هو للطاقات

1- ***المكان نفسه.***

2 - ***المكان نفسه.***

المتجددة، و تعرف الدراسات في هذا الإطار تطورا ملحوظا ومتسارعا، وقد يتغير النمط الطاقوي للجزائر آفاق 2050، وفي هذا الإطار وضعت الجزائر برنامجا وطنيا يتمثل في إنجاز 22 محطة للطاقات البديلة كمرحلة أولية، وهي خاضعة لأحدث التكنولوجيا الصديقة للبيئة، وتسعى إلى إنتاج 22 ألف ميغاواط من الطاقات المتجددة آفاق 2030–2035، أي بنسبة 27% من نسبة الإدماج في الشبكة الكهربائية، مما سيسمح باقتصاد 300 مليار متر مكعب من الغاز، وهذا حفاظا على احتياطي الغاز، واستعمال التكنولوجيا النظيفة والمحافظة على البيئة.[1]

1– الإذاعة الجزائرية، " **الجزائر لا تحتاج للغاز الصخري في الوقت الراهن و المستقبل للطاقات المتجددة**"، على الرابط:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170418/109491.html بتاريخ: 2017/05/14 على الساعة 19:16.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل نستنتج، أن الدبلوماسية الطاقوية للجزائر تواجه عدة تحديات داخلية وخارجية، ويمكن تصنيفها في النقاط التالية:

أ -التحديات الداخلية: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تحدي الاستثمار الجيد في مجال النفط لتأمين فرص العمل، وتحقيق إيرادات من القطاع الأجنبي.
- ✓ تحدي تراجع إنتاج النفط والغاز، خاصة وأن العديد من المؤشرات تشير إلى نضوب النفط آفاق 2035 على أقصى تقدير، وعدم وضوح الصورة حول احتياطات الغاز الصخري لأن البحوث ما تزال في بداياتها وهي متوقفة الآن.
- ✓ تحدي إصلاح المنظومة المالية والبنكية وتوفير المناخ المناسب للاستثمار، لأن صناعة البترول تحتاج إلى خبرة جيدة ومتطورة، وإلى رؤوس أموال كبيرة خاصة في مراحل البحث والاستكشاف.
- ✓ تحدي ترشيد وتخفيض استهلاك الطاقة، وذلك بتعديل نموذج الاستهلاك الطاقوي للجزائر (أفرادا ومؤسسات)، للإطالة من عمر الاحتياطات المؤكدة للنفط.
- ✓ تحدي رفع إنتاج الغاز الجزائري، والاهتمام بسوق الغاز، من أجل ضمان النمو واستقطاب المستثمر الأجنبي، خاصة بعد استعادة القطاع لعافيته، والانتقال من إنتاج 67 مليون طرن سنة 2015، إلى 69 مليون طن سنة 2016، والتوقعات تشير إلى ارتفاع الإنتاج إلى 75 مليون طن سنة 2017، وتخصيص ما قيمته 70 مليار دولار أمريكي للفترة 2017-2021.
- ✓ تحدي الاندماج بين الشركات الوطنية والأجنبية، وذلك بهدف زيادة حجم الشركات والتقليص من تكاليف الإنتاج والحصول على احتياطات بتكاليف منخفضة.
- ✓ إضافة إلى التحدي الأمني وتحدي تراجع إيرادات الدولة.

ب التحديات الخارجية:

- ✓ تحدي السيطرة على منابع النفط، ومواجهة الجوسسة الاقتصادية التي تقوم بها الشركات الأجنبية خاصة الأمريكية منها.
- ✓ تحدي جلب المستثمر الأجنبي، وذلك بتوجيه نشاط السياسة الخارجية في هذا المجال لاستقطاب الشركات الأجنبية، وإبرام عقود شراكة جزائرية للاستثمار خارج الجزائر.

- ✓ تحدي تنسيق السياسات النفطية مع مختلف الشركاء داخل المنظمات الدولية المتخصصة وخارجها.
- ✓ تحدي تثمين تسعيرة النفط والغاز واحترام نظام الحصص داخل السوق النفطية.
- ✓ بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الجزائر داخل منظمة الأوبك، وانعكاس الصراعات البينية داخل أسرة الأوبك وانعكاس ذلك على أسعار النفط، والتي تعود سلبا على الاقتصاد الوطني المعتمد على الريع البترولي بنسبة كبيرة.

أما فيما يخص العلاقات الطاقوية الأوروبية فإن الجزائر تعتبر الشريك الرئيس والموثوق بالنسبة للاتحاد الأوروبي على الصعيد الثنائي والإقليمي، حيث ضمنت الجزائر تموين هذا الأخير في ظروف عادية لأزيد من أربعة عقود من دون أي خلل، وفي المقابل تنتظر الجزائر من الطرف الأوروبي تقدير هذا الموقف ومقابلته باستثمارات في المستوى المطلوب خاصة في جال الطاقة والصناعات البتروكيماوية.

تعتبر الطاقات البديلة من أهم الموضوعات المطروحة على مستوى مختلف الدول، خاصة بعد إمضائها على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ والحفاظ على البيئة، ومن بين هذه الدول الجزائر، التي تحتوي على أغنى الحقول والمناجم الشمسية، ففترة التشمس عبر كامل التراب الوطني تفوق 200 ساعة سنويا، بالإضافة إلى الطاقة الهوائية وطاقة الكتلة الحية وغيرها.

ولقد عززت الجزائر دبلوماسيتها الطاقوية في هذا المجال، من خلال عدة مشاريع، نذكر منها مشروع **ديزرتيك** الجزائري الألماني، مشروع **صحراء صولار بريدر** الجزائري الياباني والمعروف ببرنامج " **أس أس بي** " للطاقة الشمسية، بالإضافة إلى المشروع الجزائري الإسباني لانجاز محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والغاز، وهو الأول من نوعه، ومن خلاله ستكون الجزائر مدخلا لسوق الكهرباء الأوروبية، كما قامت الجزائر بالتوقيع على اتفاقية تمويل بقيمة 10 ملايين يورو مع الاتحاد الأوروبي لتطوير الطاقات المتجددة، وقامت بالتوقيع على اتفاق تعاون مع كل من هولاندا وجامعة الشارقة .

أما فيما يخص مستقبل الدبلوماسية الطاقوية للجزائر في ظل التحدي البيئي، فقد وضعت الجزائر استراتيجية وطنية للفعالية الطاقوية وأمضت على العديد من الاتفاقيات الدولية، والجزائر تعمل جاهدة من أجل تثمين تسعيرة الغاز في السوق الدولية خاصة مع استبعاد تشكيل كارتل للغاز في الظرف الحالي نظرا لعدة اعتبارات ذكرنها سابقا.

خاتمة

توصلت الدراسة التي قمنا بها حول موضوع " **الدبلوماسية الطاقوية للجزائر، التحديات والآفاق**" ومن خلال ما تم عرضه في الفصول الثلاث إلى مجموعة من النتائج، تؤكد صحة الفرضيات التي تم صياغتها وهي:

أولا: تعتبر الدبلوماسية الطاقوية للجزائر المحرك الأساسي للدبلوماسية العامة من خلال ما يلي:

- استعمال المحدد الطاقوي لربط علاقاتها مع مختلف الدول، خاصة أثناء البحبوحة المالية، حيث قامت بـمسح ديون العديد من الدول الفقيرة، واستغلت هذا العامل في مجال سياسة الانتشار.
- استطاعت الدبلوماسية الطاقوية للجزائر أن تحقق مسارا دبلوماسيا جيدا على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وهو ما جعل من الدول خصوصا الأوروبية منها تتمسك في التعامل مع الجزائر لأن مصلحتها تقتضي ذلك، باعتبار أن الشرق الأوسط وتركيا وأوكرانيا تعيش حالة من عدم الاستقرار في هذه المرحلة.
- ساهمت الدبلوماسية الطاقوية للجزائر بفعالية كبيرة داخل منظمة الأوبك وذلك من خلال:
  - لعب الدور الريادي في حل الخلافات البينية وتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف، باعتبارها الدولة الوحيدة داخل المنظمة التي لديها علاقات جيدة مع مختلف الأطراف.
  - إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID)، والذي جاء بهدف تحقيق التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب، وتقديم مساعدات للدول الأكثر فقرا في العالم، كما يهتم الصندوق بصورة رئيسية بتعزيز التعاون المالي بين الدول الأعضاء والدول النامية.
- الدبلوماسية الطاقوية للجزائر كانت فعالة حتى خارج منظمة الأوبك، ويتجلى ذلك في تعزيز التعاون وتنسيق السياسات النفطية داخل منظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط (OAPEC)، وذلك من خلال دعم وتنمية علاقاتها واتصالاتها مع العالم الخارجي وطرح المفهوم العربي حول قضايا الطاقة والتنمية في مختلف المؤتمرات والملتقيات الدولية، ومنها منتدى الطاقة الدولي، والمركز الياباني للتعاون البترولي (JCCP) وكذا مؤتمر التعاون العربي الصيني، والمشاركة الدائمة في ندوة أكسفورد للطاقة منذ

1979 إلى يومنا هذا، وتعد الجزائر من الدول المؤسسة لمنتدى الدول المصدرة للغاز والذي أنشأ سنة 2008 ويضم 13 دولة.

- عرفت الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية عدة أنشطة خارج العلاقات المتعددة الأطراف وخارج المنظمات، وذلك في إطار العلاقات الثنائية الأطراف، وذلك من خلال تنسيق السياسات الطاقوية مع منظمة البلدان اللاتينو أمريكية (OLADE)، كما أنها تحتضن مقر اللجنة الإفريقية للطاقة (AFREC).
- سعي الدبلوماسية المستمر إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وإقامة الشراكات المربحة مع بعض البلدان في إطار خدمة برامج التنمية الوطنية المستدامة بكل أبعادها.
- ساهمت الدبلوماسية الطاقوية للجزائر في التصدي والتكيف مع مختلف الصدمات المتتالية للأزمات المالية العالمية، كما أن مسار الجزائر من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف قد ساهم في عودتها إلى الساحة الدولية بقوية ومكنها من لعب أدوار إقليمية هامة خصوصا في الساحل ودول الجوار.

ثانيا: ساهمت الجزائر في استغلال علاقاتها الدبلوماسية في سبيل استرجاع التوازن لأسعار الطاقة في السوق العالمية، وذلك:

- من خلال الدور الريادي الذي لعبته داخل منظمة الأوبك وخارجها، إذ أخذت على عاتقها زمام المبادرة، وقامت بالتنسيق مع كافة الدول المنتجة للنفط في سبيل وضع إستراتيجية موحدة لعودة الاستقرار إلى أسعار النفط، خاصة مع المنتجين الكبار خارج المنظمة وروسيا على وجه الخصوص.
- من خلال التوصل إلى صيغة مشتركة لوضع حد لانهيار أسعار النفط، وتوصلت مع المنتجين داخل منظمة الأوبك إلى تسقيف الإنتاج بين 32.5 و 33 برميل يوميا، مما أثر على استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بين 50 و59 دولارا للبرميل.

ثالثا: كلما حدثت أزمة سياسية بين دول الأعضاء في منظمة الأوبك كلما أثر ذلك على فعالية وعمل المنظمة، حيث كادت الخلافات بين الدول الأعضاء في السنوات الأولى من تأسيسها أن تعصف بهذه المنظمة، وبفضل توحيد السياسات الطاقوية بين البلدان عادت بقوة إلى الساحة الدولية، وأثرت لأول مرة في الاقتصاد العالمي والسوق النفطية على وجه الخصوص خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وذلك بعد استخدام دول الأوبك العربية النفط كسلاح لإدارة الحرب العربية الإسرائيلية آنذاك.

- أثرت الخلافات البينية داخل منظمة الأوبك في توحيد السياسة النفطية داخلها وظهور كتلتين داخل المنظمة، الأولى تضم كلا من الجزائر فنزويلا والإكوادور التي تدعو إلى الالتزام بالحصص المقررة، ورفع أسعار النفط في أسواق النفط والكتلة الثانية تضم كلا من الكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة، التي تصر على ضرورة إغراق الأسواق بالنفط بهدف تخفيض سعره وإزاحة النفط الصخري الأمريكي من الأسواق، هذا من جهة، من جهة أخرى، وجود الخلافات على مستوى دول الشرق الأوسط داخل المنظمة، خصوصا التناقض الدامي بين السعودية وايران، وانعكاساته داخل اليمن، والتناقض الدامي بين السعودية ودول الخليج مع ايران على مستوى الحرب الدائرة في سوريا، والتناقض على مستوى بسط النفوذ والهيمنة على المستوى العربي والفضاء الإسلامي ومحاولة السعودية تزعم الحلف الإسلامي العربي.
- تراجع دور وتأثير منظمة الأوبك في الاقتصاد العالمي بعد ظهور فواعل جديدة عالمية كالنفط الصخري الأمريكي، وكذا ظهور دول منتجة للنفط خارج المنظمة.

رابعا: قامت الجزائر بعدة إجراءات عملية ساهمت في الحفاظ على البيئة وعلى أمنها الطاقوي وذلك من خلال ما يلي:

- تعزيز الدبلوماسية الطاقوية للجزائر عن طريق الطاقات البديلة.
- التوجه تدريجيا نحو استغلال الطاقات البديلة بدل الوقود الأحفوري الملوث للبيئة.
- تطوير البحث والاستكشاف في مجال الطاقات البديلة، وتعزيز الشراكة مع الأجانب أصحاب الخبرة في المجال.
- استعمال الوسائل الحديثة في تكرير البترول حفاظا على البيئة.
- ترشيد وتخفيض استهلاك الطاقة بالنسبة للأفراد والمؤسسات، وذلك بتعديل نموذج الاستهلاك الطاقوي، للإطالة من عمر الاحتياطات المؤكدة للطاقة.
- الاهتمام بسوق الغاز وتشجيع استعماله في شتى المجالات.
- الإمضاء على عدة اتفاقيات دولية في مجال البيئة.

في الأخير يمكننا القول بأن الجزائر عرفت كيف توظف دبلوماسيتها الطاقوية في تنشيط الدبلوماسية العامة، ولعبت دورا أساسيا في مختلف المنظمات الدولية ذات الصلة بموضوع الطاقة، واستغلت علاقاتها الدبلوماسية في سبيل استرجاع التوازن لأسعار الطاقة في السوق العالمية، من خلال التنسيق المحكم بين كافة الشركاء، كما اتخذت عدة إجراءات في سبيل الحفاظ على البيئة والمحيطة وذلك من خلال التوجه نحو الطاقات البديلة تدريجيا، إلا أن بعض التحديات تستدعي القيام بإجراءات أخرى، والاعتماد على آليات وسياسات على غرار ما تم عرضه، مما يدفعنا إلى اقتراح بعض التوصيات قد تكون في المستوى، وتأخذ على أساس بدائل لصناع القرار في الجزائر.

بعض التوصيات:

- تكوين دبلوماسيين متخصصين في الدبلوماسية الطاقوية، بهدف إعطاء دفع قوي لهذا النوع من الدبلوماسية الحديثة.
- تكثيف العلاقات الدبلوماسية خاصة في مجال الطاقة مع المنتجين الكبار.
- تطوير العلاقات المتعددة الأطراف مع مختلف المنظمات الناشطة في ميدان الطاقة مثل: اللجنة الإفريقية للطاقة (AFREC)، والبلدان اللاتينو أمريكية للطاقة (OLADE).
- تعزيز العلاقات الثنائية داخل منظمة الأوبك ومنظمة الأوابك، والتنسيق المحكم حول مختلف السياسات الطاقوية للدول داخل هذه المنظمات.
- العمل على تغليب المصلحة العليا للدول الأعضاء داخل منظمة الأوبك ووضع الخلافات السياسية جانبا.
- دعوة المزيد من الدول المنتجة للنفط للانضمام إلى المنظمة، بهدف التأثير على عملية تحديد الأسعار داخل السوق العالمية.
- إدراج الغاز إلى جانب النفط في مناقشات الدول داخل الأوبك.
- رفع طاقة تكرير البترول في المصافي لتلبية الطلب الداخلي، وإحلال الصادرات من مشتقات البترول محل الصادرات من البترول الخام، مع التركيز على أن يكون تكرير النفط وتصنيع منتجاته يعتمد على تقنيات حديثة حفاظا على البيئة.
- العمل على فصل تسعيرة الغاز عن النفط وتثمين أسعار النفط في السوق الدولية.
- عدم التركيز على الغاز الصخري في الظرف الحالي نظرا للظروف الأمنية، فقد يتحول من نعمة إلى نقمة.

- التنويع في مصادر الدخل الوطني من خلال استغلال المقومات الطبيعية في إنتاج الطاقة وتصديرها عوض الاعتماد فقط على الوقود الأحفوري، حفاظا على هذه الثروة للأجيال اللاحقة.
- تشجيع استخدام الطاقات البديلة حفاظا على البيئة.
- توظيف استراتيجيات وسياسات مغايرة لتنويع الاقتصاد الوطني، والاعتماد على تكوين متخصصين في مجال الطاقات البديلة، وتشجيع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا المجال، ودعم فرص الاستكشاف والتنقيب.
- الاستعانة بالخبرة الأجنبية، وإقامة عقود شراكة مع هذه الدول صاحبة الخبرة في مجال الطاقات المتجددة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)

الجزائر	نور الدين بوطرفة
ايران	بيجان نمدار زنغنه
روسيا	ألكسندر نوفاك
العراق	جابر الحسن اللويبي
أنغولا	خوزي ماريا بوتيلهو دو فاسكونسيلوس
مصر	طارق المولى
موريتانيا	محمد عبد الفتاح
نيجيريا	ايمانويل ايبي كاشيلكوي
النرويج	تورد ليان
قطر	محمد السادة
المملكة العربية السعودية	خالد الفليح
السودان	محمد زايد عواد موسى
تنزانيا	سوسبيتير موهوانغو
تونس	هلى شيخ روحو
الامارات	سهيل محمد المزروعي
أوغندا	بنينا أهيمبا

فنزويلا	أولوجيو ديل بينو
الغابون	ايتيان ديودوني نغولو
ايطاليا	كارلو كالاندا
هولندا	كامب هانك

الملحق رقم (02)

Below data covers 2015

Source: Annual Statistical Bulletin 2016

Population (million inhabitants)	**39.950**
Land area (1,000 sq km)	**2,382**
Population density (inhabitants per sq km)	**17**
GDP per capita ($)	**4,551**
GDP at market prices (million $)	**181,828**
Value of exports (million $)	**37,787**
Value of petroleum exports (million $)	**21,751**
Current account balance (million $)	**-30,074**
Proven crude oil reserves (million barrels)	**12,200**
Proven natural gas reserves (billion cu. m.)	**4,504.0**
Crude oil production (1,000 b/d)	**1,157.1**
Marketed production of natural gas (million cu. m.)	**83,040.7**
Refinery capacity (1,000 b/cd)	**650.8**
Output of refined petroleum products (1,000 b/d)	**628.6**
Oil demand (1,000 b/d)	**418.5**

Crude oil exports (1,000 b/d)	**642.2**
Exports of petroleum products (1,000 b/d)	**605.4**
Natural gas exports (million cu.m.)	**43,418.7**

- b/d (barrels per day)
- cu. m. (cubic metres)
- b/cd (barrels per calendar day)

Below data covers 2015

Source: Annual Statistical Bulletin 2016

Population (million inhabitants)	**39.950**
Land area (1,000 sq km)	**2,382**
Population density (inhabitants per sq km)	**17**
GDP per capita ($)	**4,551**
GDP at market prices (million $)	**181,828**
Value of exports (million $)	**37,787**
Value of petroleum exports (million $)	**21,751**
Current account balance (million $)	**-30,074**
Proven crude oil reserves (million barrels)	**12,200**
Proven natural gas reserves (billion cu. m.)	**4,504.0**
Crude oil production (1,000 b/d)	**1,157.1**
Marketed production of natural gas (million cu. m.)	**83,040.7**
Refinery capacity (1,000 b/cd)	**650.8**
Output of refined petroleum products (1,000 b/d)	**628.6**
Oil demand (1,000 b/d)	**418.5**
Crude oil exports (1,000 b/d)	**642.2**
Exports of petroleum products (1,000 b/d)	**605.4**

Natural gas exports (million cu.m.) **43,418.7**

- b/d (barrels per day)
- cu. m. (cubic metres)
- b/cd (barrels per calendar day)

Oil:
Total proved reserves

	at end 1995 Thousand million barrels	at end 2005 Thousand million barrels	at end 2014 Thousand million barrels	Thousand million barrels	at end 2015 Thousand million tonnes	Share of total	R/P ratio
US	29,8	29,9	55,0	**55,0**	**6,6**	3,2%	11,9
Canada	48,4	180,0	172,2	**172,2**	**27,8**	10,1%	107,6
Mexico	48,8	13,7	10,8	**10,8**	**1,5**	0,6%	11,5
Total North America	**126,9**	**223,6**	**238,0**	**238,0**	**35,9**	**14,0%**	**33,1**
Argentina	2,4	2,2	2,4	**2,4**	**0,3**	0,1%	10,2
Brazil	6,2	11,8	16,2	**13,0**	**1,9**	0,8%	14,1
Colombia	3,0	1,5	2,4	**2,3**	**0,3**	0,1%	6,3
Ecuador	3,4	4,9	8,0	**8,0**	**1,2**	0,5%	40,4
Peru	0,8	1,1	1,4	**1,4**	**0,2**	0,1%	34,3
Trinidad & Tobago	0,7	0,8	0,8	**0,7**	**0,1**	♦	18,1
Venezuela	66,3	80,0	300,0	**300,9**	**47,0**	17,7%	313,9
Other S. & Cent. America	1,0	1,5	0,5	**0,5**	**0,1**	♦	9,9
Total S. & Cent. America	**83,7**	**103,6**	**331,7**	**329,2**	**51,0**	**19,4%**	**117,0**
Azerbaijan	1,2	7,0	7,0	**7,0**	**1,0**	0,4%	22,8
Denmark	0,9	1,3	0,6	**0,6**	**0,1**	♦	9,6
Italy	0,8	0,5	0,6	**0,6**	**0,1**	♦	14,7
Kazakhstan	5,3	9,0	30,0	**30,0**	**3,9**	1,8%	49,3
Norway	10,8	9,7	6,5	**8,0**	**1,0**	0,5%	11,3
Romania	1,0	0,5	0,6	**0,6**	**0,1**	♦	19,5
Russian Federation	113,6	104,4	103,2	**102,4**	**14,0**	6,0%	25,5
Turkmenistan	0,5	0,5	0,6	**0,6**	**0,1**	♦	6,3
United Kingdom	4,5	3,9	2,8	**2,8**	**0,4**	0,2%	8,0
Uzbekistan	0,3	0,6	0,6	**0,6**	**0,1**	♦	25,3
Other Europe & Eurasia	2,2	2,2	2,1	**2,1**	**0,3**	0,1%	15,0
Total Europe & Eurasia	**141,2**	**139,5**	**154,6**	**155,2**	**21,0**	**9,1%**	**24,4**
Iran	93,7	137,5	157,8	**157,8**	**21,7**	9,3%	110,3
Iraq	100,0	115,0	143,1	**143,1**	**19,3**	8,4%	97,2
Kuwait	96,5	101,5	101,5	**101,5**	**14,0**	6,0%	89,8
Oman	5,2	5,6	5,2	**5,3**	**0,7**	0,3%	15,3
Qatar	3,7	27,9	25,7	**25,7**	**2,7**	1,5%	37,1
Saudi Arabia	261,5	264,2	267,0	**266,6**	**36,6**	15,7%	60,8
Syria	2,6	3,0	2,5	**2,5**	**0,3**	0,1%	253,7
United Arab Emirates	98,1	97,8	97,8	**97,8**	**13,0**	5,8%	68,7
Yemen	2,0	2,9	3,0	**3,0**	**0,4**	0,2%	176,5
Other Middle East	0,1	0,1	0,2	**0,2**	**^**	♦	2,8
Total Middle East	**663,3**	**755,5**	**803,8**	**803,5**	**108,7**	**47,3%**	**73,1**
Algeria	10,0	12,3	12,2	**12,2**	**1,5**	0,7%	21,1
Angola	3,1	9,0	12,7	**12,7**	**1,7**	0,7%	19,0
Chad	-	1,5	1,5	**1,5**	**0,2**	0,1%	52,4
Republic of Congo	1,3	1,5	1,6	**1,6**	**0,2**	0,1%	15,8
Egypt	3,8	3,7	3,7	**3,5**	**0,5**	0,2%	13,2
Equatorial Guinea	0,6	1,8	1,1	**1,1**	**0,1**	0,1%	10,4
Gabon	1,5	2,1	2,0	**2,0**	**0,3**	0,1%	23,5
Libya	29,5	41,5	48,4	**48,4**	**6,3**	2,8%	306,8
Nigeria	20,8	36,2	37,1	**37,1**	**5,0**	2,2%	43,2
South Sudan	n/a	n/a	3,5	**3,5**	**0,5**	0,2%	64,9
Sudan	0,3	0,6	1,5	**1,5**	**0,2**	0,1%	39,2
Tunisia	0,4	0,6	0,4	**0,4**	**0,1**	♦	18,6
Other Africa	0,7	0,5	3,7	**3,7**	**0,5**	0,2%	38,3
Total Africa	**72,0**	**111,3**	**129,3**	**129,1**	**17,1**	**7,6%**	**42,2**
Australia	3,8	3,7	4,0	**4,0**	**0,4**	0,2%	28,3
Brunei	1,1	1,1	1,1	**1,1**	**0,1**	0,1%	23,8
China	16,4	15,6	18,5	**18,5**	**2,5**	1,1%	11,7
India	5,5	5,9	5,7	**5,7**	**0,8**	0,3%	18,0
Indonesia	5,0	4,2	3,6	**3,6**	**0,5**	0,2%	12,0
Malaysia	5,2	5,3	3,6	**3,6**	**0,5**	0,2%	14,2
Thailand	0,3	0,5	0,4	**0,4**	**^**	♦	2,3
Vietnam	0,8	3,1	4,4	**4,4**	**0,6**	0,3%	33,3
Other Asia Pacific	1,1	1,4	1,3	**1,3**	**0,2**	0,1%	12,0
Total Asia Pacific	**39,1**	**40,8**	**42,6**	**42,6**	**5,7**	**2,5%**	**14,0**
Total World	**1126,2**	**1374,4**	**1700,0**	**1697,6**	**239,4**	**100,0%**	**50,7**
of which: OECD	149,2	244,0	253,9	**255,3**	**38,0**	15,0%	29,7
Non-OECD	976,9	1130,4	1446,1	**1442,3**	**201,3**	85,0%	58,0
OPEC	786,6	927,8	1211,1	**1211,6**	**169,9**	71,4%	86,8
Non-OPEC	339,6	446,6	488,9	**486,0**	**69,4**	28,6%	24,9
European Union #	8,3	7,0	5,6	**5,6**	**0,7**	0,3%	10,1
CIS	121,5	122,2	141,9	**141,1**	**19,1**	8,3%	27,8
Canadian oil sands: Total	41,5	173,6	166,2	**166,2**	**27,0**		
of which: Under active development	3,6	10,2	24,4	**24,4**	**4,0**		
Venezuela: Orinoco Belt	-	-	221,7	**222,3**	**35,7**		

^ Less than 0.05.
♦ Less than 0.05%.
n/a not available.
Excludes Estonia and Latvia in 2005.

Notes: Total proved reserves of oil - Generally taken to be those quantities that geological and engineering information indicates with reasonable certainty can be recovered in the future from known reservoirs under existing economic and operating conditions. The data series for total proved oil does not necessarily meet the definitions, guidelines and practices used for determining proved reserves at company level, for instance as published by the US Securities and Exchange Commission, nor does it necessarily represent BP's view of proved reserves by country.

Reserves-to-production (R/P) ratio - If the reserves remaining at the end of any year are divided by the production in that year, the result is the length of time that those remaining reserves would last if production were to continue at that rate.

Source of data - The estimates in this table have been compiled using a combination of primary official sources, third-party data from the OPEC Secretariat, World Oil, Oil & Gas Journal and independent estimates of Russian reserves based on official data and Chinese reserves based on information in the public domain. Canadian oil sands 'under active development' are an official estimate. Venezuelan Orinoco Belt reserves are based on the OPEC Secretariat and government announcements.

Reserves include gas condensate and natural gas liquids (NGLs) as well as crude oil.

Shares of total and R/P ratios are calculated using thousand million barrels figures.

Oil trade in 2014 and 2015

Million tonnes	2014 Crude Imports	2014 Product Imports	2014 Crude Exports	2014 Product Exports	2015 Crude Imports	2015 Product Imports	2015 Crude Exports	2015 Product Exports
US	365,7	90,7	17,8	175,9	366,0	98,1	24,5	198,3
Canada	29,0	26,6	148,5	26,3	32,7	29,3	159,4	30,0
Mexico	†	31,8	56,5	7,5	†	37,0	59,8	8,2
S. & Cent. America	23,4	86,3	162,5	31,5	20,1	91,3	172,4	29,0
Europe	449,7	171,6	10,1	111,3	488,1	184,0	10,2	129,2
Russia	1,5	3,0	241,2	143,5	2,9	2,0	254,7	150,1
Other CIS	23,2	13,7	80,7	15,3	23,2	12,9	81,0	11,9
Middle East	10,9	43,7	852,0	135,7	7,9	37,1	879,6	141,3
North Africa	9,7	29,2	61,8	21,7	8,1	32,7	61,5	19,0
West Africa	0,5	26,6	216,9	7,6	0,5	28,1	215,5	6,2
East & S. Africa	11,1	23,4	9,3	1,7	6,7	22,4	8,4	1,5
Australasia	26,8	21,7	11,4	3,4	24,5	25,8	9,2	3,0
China	309,2	56,9	0,6	31,4	335,8	69,5	2,8	36,7
India	188,4	16,9	†	57,7	195,1	23,3	0,2	55,0
Japan	168,5	47,8	†	13,6	167,8	46,7	0,3	17,4
Singapore	45,5	109,1	†	81,6	45,7	125,7	0,1	88,7
Other Asia Pacific	241,6	154,6	35,0	88,1	252,3	163,3	37,8	103,6
Total World	**1904,4**	**953,7**	**1904,4**	**953,7**	**1977,2**	**1029,3**	**1977,2**	**1029,3**

Thousand barrels daily	2014 Crude Imports	2014 Product Imports	2014 Crude Exports	2014 Product Exports	2015 Crude Imports	2015 Product Imports	2015 Crude Exports	2015 Product Exports
US	7343	1897	357	3677	7351	2050	491	4145
Canada	582	556	2983	550	657	613	3200	627
Mexico	‡	664	1135	157	‡	774	1201	171
S. & Cent. America	470	1804	3264	658	404	1908	3462	605
Europe	9031	3588	204	2327	9801	3847	204	2701
Russia	30	62	4843	2999	57	41	5115	3139
Other CIS	465	287	1620	320	465	269	1626	249
Middle East	218	914	17109	2836	158	776	17665	2954
North Africa	194	610	1241	454	162	683	1235	397
West Africa	10	555	4356	159	9	588	4327	130
East & S. Africa	224	490	187	36	134	467	170	32
Australasia	538	453	230	70	491	540	184	63
China	6209	1189	12	657	6743	1453	57	767
India	3783	354	1	1207	3919	488	3	1150
Japan	3384	999	‡	283	3370	976	6	363
Singapore	914	2282	‡	1706	918	2628	1	1855
Other Asia Pacific	4852	3232	702	1841	5067	3415	759	2166
Total World	**38245**	**19937**	**38245**	**19937**	**39707**	**21516**	**39707**	**21516**

† Less than 0.05.
‡ Less than 0.5.
Notes: Bunkers are not included as exports. Intra-area movements (for example, between countries in Europe) are excluded.
Crude imports and exports include condensates.

Natural gas
Total proved reserves

	at end 1995 Trillion cubic metres	at end 2005 Trillion cubic metres	at end 2014 Trillion cubic metres	at end 2015 Trillion cubic metres	at end 2015 Trillion cubic feet	Share of total	R/P ratio
US	4,7	5,8	10,4	**10,4**	**368,7**	5,6%	13,6
Canada	1,9	1,6	2,0	**2,0**	**70,2**	1,1%	12,2
Mexico	1,9	0,4	0,3	**0,3**	**11,4**	0,2%	6,1
Total North America	**8,5**	**7,8**	**12,8**	**12,8**	**450,3**	**6,8%**	**13,0**
Argentina	0,6	0,4	0,3	**0,3**	**11,7**	0,2%	9,1
Bolivia	0,1	0,8	0,3	**0,3**	**9,9**	0,2%	13,5
Brazil	0,2	0,3	0,5	**0,4**	**15,0**	0,2%	18,5
Colombia	0,2	0,1	0,1	**0,1**	**4,8**	0,1%	12,2
Peru	0,2	0,3	0,4	**0,4**	**14,6**	0,2%	33,1
Trinidad & Tobago	0,3	0,5	0,3	**0,3**	**11,5**	0,2%	8,2
Venezuela	4,1	4,3	5,6	**5,6**	**198,4**	3,0%	173,2
Other S. & Cent. America	0,2	0,1	0,1	**0,1**	**2,2**	♦	24,0
Total S. & Cent. America	**5,9**	**6,9**	**7,6**	**7,6**	**268,1**	**4,1%**	**42,5**
Azerbaijan	n/a	0,9	1,2	**1,1**	**40,6**	0,6%	63,2
Denmark	0,1	0,1	^	**^**	**1,1**	♦	6,7
Germany	0,2	0,2	^	**^**	**1,4**	♦	5,4
Italy	0,3	0,1	^	**^**	**1,6**	♦	7,3
Kazakhstan	n/a	1,3	0,9	**0,9**	**33,1**	0,5%	75,7
Netherlands	1,6	1,3	0,7	**0,7**	**23,8**	0,4%	15,7
Norway	1,4	2,4	1,9	**1,9**	**65,6**	1,0%	15,9
Poland	0,1	0,1	0,1	**0,1**	**3,3**	0,1%	23,1
Romania	0,4	0,6	0,1	**0,1**	**3,9**	0,1%	10,7
Russian Federation	31,1	31,2	32,4	**32,3**	**1139,6**	17,3%	56,3
Turkmenistan	n/a	2,3	17,5	**17,5**	**617,3**	9,4%	241,4
Ukraine	n/a	0,7	0,6	**0,6**	**21,3**	0,3%	34,7
United Kingdom	0,7	0,5	0,2	**0,2**	**7,3**	0,1%	5,2
Uzbekistan	n/a	1,2	1,1	**1,1**	**38,3**	0,6%	18,8
Other Europe & Eurasia	0,3	0,2	0,2	**0,2**	**7,0**	0,1%	31,4
Total Europe & Eurasia	**40,2**	**43,0**	**57,0**	**56,8**	**2005,1**	**30,4%**	**57,4**
Bahrain	0,1	0,1	0,2	**0,2**	**6,1**	0,1%	11,1
Iran	19,4	27,6	34,0	**34,0**	**1201,4**	18,2%	176,8
Iraq	3,4	3,2	3,7	**3,7**	**130,5**	2,0%	*
Israel	^	^	0,2	**0,2**	**6,4**	0,1%	21,9
Kuwait	1,5	1,6	1,8	**1,8**	**63,0**	1,0%	119,1
Oman	0,5	1,0	0,7	**0,7**	**24,3**	0,4%	19,7
Qatar	8,5	25,6	24,5	**24,5**	**866,2**	13,1%	135,2
Saudi Arabia	5,5	6,8	8,3	**8,3**	**294,0**	4,5%	78,2
Syria	0,2	0,3	0,3	**0,3**	**10,1**	0,2%	66,0
United Arab Emirates	5,9	6,1	6,1	**6,1**	**215,1**	3,3%	109,2
Yemen	0,3	0,3	0,3	**0,3**	**9,4**	0,1%	100,0
Other Middle East	^	^	^	**^**	**0,2**	♦	44,9
Total Middle East	**45,3**	**72,6**	**80,1**	**80,0**	**2826,6**	**42,8%**	**129,5**
Algeria	3,7	4,5	4,5	**4,5**	**159,1**	2,4%	54,3
Egypt	0,6	1,9	1,8	**1,8**	**65,2**	1,0%	40,5
Libya	1,3	1,3	1,5	**1,5**	**53,1**	0,8%	118,0
Nigeria	3,5	5,2	5,1	**5,1**	**180,5**	2,7%	102,1
Other Africa	0,8	1,2	1,2	**1,1**	**38,8**	0,6%	53,9
Total Africa	**9,9**	**14,1**	**14,1**	**14,1**	**496,7**	**7,5%**	**66,4**
Australia	1,2	2,2	3,5	**3,5**	**122,6**	1,9%	51,8
Bangladesh	0,3	0,4	0,2	**0,2**	**8,2**	0,1%	8,7
Brunei	0,4	0,3	0,3	**0,3**	**9,7**	0,1%	21,7
China	1,7	1,6	3,7	**3,8**	**135,7**	2,1%	27,8
India	0,7	1,1	1,4	**1,5**	**52,6**	0,8%	50,9
Indonesia	2,0	2,5	2,8	**2,8**	**100,3**	1,5%	37,8
Malaysia	2,3	2,5	1,2	**1,2**	**41,3**	0,6%	17,1
Myanmar	0,3	0,5	0,5	**0,5**	**18,7**	0,3%	27,0
Pakistan	0,6	0,9	0,5	**0,5**	**19,2**	0,3%	12,9
Papua New Guinea	^	^	0,2	**0,1**	**5,0**	0,1%	14,3
Thailand	0,2	0,3	0,2	**0,2**	**7,8**	0,1%	5,5
Vietnam	0,1	0,2	0,6	**0,6**	**21,8**	0,3%	57,9
Other Asia Pacific	0,4	0,4	0,3	**0,3**	**9,9**	0,2%	15,8
Total Asia Pacific	**10,1**	**13,0**	**15,4**	**15,6**	**552,6**	**8,4%**	**28,1**
Total World	**119,9**	**157,3**	**187,0**	**186,9**	**6599,4**	**100,0%**	**52,8**
of which: OECD	14,5	14,9	19,7	**19,6**	**690,8**	10,5%	15,1
Non-OECD	105,4	142,4	167,3	**167,3**	**5908,6**	89,5%	74,5
European Union	3,6	3,0	1,3	**1,3**	**46,0**	0,7%	10,8
CIS	31,1	37,6	53,7	**53,6**	**1891,3**	28,7%	71,3

* More than 500 years.
^ Less than 0.05.
♦ Less than 0.05%.
n/a. not available.

Notes: Total proved reserves of natural gas - Generally taken to be those quantities that geological and engineering information indicates with reasonable certainty can be recovered in the future from known reservoirs under existing economic and operating conditions. The data series for total proved natural gas does not necessarily meet the definitions, guidelines and practices used for determining proved reserves at company level, for instance as published by the US Securities and Exchange Commission, nor does it necessarily represent BP's view of proved reserves by country.

Reserves-to-production (R/P) ratio - If the reserves remaining at the end of any year are divided by the production in that year, the result is the length of time that those remaining reserves would last if production were to continue at that rate.

Source of data - The estimates in this table have been compiled using a combination of primary official sources and third-party data from Cedigaz and the OPEC Secretariat.

Gas Trade in 2014 and 2015 in billion cubic metres

Billion cubic metres	2014				2015			
	Pipeline imports	LNG imports	Pipeline exports	LNG exports	Pipeline imports	LNG imports	Pipeline exports	LNG exports
US	74,6	1,7	42,4	0,5	74,4	2,6	49,7	0,8
Canada	21,8	0,5	74,6	-	19,8	0,6	74,3	-
Mexico	20,6	9,4	†	-	29,9	7,1	†	-
Trinidad and Tobago	-	-	-	18,4	-	-	-	17,0
Other S. & Cent. America	18,7	20,9	18,7	5,8	18,5	20,0	18,5	5,0
France	28,6	7,2	1,9	0,5	35,9	6,6	1,6	0,4
Germany	88,4	-	20,0	-	104,0	-	29,0	-
Italy	46,6	4,6	0,2	-	50,2	6,0	0,2	-
Netherlands	23,2	1,1	46,1	0,6	30,2	2,0	40,6	1,2
Norway	†	-	102,4	5,3	†	-	109,5	6,0
Spain	17,0	15,5	†	5,1	15,2	13,1	0,5	1,6
Turkey	41,1	7,3	0,6	-	39,7	7,5	0,6	-
United Kingdom	29,4	10,7	10,0	-	29,0	12,8	13,4	0,3
Other Europe	102,4	5,4	8,9	2,1	97,2	7,1	13,1	1,4
Russian Federation	24,2	-	187,7	14,3	16,9	-	193,0	14,5
Ukraine	17,5	-	-	-	16,2	-	-	-
Other CIS	30,3	-	69,0	-	29,8	-	64,5	-
Qatar	-	-	20,5	102,9	-	-	19,8	106,4
Other Middle East	27,4	5,4	9,6	27,1	27,3	10,5	8,4	19,8
Algeria	-	-	25,4	17,5	-	-	25,0	16,2
Other Africa	8,8	-	10,9	31,9	8,9	3,8	11,1	32,5
China	31,3	26,5	-	-	33,6	26,2	-	-
Japan	-	122,9	-	-	-	118,0	-	-
Indonesia	-	-	9,7	21,8	-	-	10,5	21,9
South Korea	-	48,6	-	0,2	-	43,7	-	0,3
Other Asia Pacific	25,4	44,6	18,7	78,4	27,6	50,7	21,0	93,0
Total World	677,1	332,3	677,1	332,3	704,1	338,3	704,1	338,3

Source: Includes data from FGE MENAgas service, GIIGNL, IHS Waterborne, PIRA Energy Group, Wood Mackenzie.

† Less than 0.05.

قائمة المصادر والمراجع

I. المراجع باللغة العربية:

الوثائق الرسمية:

1 -الدستور الجزائري 2016.

2 -اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.

الموسوعات والقواميس:

3 -الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.2، 1991.

الكتب:

4 -ابن القبي صالح ، ***الدبلوماسية بين الأمس واليوم، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962***، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954، 1998.

5 -أبو العطا رياض صالح ، ***المنظمات الدولية***،الأردن: مكتبة الجامعة، 2010.

6 -اجقو علي ، ***المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة***، الجزائر: شركة باتنيت، 2002، ط2.

7 -بشيري احمد ، ***الثورة الجزائرية والجامعة العربية***، الجزائر: دار ثالة، 2009، ط2 .

8 -الخطيب احمد ، ***الثورة الجزائرية***، بيروت: دار العلم للملايين، 1958، ط1 .

9 -خليل فادي ، محمد حسون وآخرون، ***تاريخ الدبلوماسية***، دمشق: منشورات جامعة دمشق، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسيةِ، 2008 .

10 - الحفظي هاني بن محمد ، ***المنهج الوصفي التحليلي***، السعودية: الهيئة الملكية للجبيل وينبع، د.س.ن.

11 - رخيلة عامر ، ***الحركة الوطنية والتأسيس للدبلوماسية الجزائرية "الدبلوماسية الجزائرية" 1962 -1830***، الجزائر: دار هومة، 2007، ط2.

12 - رزيق عبد القادر المخادمي، ***منظمة الوحدة الإفريقية: التحدي والأمل***، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2000.

13 – الزبيري محمد العربي ، ***تاريخ الجزائر المعاصر***، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999، ج.2 .

14 – زغيدي محمد لحسن ، ***مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني***، الجزائر: دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، 2009.

15 – سليم محمد السيد ، ***تحليل السياسة الخارجية***، بيروت : دار الجيل، 2001.

16 – طارق سلافة عبد الكريم الشعّلان ، ***الحماية الدوّلية للبيئة من مظاهر الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو 1997 (في اتفاقية تغير المناخ 1992)*** ، بيروت: منشورات الجبلي الحقوقية، 2010.

17 – طلعت الغنيمي محمد ، ***البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط***، القاهرة: دار الكتب، 1974.

18 – العيد عبد السلام ، ***الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال***، الجزائر: دار النشر بوشان، 1990.

19 – العمري مومن ، ***الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني***، االجزائر: دار الطليعة، . 2003

20 – قادري حسن، **الدبلوماسية والتفاوض**، الجزائر: منشورات خير جليس، 2007، ط1 .

21 – قداش محفوظ ، ***تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939***، تق :أمحمد بن البار، الجزائر: دار الأمة، 2011، ج.1.

22 – قنان جمال ، ***قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر***، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 1994.

23 – مارسيل قليري ، ***عمالقة النفط: شركات النفط العالمية في الشرق الأوسط***، ترجمة: حسن البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007.

24 – نجار عمار ، ***مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه***، الجزائر: دار الحكمة، 2009 .

25 – نايت بلقاسم مولود قاسم ، ***ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر***، الجزائر: دار الأمة ، 2007.

26 – وحدة البحوث والتوثيق، **الدبلوماسية الجزائرية 1830– 1962**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر 1954، 1998.

27 – ولعلو فتح الله ، ***الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية***، بيروت: دار الحداثة، ط 1982.

الدوريات والمجلات:

28 – أبو ذهب فتوح و صادق هيكل، **التجسس الاقتصادي والصناعي وموقع العالم العربي**، سلسلة دراسات اقتصادية، (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 03، 2001.

29 – بطرس غالي بطرس، **الإستراتيجية الدولية و سلاح البترول**، مجلة السياسة الدولية، عدد 41، 1978.

30 – براق محمد و عبيلة محمد، " ***دفع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي***"، مجلة شمال إفريقيا، ع.4، جوان 2006 .

31 – بن عبد الله المنيف ماجد ، " **منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك): نشاتها وتطورها والتحديات التي تواجهها**" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

32 – بن علي لقرع ، **استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الأبعاد الجيوسياسية وإعادة بناء الدولة الريعية**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول ، 2017.

33 – جريدة الأيام البحرينية، العدد 7489، السنة الحادية والعشرون، 19 نوفمبر 2016.

34 – حاروش نور الدين ، " **إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر** "، دفاتر السياسة والقانون ، العدد السابع، جوان 2013.

35 – حدة فروحات ، " **الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** "، مجلة الباحث، ع.11، 2012.

36 – زغيب شهرزاد وحكيمة حليمي، " **الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل** "، مجلة المستقبل العربي، عدد 395،15 / 01 / 2012.

37 – سعيود احمد ، "***مساعي الحركة الوطنية الجزائرية في إعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى***"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر1954، ع 09 ،2004 .

38 – سهيلة مواكني ، " **الأثار الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة في الجزائر و آفاقها المستقبلية**"، نشرية الطاقات المتجددة مركز تنمية الطاقات المتجددة ، ع.2، 2015.

39 – عاشور كتوش و بلعزوز بن علي، " **الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي 2005.

40 – عبد الحميد إسماعيل إبراهيم ، " **الآثار المترتبة على الدول المصدرة للبترول من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ والبروتوكول الملحق بها** "، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 370، جويلية 2001 .

41 – فاطمة عمارة ، مجلة قضايا عربية : السنة الرابعة، عمارة فاطمة، ساحة التحرير، بغداد، أبريل1980 ، ص.11.

42 – مداحي محمد ، " ***فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر*** "، مجلة الباحث الاقتصادي، عدد 4، 2015.

43 – مجلة الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة، 21–23 ديسمبر 2014.

44 – وحدة البحوث والتوثيق، ***" تطور الدبلوماسية الجزائرية "1962 – 1830 ، الدبلوماسية الجزائرية 1962 – 1830*** ، الجزائر: منشورات المركز الوطني، ص. 70

45 – يوسفي محمد ، " ***الشراكة الأورو –متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي*** "، مجلة إدارة، مجلة سداسية تصدر عن مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر: 2000.

الرسائل الجامعية والمذكرات:

46 – بلخضر عبد القادر ، " **إستراتجيات الطاقة و إمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة** "، الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2005.

47 – بعاسو عبد الجليل، " **رهانات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوربي: دراسة في الأبعاد والتحديات**، الجزائر: جامعة دالي إبراهيم 2010.

48 – تكواشت عماد، **واقع وآفاق الطاقات المتجددة، ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، الجزائر: جامعة باتنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية 2011–2012.

49 – خيدر محمد كريم ، " **جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للنفط** " ، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية، 2004.

50 – زغبي نبيل، " **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**" ، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، رسالة ماجستير2012.

51 – شكاكطة عبد الكريم ، " **النفط في العلاقات الدولية، دراسة حالة منظمة الأوبك واثرها في الاقتصاد والسياسة الطاقوية العالمية** " ، الجزائر: جامعة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية، 2007–2008.

52 – العايب سليم ، "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**"، الجزائر: جامعة باتنة، رسالة ماجستير قسم علوم سياسية 2010 .

53 – العربي العربي، **دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية (الجزائر– ليبيا)** ، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2004–2005..

54 – عرعار كريمة ، " **دور رجال جمعية علماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحريرية** "، الجزائر: جامعة باتنة، رسالة ماجستير قسم التاريخ.

55 – هاشم جمال، **أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة 1997.

56 – مقليد عيسى ، " **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** "، الجزائر: جامعة باتنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2008.

التقارير:

57 – وزارة الطاقة والمناجم، 2007: دليل الطاقات المتجددة، الجزائر.

58 – وزارة الطاقة و المناجم،**" حصيلة قطاع الطاقة و المناجم :(2010 -1962) خمسون سنة من التاريخ و الانجازات الكبرى"**، الجزائر،2010.

59 – وكالة الطاقة الدولية، **دليل الطاقة العالمي**: موجز تنفيذي.

60 – تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية.

61 – التقرير الإحصائي السنوي 2016 لمنظمة الأوبك.

62 – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي2009 .

المؤتمرات والملتقيات والمحاضرات:

63 – وزارة الطاقة والمناجم، ***مؤتمر الطاقة العربي العاشر***، الإمارات العربية المتحدة، 27 – 29 – أكتوبر 2014 .

64 – بارة عصام و عزيزة بن جميل، " **انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية**"، مداخلة بمناسبة ملتقى حرية المنافسة في التشريع الجزائري، الجزائر: عنابة، جامعة باجي مختار.

65 – بودرامة مصطفى ، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر** ، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07–08 أفريل 2008.

66 – حسين رحيم وفطيمة حاجي، " **واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية** "، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

67 – شطيبي مريم محمود، " **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري**"، ندوة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، الجزائر: كلية الشريعة والاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة 14 / 05 /2015.

68 – طافر عبد القادر ، **أهم المحاور الكبرى للدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال** ، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جامعة الجزائر، سلسلة محاضرات لطلبة تخصص دراسات دبلوماسية 2017 .

69 – طافر عبد القادر ، **الدبلوماسية الجزائرية**، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جامعة الجزائر، سلسلة محاضرات لطلبة تخصص دراسات دبلوماسية 2016 .

70 – طافر عبد القادر ، **الدبلوماسية الجزائرية تجاه الدول الإفريقية** ، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جامعة الجزائر، سلسلة محاضرات لطلبة تخصص دراسات دبلوماسية 2017 .

71 – وزارة الطاقة والمناجم، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، 27–29 أكتوبر 2014.

المقابلات:

72 – بوزيان مهماه ، خبير في الطاقة، 09 أفريل 2017، بمقر الإذاعة الجزائرية، على الساعة 15h00 .

73 – بوزيان مهماه ، خبير في الطاقة، 05 أفريل 2017، مقر مكتبه، وزارة الشبيبة والرياضة، 11:00 صباحا.

74 – بوزيان مهماه ، خبير في الطاقة، يوم الأربعاء 12 أفريل 2017، بمقر الإذاعة الجزائرية، الساعة: 14:00.

75 – حليس رابح ، صحفي مختص بالشؤون الاقتصادية، 06 أفريل 2017، مقر الإذاعة الجزائرية، 09:00 صباحا.

76 – لعمامرة عبد القادر ، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجزائري، يوم الأحد 09 أفريل 2017، وزارة الشؤون الخارجية، الساعة: 16:00. على هامش زيارة ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية السيدة فيديريكا موغريني إلى الجزائر.

77 – طافر عبد القادر ، دبلوماسي جزائري سابق لدى الاتحاد الأوروبي، الأحد 30 أفريل 2017، بمقر مكتبه الكائن ببن عكنون، على الساعة 11:00 صباحا.

78 – موغريني فيديريكا ، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، يوم الأحد 09 أفريل 2017، مقر وزارة الشؤون الخارجية، 17:00.

الحصص الإذاعية والتلفزية:

79 – حمادوش أحمد ، الإذاعة الجزائرية، الجريدة الإخبارية الثالثة السبت.2016 10 08 .

80 – لوكال محمد ، محافظ بنك الجزائر، تصريح للإذاعة الجزائرية القناة الأولى، نشرة الأخبار يوم الأحد 29 جانفي 2017، على الساعة 19:30.

81 – مبتول عبد الرحمان ، الإذاعة الجزائرية، الجريدة الإخبارية الثانية السبت 09 29 2016.

المواقع الالكترونية:

82 – أنظر الخطاب الكامل لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في إطار مناقشة التقرير حول نتائج مؤتمر كوبنهاغن على موقع وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=1082

83 – أنظر الخطاب الكامل لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة حول موضوع "الطاقة و التغيرات المناخية و الفضاء على موقع وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/1071.aspx

84 – رمطان لعمامرة، اتفاق باريس حول المناخ ينبغي أن يستجيب لقيم العدالة و التضامن على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=3218

85 – موقع وزارة الخارجية الألمانية، المركز الألماني للإعلام، على الرابط: http://www.almania.diplo.de/Vertretunmwelt/Desertec

86 – عبد القادر ممساهل، الدبلوماسية الاقتصادية أولوية للجزائر، على الرابط: http://alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=61979

87 – التوقيع على اتفاق تعاون مع مركز الهولندي للبحث في الطاقة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز الطاقات المتجددة، على الرابط: https://www.cder.dz/spip.php?article2556

88 – التوقيع على إتفاقية تعاون علمي بين مركز تنمية الطاقات المتجددة و جامعة الشارقة الامارات العربية المتحدة في مجال الطاقات المتجددة، المرجع نفسه، على الرابط: https://www.cder.dz/spip.php?article2803

89 – الإذاعة الجزائرية، " **الجزائر والاتحاد الأوروبي يعتمدان الوثيقة المتعلقة بتقييم اتفاق الشراكة** "، على الرابط:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170313/105837.html

90 – الجزائر– ألمانيا: استحداث فوج عمل لمتابعة توصيات اللجنة المختلطة، موقع الإذاعة الجزائرية ، على الرابط:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170221/103751.html

الإذاعة الجزائرية،**الميزانالتجاري الجزائري يسجل عجز10ـمليار دولار في الخمسة أشهر الأولى لـــ 2016** "، على الرابطhttp://www.radioalgerie.dz/news/ar/article

91 – الناطقة باسم المفوض الأوروبي المكلف بالمناخ و الطاقة آنا كايسا إتكونن، **الشراكة الإستراتيجية الجزائر–الإتحاد الأوروبي : حصيلة إيجابية**، وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط: http://ar.aps.dz/economie

92 – وكالة الأنباء الجزائرية، " **العجز التجاري للجزائر بلغ 17.84 مليار دولار خلال سنة 2016** "، على الرابط:http://ar.aps.dz/economie

93 – وكالة الأنباء الجزائرية، " **الوضع الاقتصادي للجزائر تميز بالهشاشة خلال الأشهر 9 لـــ 2016**"، على الرابط:http://ar.aps.dz/economie

94 – محمد ب، " **منتدى الغاز بالدوحة11 دولة «نفطية» اجتمعت لدعم مسعى الجزائر**"، جريدة المساء، على الرابط: http://www.el-massa.com/dz/index.php

95 – إس، 5 ملايين دولار لإنجاز مركز تطوير تكنولوجيات الطاقة الشمسية بالجزائر، مؤسسة صحراء صولار بريدير، على الرابط: http://www.ssb-foundation.com/
براهمية مسعودة ، مشروع " أس أس بي " للطاقة الشمسية مع اليابان، نموذج للشراكة الناجحة، على الموقع:http://www.vitaminedz.org/Article
بودغن أمين اسطنبولي المدير العلمي والتقني لهذا البرنامج لموقع أخبار الجزائر على الرابط:
http://www.algpress.com/article

96 – تسعديت محمد ، الجزائر تنشئ أول محطة بالعالم للطاقة الهجينة، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness.

97 – صايج مصطفى ، " دبلوماسية الغاز الجزائري...بين القوة و القدرة"، على الرابط:

http://www.startimes.com/?t=16364848 بتاريخ: 2009/04/24 على الساعة 22:20.

98 – عيساتي عبلة ، " هذه أسرار تبخر حلم (ديزرتيك) في الجزائر "، جريدة أخبار اليوم، على الرابط:
http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200257/173031

99 –

100 – نيكولا ساركيس، " الجزائر رائدة ضمن البلدان المصدرة للطاقة"، على الرابط:
http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/12105.html

101 – مصيطفى بشير ، " **الجزائر– إيران والطريق إلى كارتل الغاز**"، جريدة الشروق اليومي، على الرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/24696.html

ميغيل أرياس كانيتي، الجزائر ممون موثوق وأساسي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، على الرابط:

102 – http://ar.aps.dz/economie

103 – **إنشاء «كارتل» للغاز على غرار «أوبك» غير مرجح**، جريدة الوسط، ع.1675، على الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/224960.html

104 – حكيم ب ، قانون مالية 2017: صندوق ضبط الإيرادات سينضب تماما نهاية سنة 2018، موقع إيكو ألجيريا، على الرابط: http://www.eco-algeria.com/content

105 – لعجال سعد ، في تعليمة وقعها الوزير الأول وأرسلها إلى الوظيف العمومي، لا رفع للتجميد عن مسابقات التوظيف ولا استخلاف للمناصب الشاغرة، جريدة الشروق اليومي، على الموقع: http://www.echoroukonline.com/ara/articles

106 – لعراش نسرين ، " تراجع تزويد صندوق ضبط الموارد بـــ80% في 2015 "، جريدة الجزائر اليوم على الموقع:http://aljazairalyoum.com

107 – بوطورة مصطفى ، البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية، على الرابط:

http://sawtalahrar.net/index.php

108 – شمنتل فاطمة، **بناء الأمن في المنطقة، التحدي الأول للدبلوماسية الجزائرية** على الرابط:http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/74415

109 – أسامة خالد، قطع النفط عن أمريكا: القصة الكاملة، مجلة المقال، على الرابط:

https://www.almqaal.com/?p=2928

II. المراجع باللغة الأجنبية:

Lois et Accords :

110- Accord de coopération CEE/Algerie du 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978, Joce L263 du 27/09/1978.

Livres :

111- Alexis Arieff, Algeria , **Current Issues**, Congressional Research Service, January 18, 2013 Prepared for Members and Committees of Congress.

112- Charles de Gaulle**, Mémoires d'espoir** , Le renouveau 1958-1962, Plon, 1970.

113- Anne Debroise et Jean Jouzel : **Le défi climatique ,** paris : Edition Dunod, 2014.

114- A.E.K Hammouche**, L'autre O.P.E.P**, Alger : Nouvelles éditions algériennes, 1988.

115- Dalemont Etinne ,le pétrole, édition refondue ,1979.

116- Theuillon Jérome, Histoire 3e - la France depuis 1945 - HGEC GRIGNY.1331 .

Articles : (périodiques et revus) :

117- Mkideche Mastafa , " **Le secteur des hydrocarbures: quelle contribution au développement** économique et social de l'Algérie ? " revus Tiers-Monde, Numéro 83 , Volume 21, 1980 .

118- Bensidioune Isabelle, Agnès chevalier, "Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture", Economica, CEPII, Paris; 1996.

Rapports :

119- BP, "Statistical Review of World Energy," BP, June 2014

120- SONATRACH, Rapport annuel 2010.

121- pétrole et Gaz arabe n° 560 1992.

Sites internet :

122- http://www.gisti.org/droit/textes/communautaires. (consulté le 24/09/2010).

123- http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm

124- http://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/opep

125- http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/23.htm
126- http://www.opec.org/opec_web/en/50th_anniversary/354.htm
127- http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm
128- http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2016.pdf
129- http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=692
130- http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=692
131- www.ofid.org
132- www.ofid.org/projectsoperations/grants.aspx
133- http://cadp.me/ar/the-opec-fund-for-international-development-ofid/
134- http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History
135- http://www.youm7.com/story
136- http://www.marefa.org/
137- http://www.oapecorg.org/

138- http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf.

139- Energy Information Administration, "Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 /Countries Outside the United States," EIA, June 2013 http://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas.
140- International Monetary Fund, "Algeria 2013 Article IV Consultation," IMF, February 2014 http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1432.pdf.

141- http://www.mondeadm.com

142- Conception et réalisation d'une station solaire intelligente, pour l'alimentation en électricité et l'irrigation dans un site isolé (région de Laghouat) , sur le lien : http://www.cder.dz/vlib/PNRE/pdf/PNRE_023.pdf

143- http://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/protocole-de-kyoto. le protocole de Kyoto. Derniere modification le 28 octobre 2015
144- http://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/sommet-sur-le-climat-de-copenhague-cop15 Sommet sur

la climat de Copenhague COP 15 , derniere modification le 27 mars 2015

145- **http://www.el-massa.com/dz/component/k2/2754.html**

Office National des Statistiques , Une croissance économique de 4,0% enregistrée au 4ème trimestre 2016 , sur : http://www.ons.dz/Une-croissance-economique-de-4.html .

الفهارس

فهرس الجداول والخرائط

الجدول والخريطة	الصفحة
جدول يبين حصص الإنتاج لكل دولة عضو داخل منظمة OPEC	68
خريطة تبين المعدل السنوي للإشعاع الشمسي على نطاق أفقي لفترة 1992–2002.	121
خريطة تبين تمركز الطاقة الهوائية على المستوى الوطني	122

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار المعرفي للدبلوماسية الطاقوية الجزائرية	21
المبحث الأول : ماهية الدبلوماسية الجزائرية	22
المطلب الأول : البعد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية	25
المطلب الثاني :مبادئ ومحددات الدبلوماسية الجزائرية	41
المبحث الثاني: مكانة ودور المحروقات في الاقتصاد الجزائري في ظل انخفاض أسعار النفط	46
المطلب الأول: الإمكانيات الطاقوية للجزائر ومساهمة المحروقات في بناء الاقتصاد الجزائري	46
المطلب الثاني: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	53
الفصل الثاني النشاط الدبلوماسي الطاقوي للجزائر داخل منظمة الأوبك وخارجها	64
المبحث الأول:النشاط الدبلوماسي الطاقوي للجزائر داخل منظمة الأوبك	65
المطلب الأول:منظمة الأوبك كفاعل طاقوي دولي	65
المطلب الثاني:مسار الدبلوماسية الجزائرية داخل منظمة الأوبك	73
المبحث الثاني: النشاط الدبلوماسي الطاقوي للجزائر خارج منظمة الأوبك	82
المطلب الأول:مكانة الدبلوماسية الجزائرية ودورها في تفعيل البعد الطاقوي للجزائر	82
المطلب الثاني: توجهات السياسة الطاقوية للجزائر وتأثيرها على الدبلوماسية الجزائرية:	86

الفصل الثالث: أهم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية	94
المبحث الأول: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدبلوماسية الطاقوية للجزائر	95
المطلب الأول: التحديات الداخلية التي تواجه السياسات الطاقوية للجزائر	95
المطلب الثاني:التحديات الخارجية التي تواجه الدبلوماسية الطاقوية داخل منظمة الأوبك وخارجها.	103
المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية للدبلوماسية الطاقوية للجزائر.	111
المطلب الأول: تطور العلاقات الطاقوية الأوروبية والطاقات البديلة.	111
أولا: تطور العلاقات الطاقوية الأوروبية	111
ثانيا: الطاقات البديلة.	120
المطلب الثاني:مستقبل الدبلوماسية الطاقوية في ظل التحدي البيئي ومنتدى الغاز	132
أولا: مستقبل الدبلوماسية الطاقوية في ظل التحدي البيئي	132
ثانيا: رهانات منتدى الغاز بالنسبة للجزائر:	137
خاتمة	144
قائمة الملاحق	150
قائمة المراجع	159
فهرس الجداول والخرائط	174
فهرس المحتويات	175